

رسالة ماجستير بعنوان:

سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية

من الحكم الملكي إلى "الربيع العربي"

(1917-2013)

**Egypt's Foreign Policy and Palestinian Cause**

**from the Monarchy to "Arab Spring"**

**(2013-1917)**

مقدمة إلى:

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

جامعة بيرزيت

إعداد الطالب:

إبراهيم محمد سيف

إشراف الدكتور:

أحمد جميل عزم

رسالة ماجستير بعنوان:  
سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية  
من الحكم الملكي إلى "الربيع العربي"  
(1917-2013)

**Egypt's Foreign Policy and Palestinian Cause  
from the Monarchy to "Arab Spring"  
(2013-1917)**

إعداد الطالب:

إبراهيم محمد إبراهيم سيف

تاريخ المناقشة:

20 أيار (مايو) 2015

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. أحمد جميل عزم (رئيساً)

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم (عضواً) د. مجدي المالكي (عضواً)

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية  
من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

رسالة ماجستير بعنوان:  
 سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية  
 من الحكم الملكي إلى "الربيع العربي"  
 (1917-2013)

**Egypt's Foreign Policy and Palestinian Cause**  
**from the Monarchy to "Arab Spring"**  
 (2013-1917)

إعداد الطالب:

إبراهيم محمد إبراهيم سيف

تاريخ المناقشة:

20 أيار (مايو) 2015

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. أحمد جميل عزم (رئيساً)

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم (عضواً)

د. مجدي المالكي (عضواً)

.....  
 .....  
 .....

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون). التوبة 105

إلى من كلَّه الله بالهيبة والوقار  
وعلمني العطاء من دون انتظار  
إلى من دفعني للعلم ... لأزداد به افتخار .. إلى والدي الحبيب.

إلى معنى الحنان والتفاني  
إلى من كان دعائها سر ناجحي .. إلى والدتي الحنونة.

إلى أخوتي وأخواتي ..

إلى أستاذي الذي أعتز بإشرافه على بحثي د. أحمد عزم  
أدامه الله ذخراً للعلم وطلابه... ولخدمة القضية الفلسطينية،

إلى جميع أساتذتي في جامعة بيرزيت، ومناقشي اللذين أعتز بهما؛  
د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم ود. مجدي المالكي،

إلى شهداء الربيع العربي... إلى المظلومين في الأرض... إلى الجوعى والمحرومين...  
إلى المدافعين عن الحق... إلى شهداء فلسطين...

إلى كل من ساندني في بحثي، ووقف إلى جانبي لإنجاز هذه الرسالة،

أقدم هذا الجهد المتواضع،

سائلاً المولى عز وجل أن ينفع به القضية الفلسطينية، وأن ينتفع به كل طالب علم  
وياحث عن الحقيقة...

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	#
أ	الملخص	
ب	Abstract	
ت	المقدمة	
خ	مشكلة	
خ	سؤال البحث	
د	فرضية الدراسة	
د	أهمية الدراسة	
د	المنهجية	
ذ	الدراسات والبحوث السابقة	
س	أقسام الدراسة	
1	الإطار النظري لصناعة القرار في السياسة الخارجية	الفصل الأول
2	مفهوم السياسة الخارجية	1-1
3	أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية	2-1
4	العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار	3-1
4	العوامل الداخلية	1-3-1
4	النظام السياسي والاقتصادي	1-1-3-1
5	الأحزاب السياسية	2-1-3-1
6	جماعات الضغط	3-1-3-1
7	الرأي العام	4-1-3-1
8	البيئة الخارجية	2-3-1
8	المتغيرات الذاتية	3-3-1
9	الخصائص الشخصية	1-3-3-1
9	النظام العقيدي والقيمي لصانع القرار	2-3-3-1
10	الايديولوجيا	4-3-3-1
13	عوامل صناعة سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية	4-1

17	تطور سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (1917-2011)	الفصل الثاني
20	العهد الملكي (1925-1952)	1-2
22	افتتاح الجامعة العبرية	1-1-2
24	أحداث البراق	2-1-2
26	ثورة فلسطين عام 1936	3-1-2
30	قرار التقسيم 1947	4-1-2
32	حرب العام 1948 وما بعدها	5-1-2
35	الموقف من الكيان الفلسطيني	6-1-2
38	مشاريع الهدنة والتسوية السلمية	7-1-2
40	الحقبة الناصرية (1952-1970)	2-2
41	التكوين الشخصي لجمال عبدالناصر	1-2-2
42	أولويات العهد الثوري الجديد	2-2-2
44	العدوان الثلاثي على مصر وما بعده	3-2-2
45	منظمة التحرير الفلسطينية:	4-2-2
47	ما بين 1967-1970	5-2-2
50	عهد محمد أنور السادات 1970 - 1981	3-2
53	حرب تشرين 1973	1-3-2
56	المرحلة الثانية: ما بعد حرب تشرين	2-3-2
65	حقبة مبارك	4-2
66	حرب اسرائيل على لبنان عام 1982	1-4-2
68	الانتفاضة الفلسطينية عام 1987	2-4-2
69	العملية السلمية واتفاقية أوسلو	3-4-2
70	الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000-2004	4-4-2
72	وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عام 2004	5-4-2
73	فوز حركة "حماس" في انتخابات 2006	6-4-2
74	موقف مصر من الحرب على غزة 2008	7-4-2

81	<b>القضية الفلسطينية إبان ثورة يناير 2011</b>	<b>الفصل الثالث</b>
81	القضية الفلسطينية في المظاهرات والحركات الشعبية المصرية	1-3
82	المظاهرات امام السفارة الاسرائيلية (قصف غزة 2011)	1-1-3
83	فعاليات إحياء ذكرى "النكبة" و"النكسة"	2-1-3
86	المظاهرات امام السفارة الاسرائيلية ("مليونية" طرد السفير)	3-1-3
88	الموقف من اتفاقية السلام مع اسرائيل إبان الثورة	2-3
90	الموقف المصري من اتفاقية الغاز	3-3
92	الموقف المصري من المصالحة الفلسطينية	4-3
93	الدور المصري في صفقة تبادل الأسرى	5-3
95	الموقف من قطاع غزة والحصار	6-3
96	التقييم الاسرائيلي للثورة	7-3
100	<b>القضية الفلسطينية في عهد الإخوان المسلمين</b>	<b>الفصل الرابع</b>
101	موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية قبل استلام الحكم	1-4
111	الموقف بعد الانتخابات البرلمانية	2-4
111	القضية الفلسطينية في البرنامج الانتخابي للأحزاب المصرية	1-2-4
118	بعد استلام الاخوان المسلمين للرئاسة	2-2-4
119	معبر رفح وفك الحصار عن غزة	1-2-2-4
122	المصالحة الفلسطينية	2-2-2-4
124	الحرب الاسرائيلية على غزة 2012	3-2-2-4
129	اتفاق السلام مع اسرائيل "كامب ديفيد"	4-2-2-4
136	اتفاقية الكويز	5-2-2-4
136	اتفاقية الغاز	6-2-2-4
137	الرسائل بين مرسي وبيبرس	3-4
141	<b>الخاتمة</b>	<b>5</b>







## المخلص:

بحثت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية منذ العهد الملكي وحتى انتهاء عهد الإخوان المسلمين، وكانت الفرضية الرئيسية للدراسة أن مواقف الأنظمة المصرية المختلفة تتشابه نسبياً إزاء القضية الفلسطينية رغم التباين في مواقفها وانتماءاتها الايديولوجية، وذلك بإعلاء العامل القومي المصري الذاتي على الاعتبارات الايديولوجية.

تمّ اتباع المنهج التحليلي المقارن بين الحقب الزمنية المختلفة، بالإضافة الى المنهج الاستنباطي، بإسقاط نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ذات الصلة على موضوع الدراسة.

تتكون الدراسة من أربعة فصول، تناول الأول الإطار النظري لصناعة القرار في السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها، وتم تخصيص الثاني لدراسة تطور سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية منذ عام 1917 وحتى عام 2011 وبداية الثورة المصرية، أما الفصل الثالث؛ فقد تحدث عن القضية الفلسطينية إبان ثورة يناير 2011 ومدى حضور القضية الفلسطينية أثناء الثورة، والفصل الأخير من الدراسة قد تحدث عن القضية الفلسطينية في عهد الإخوان المسلمين.

وخلصت الدراسة إلى ضعف العامل الايديولوجي في التأثير على سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، بل كانت الأولوية للمصالح القومية المصرية، وتحقيق الأمن القومي لمصر، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتنمية، دون أن يلغي هذا العلاقة الخاصة بين مصر وفلسطين، والدور المصري الخاص المستند لمكانة مصر القيادية في المنطقة، وللروابط العربية والاسلامية بين فلسطين ومصر.

**Abstract**

This study examines the factors affected Egypt's Foreign Policy towards the Palestinian question, starting from the time of the Monarchy, namely from the early 20<sup>th</sup> century, until the end of the era of the Muslim Brotherhood in 2013. Despite the impact of ideology in Egypt, the primary factor was the national interest of the country.

The study used a comparative analytical approach, studies the different Egyptian eras, using deductive approach applying the relative International Relations and Foreign Policy Theory.

The study consists of four chapters: The first is a theoretical framework reviewing decision-making factors in foreign policy. The second chapter is devoted to study the evolution of Egypt's foreign policy towards the Palestinian cause between 1917 – 2011; the beginning of the Egyptian revolution.

Chapter three studies the Egyptian policy towards the Palestinian question during the 25<sup>th</sup> January 2011 revolution in Egypt and the following months. The final chapter of the study studies the rule of the Muslim Brotherhood period.

The study finds that national interests of Egypt as an independent nation-state were the major factor in shaping Egypt's toward the Palestinian question; not its Arab Nationalist or Islamist ideology.

## المقدمة:

شهدت بلدان عربية في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 تحركات شعبية احتجاجية ضد أنظمة الحكم والاضاع السائدة، حيث بدأت بالثورة التونسية في 17 كانون أول (ديسمبر) 2010، بعد أن قام مواطن تونسي بحرق نفسه؛ مما أدى الى هرب الرئيس التونسي زين العابدين الذي حكم تونس منذ عام 1989 وخروجه من تونس مطلع عام 2011. ومن ثم قامت الثورة المصرية في 25 كانون الثاني (يناير) 2011، وأدت إلى تنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي حكم مصر منذ عام 1981 وحتى 11 شباط (فبراير) 2011. وتبعها احتجاجات عديدة في بلدان عربية اخرى؛ مثل ليبيا التي قُتلَ رئيسها معمر القذافي، واليمن التي أدت الى تنحي رئيسها علي عبد الله صالح، ودخلت دول مثل سوريا في صراع طويل، وقد كان الشعار الأكثر شهرة أثناء هذه التحركات الشعبية هو "الشعب يريد اسقاط النظام".<sup>1</sup>

ومع اندلاع الثورات العربية، تغيرت الكثير من الأوضاع والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية التي كانت سائدة ما قبل الثورة، حيث شهدت المنطقة العربية تحولا في نظام الحكم وصعدت جماعة الإخوان المسلمين للواجهة في أكثر من بلد. فقد فاز فرع الجماعة، حزب النهضة في تونس بنسبة 37% من المقاعد في الانتخابات البرلمانية في تشرين اول (اكتوبر) 2011،<sup>2</sup> وفي مصر؛ حصل حزب الحرية والعدالة على 127 مقعداً في مجلس الشعب المصري في

<sup>1</sup> توفيق المدني وعبد الإله بلقزيز، الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

<sup>2</sup> Lorenzo Vidino, The Muslim Brotherhood after the Arab Spring, (Brussels: Centre for European Studies, 2013), 4

كانون الثاني (يناير) 2012،<sup>3</sup> كما فاز مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي بنسبة 51.7% في الانتخابات الرئاسية المصرية في حزيران (يونيو) 2012.<sup>4</sup>

وكان أحد الأسئلة التي فرضت نفسها بقوة؛ هو أثر هذه الثورات على القضية الفلسطينية وخصوصاً في حالة الثورة المصرية لما لمصر من وزنٍ وثقلٍ في الشؤون العربية، ولأن نظام الحكم تغير هناك بدخول جماعة الإخوان المسلمين للحكم ورحيل نظام الرئيس محمد حسني مبارك، ولكن برز وجهتا نظر تجاه هذا التغيير، الأولى؛ ترى أن أسهم القضية الفلسطينية قد تراجعت كثيراً في ظل هذه الثورات التي حظيت بالاهتمام الشعبي والتغطية الإعلامية عربياً ودولياً على مدى عامين تقريباً على حساب الاهتمام الإعلامي بالموضوع الفلسطيني، وضعف في الموقف الفلسطيني في ظل انشغال الشعوب العربية بترتيب أوضاعها الداخلية بعيداً عن فلسطين وقضيتها، أو أي شعارات توحى إلى نصرتها.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره عماد البشتاوي في مجلة "سياسات" بقوله: "غَيَّبَت الشعارات التي رُفعت في كل الثورات العربية إسرائيل وأميركا، وركّزت على الرؤساء والأنظمة الواجب الإطاحة بهم، ولم يكن الصراع العربي الإسرائيلي محورياً في الثورات. كما غابت السياسة الخارجية تماماً عن شعارات الثائرين"، كما ذكر أيضاً أن: "تركيز الثورات كان على أوضاعها الداخلية (...) وقد لاحظ المتابعون غياب القضية الفلسطينية عن الشعارات التي راحت تركز على إسقاط النظام، أو تلك التي ركزت على الإصلاح باستثناء بعض الحالات القليلة والمحدودة".<sup>5</sup>

<sup>3</sup> فوز قائمة الحرية والعدالة بـ127 مقعداً والنور 96 والوفد 36، جريدة اليوم السابع، 21-1-2012،

<http://www.youm7.com/news/newsprint?newid=583052>

أنظر أيضاً: اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية للانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث، الأهرام، 21-1-2012،

<http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx>

<sup>4</sup> اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر، بي بي سي العربية، 24-6-2012،

[http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/06/120624\\_egypt\\_election\\_result.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/06/120624_egypt_election_result.shtml)

<sup>5</sup> عماد البشتاوي، الربيع العربي وفلسطين: الرهان على "مرحلة الشعوب، مجلة سياسات، عدد 19، (2012): 34.

ومن الأمثلة الأخرى التي تؤكد تراجع القضية الفلسطينية أثناء الثورات ما ذكره يوسف الشاذلي بأن الشؤون الداخلية المصرية هي التي كانت تتصدر الشعارات التي كان يتم رفعها أثناء الثورات، وأن القضية الفلسطينية لم تعد القضية المحورية باعتبارها قضية عربية قومية، بحيث أن "الحالة الثورية المصرية لم تمح القضية الفلسطينية من اهتمامات الشعب المصري والقوى السياسية، ولكن أولويات الوضع الراهن أرجعت ملف فلسطين في خلفية المشهد".<sup>6</sup>

ووجهة النظر الأخرى، تشير الى أن التغيرات التي حدثت بسبب الثورات قد شكّلت تحولاً تاريخياً مهماً، حيث أنها قد نقلت القضية الفلسطينية نقلة نوعية للأفضل بعد زوال الأنظمة السابقة، وتحديدًا في الحالة المصرية، حيث النظام السابق، والذي كما يراه فريق من السياسيين والمراقبين؛ كان له دور في الحصار سياسياً وأمنياً، أما النظام الجديد برأيهم فهو يدعم القضية ويساندها، بدلاً من الحصار والتضييق.

ومثال ذلك ما ذكره الكاتبان علي باكير وعدنان أبو عامر على الموقع الإلكتروني لمركز "الجزيرة للدراسات"، عن المقارنة بين مشهد تفتيش قادة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ومصادرة أموالهم على معبر رفح في عهد النظام المصري السابق، وبين مشاهد الاستقبالات الرسمية الدافئة لهم في القصر الجمهوري في القاهرة.<sup>7</sup>

لا يدرس هذا البحث أثر ثورات "الربيع العربي" على القضية الفلسطينية، إذ أنّ تبين هذا الأثر، واتجاهاته، ربما لا زال متعزراً نتيجة استمرار التغيرات في الدول العربية، حتى كتابة هذه السطور (منتصف 2015)، وربما لأنّه لا زال هناك حاجة لمزيد من الوقت لتبين الأثر الفعلي لتفاعلات "الثورات العربية". ما

<sup>6</sup> يوسف الشاذلي، مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011، في الصراع العربي-الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، 18-19.

<sup>7</sup> علي باكير و عدنان أبو عامر، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي، "مركز الجزيرة للدراسات":

2012 \11\6

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211682923673950.htm>

يدرسه هذا البحث هو الموقف من القضية الفلسطينية في ظل التغيرات في أنظمة الحكم العربية، والحركات الشعبية، وتحديدًا الحالة المصرية، منذ اندلاع الأحداث في مصر وحتى إسقاط حكم الرئيس المصري المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين؛ محمد مرسي، مع مقارنة المواقف في هذه المرحلة مع مراحل تاريخية سابقة. ويقصد بالموقف أمرين رئيسيين، الأول هو مدى الانشغال والاهتمام بالشأن الفلسطيني، وموقع القضية الفلسطينية في سلم أولويات السياسة المصرية. والثاني، جوهر واتجاهات الموقف المصري.

وتذهب الدراسة إلى وجود تشابه نسبي في عملية صناعة القرار المصري إزاء القضية الفلسطينية في الحقب المختلفة رغم التباين الأيديولوجي والسياسي بين الأنظمة والحكام الذين حكموا مصر منذ بدايات القرن العشرين.

وإذ تخلص الدراسة إلى أن المصلحة والأمن القوميان المصريان كان لهما الأولوية في عملية بلورة المواقف إزاء المسألة الفلسطينية، فإنّ هذا لا يعني عدم وجود فوارق كلياً بين هذه الأنظمة وموقفها من الشأن الفلسطيني، أو أنّ الخطاب أو الانتماء الأيديولوجي كانا بلا أثر كلياً، أو أنّ جميع الأنظمة تفاعلت مع المحددات المادية والاقتصادية، والبيئة الدولية، بذات الطريقة، ولكن وكما سيتضح من فصول هذه الدراسة، فإنّ هذه المحددات كانت دائماً عاملاً أساسياً، يفرض إعطاء الشأن المصري (بدرجات متفاوتة) أولوية، وكانت تحد من قدرة الأنظمة على ترجمة شعاراتها الأيديولوجية التي تعلي شأن التضامن مع الفلسطينيين، وتتصدى لقيادة المنطقة العربية في مواجهة الطرف الإسرائيلي.

فعلى سبيل المثال؛ ستوضح الدراسة كيف أن الرئيس جمال عبد الناصر (1954-1970) كان رغم خطابه العروبيّ؛ يعطي اعتبارات الأمن القومي المصري ومحدودية الامكانيات في مصر الاعتبار الأهم في صياغة موقفه من القضية الفلسطينية، وكان هذا لا يعني بأي حال أنّ موقفه بالضرورة سيكون ذات الموقف الذي تبناه خلفه أنور السادات (1970-1981)؛ من عملية السلام مع الاسرائيليين، وإبرام صلح منفرد معهم.

وبالتالي، فإن أطروحة الدراسة الأساسية هي أن الأيديولوجيا كانت تتحدى لمصلحة الأمن القومي المصري، ولكن دون القول أنها كانت دون أثر في عملية صناعة القرار، أو أنها كانت تقوم بنفس الدور أو تتحدى بذات الطريقة في العهود المختلفة.

### مشكلة البحث:

يدرس هذا البحث صناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في جميع الحقب التي حكمت مصر منذ مطلع القرن العشرين، مع التركيز على مرحلة "الربيع العربي" واستلام الإخوان المسلمين للحكم في مصر. ويدرس هل كانت القضية الفلسطينية حاضرة في الحركات الجماهيرية أثناء الثورة المصرية في 25 كانون الثاني (يناير) 2011، وما أثر الأيديولوجيا في عملية صناعة القرار المصري إزاء القضية الفلسطينية؟.

### سؤال البحث الرئيسي:

ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين مواقف الأنظمة المصرية السابقة والنظام المصري في عهد "الإخوان المسلمين" إزاء القضية الفلسطينية؟

### الأسئلة الفرعية:

- كيف ظهرت القضية الفلسطينية في مرحلة الثورات العربية وتحديداً في الحالة المصرية؟
- مدى أثر الانتماء الأيديولوجي للحكام في الحقب المختلفة في سياساتهم إزاء القضية الفلسطينية؟



### فرضية الدراسة:

تتشابه نسبياً مواقف الأنظمة المصرية المختلفة إزاء القضية الفلسطينية، رغم التباين في مواقفها وانتماءاتها الايديولوجية، وذلك بإعلاء العامل القومي المصري الذاتي على الاعتبارات الايديولوجية، وإعطاء المصلحة القومية الأولوية.

### أهمية الدراسة:

تشارك فلسطين مع الدول العربية في الهوية واللغة والتاريخ وغيرها من العوامل، وبالتالي، فهي ليست بمنأى عن ما يحصل من تغيرات في الدول العربية وخصوصاً مصر؛ التي تعتبر الدولة العربية صاحبة العدد الأكبر في عدد السكان، وصاحبة الدور القيادي التقليدي في العالم العربي، بالإضافة الى أهميتها النابعة من قربها الجغرافي لفلسطين وما ينتج عن هذا القرب من تأثير على الأوضاع السياسية في كلا البلدين.

كما أن موضوع الربيع العربي هو موضوع جديد العهد وأحداثه وتأثيراته مستمرة حتى وقت إعداد هذه الدراسة، فإن الباحث يأمل أن تسهم هذه الدراسة في بحث أكثر عمقاً في موضوع الربيع العربي وتأثيراته المتعددة ومن ضمنها تأثيراته على القضية الفلسطينية، وفي فهم العوامل التي تشكل المواقف العربية في الشأن الفلسطيني، ما يساعد على التنبؤ بمسارات الأحداث مستقبلياً.

### المنهجية:

سيقوم الباحث باستخدام المنهج التحليلي المقارن لمقارنة الموقف من القضية الفلسطينية في الحقب المختلفة التي مرت بها مصر، ابتداءً من العهد الملكي الى نهاية حكم الإخوان المسلمين، من أجل الوصول الى اجابة لسؤال البحث.

كما سيعتمد الباحث على منهج استنباطي يركز على دور الايديولوجيا<sup>8</sup> في السياسة الخارجية كما تطرحها نظريات العلاقات الدولية، وخصوصاً النظرية

<sup>8</sup> يتبنى الباحث تعريفاً واسعاً للايديولوجيا يشمل اضافة للنظريات والمذاهب الفكرية والانطلاق من منطلقات قومية وحضارية تاريخية.

الواقعية التي تقلل من دور العامل الايديولوجي،<sup>9</sup> وسيجري عرض هذه النظريات وعوامل صناعة السياسة الخارجية في الفصل الأول من البحث، ثم سيجري استعراض تاريخ المواقف المصرية من القضية الفلسطينية من أجل تحليل طبيعة العلاقات بين مصر وفلسطين، ودراسة التأثيرات والمتغيرات بناءً على تحليل الأحداث.

كما سيعتمد الباحث في دراسته لعملية صنع القرار المصري إزاء فلسطين وقضيتها والصراع العربي الاسرائيلي على نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، التي تدرس العوامل التي تتحكم في قرار رجل الدولة في السياسة الخارجية.<sup>10</sup>

### الدراسات والبحوث السابقة:

تناول الباحث بعض من دراسات لاستعراض أهم الإجابات على أسئلة البحث، وهي كالتالي:

أكد أحمد جميل عزم في دراسته "جدلية الأممي والوطني: هل تفرض التحولات الإقليمية إعادة تعريف هوية القضية الفلسطينية"،<sup>11</sup> على أن سياسة الحركات الاسلامية التي استلمت الحكم في تونس ومصر بعد الثورات العربية قد كرّست الأولويات الوطنية والدولة الأمة بالرغم من اعتباراتهم بأن الاسلام هو هوية ثقافية عابرة للحدود، كما أظهرت أن الإنتماء الايديولوجي لم يؤثر على سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية أثناء حكم الاخوان المسلمين.

وقد غطت دراسة عزم مرحلة الثورات الى فترة ما قبل انتهاء حكم الاخوان المسلمين في حزيران (يونيو) 2013، ولم تنطرق إلى السياسة الخارجية المصرية أثناء الحقب السابقة والمقارنة بينها وبين حقبة الاخوان المسلمين،

<sup>9</sup> جاك دونللي، الواقعية، في: نظريات العلاقات الدولية، (ترجمة محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)،

52

<sup>10</sup> أنظر الفصل الأول.

<sup>11</sup> أحمد جميل عزم، جدلية الأممي والوطني: هل تفرض التحولات الإقليمية إعادة تعريف هوية القضية الفلسطينية؟، الأهرام، نقلاً عن: السياسة الدولية، 1-4-2013.

بالإضافة الى عدم تطرقها لمقارنة مواقف الاخوان المسلمين أنفسهم في الحقب المختلفة، وهو ما سنتسعى هذه الدراسة إلى بحثه.

تجيب دراسة يوسف الشاذلي "مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011"؛<sup>12</sup> على سؤال كيف ظهرت القضية الفلسطينية في مرحلة الثورات، حيث كشفت الدراسة عن ضعف حضور القضية الفلسطينية في الشارع المصري منذ بدء الثورة المصرية 25 كانون الثاني (يناير) وحتى الانتخابات البرلمانية، وأن حضور القضية الفلسطينية كان فيما يخص المصلحة المصرية الداخلية باعتبارها جزء من الصراع العربي الاسرائيلي، وانطلاقاً من حرص مصر على أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية، ومكانتها ودورها العربي والإقليمي.

اكتفت دراسة الشاذلي بالبحث عن حضور القضية الفلسطينية في فترة الثورة المصرية وحتى الانتخابات البرلمانية، وبالتالي فإنها لم تتطرق الى حضور القضية الفلسطينية في الشوارع المصرية وسياسة مصر الخارجية ما بعد الثورة وفوز الاخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية المصرية عام 2013.

وللإجابة بشكل أقرب عن سؤال البحث عن دور الانتماء الايديولوجي في التأثير على سياسة الاخوان المسلمين (تاريخياً)؛ فقد أجابت دراسة خالد صلاح الدين عن "الموقف العام من القضية الفلسطينية"<sup>13</sup> للإخوان المسلمين وكشفت عن موقف الإخوان المسلمين من العمل المسلح (حتى منتصف الثمانينيات)، حيث تبين ان أيديولوجية الإخوان المسلمين مرتبطة بمصالحهم الداخلية بحيث تقوم باستغلال مواقف الأنظمة الحاكمة والتعقيب عليها، "الحركة الإسلامية لا تفتأ تدعو للجهاد، وتدين عجز الأنظمة وتخاذلها وسياساتها"، وتقوم استراتيجيتها على "العمل على توسيع التيار الفكري الإسلامي بوسائل غير عنيفة ولا تؤدي إلى الصدام مع الأنظمة في وقت مبكر على الأقل، ومن ثم استخدام

<sup>12</sup> الشاذلي، مصر والقضية.

<sup>13</sup> خالد صلاح الدين، الاتجاه الاسلامي: الموقف العام من القضية الفلسطينية، في: الحركة الاسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2011)، 103-118.

هذا التيار للضغط على الأنظمة والمنظمات لتبني الإسلام وإعلان الجهاد العام"، وقد أدى هذا الفكر إلى:

تأجيل قضية فلسطين ريثما يتم تحقيق مقدمات العودة الذاتية الداخلية للإسلام بأساليب الدعوة الفردية وخلق تيار فكري عام والتربية والتوجيه والإرشاد (...) وهؤلاء لا تخضع خياراتهم الايديولوجية للقناعات العقلية التي يمكن التأثير فيها من خلال الوعظ والتذكير والتأثير، وإنما تخضع لمصالحهم المادية في المقام الأول.

وبنظرة عامة لهذه الدراسات، يمكن القول بأنها إما عالجت ظهور القضية الفلسطينية في الثورة المصرية، وقامت باستعراض أولي لموقف الاخوان المسلمين أثناء استلامهم للحكم في مصر ما بين (2012-2013) من القضية الفلسطينية، أو أنها تناولت الاخوان المسلمين وتاريخهم مع القضية الفلسطينية، إضافة إلى تناول موقع فلسطين في السياسة الخارجية المصرية في الحقب المختلفة.

ولكن في الدراسة التالية، تم البحث المقارن بين الحقب المختلفة وهو ما لم تقم به الدراسات المذكورة، كما أن الدراسة تتبنى تطبيق نظريات العلاقات الدولية وخصوصاً الواقعية في الجزئية الخاصة بفحص أثر الايديولوجيا على صناعة السياسة الخارجية.

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول رئيسية على النحو التالي:

### **الفصل الأول: الإطار النظري لصناعة القرار في السياسة الخارجية.**

تم الحديث عن مفهوم السياسة الخارجية والأجهزة المسؤولة عن صناعتها، والعوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية بشكل عام، والسياسة الخارجية المصرية تجاه الشأن الفلسطيني بشكل خاص.

### **الفصل الثاني: تطور سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (1917-2011).**

تم الوقوف على أهم المحطات والتحويلات التاريخية في العلاقة بين مصر والقضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى بداية الثورة المصرية، والحديث عن العوامل والمحددات التي أثرت على المواقف المصرية تجاه القضية الفلسطينية وربط تأثير هذه العوامل على الموقف المصري؛ بطبيعة النظام الحاكم في مصر.

### **الفصل الثالث: القضية الفلسطينية إبان ثورة يناير 2011.**

تم التطرق إلى مدى حضور القضية الفلسطينية أثناء الثورة المصرية في 25 كانون الثاني (يناير) 2011، والوقوف على أهم الأحداث التي كانت فيها القضية الفلسطينية حاضرة، وتتبع هذه الأحداث حتى الوصول إلى مرحلة الانتخابات البرلمانية المصرية (2011-2012).

### **الفصل الرابع: القضية الفلسطينية في عهد الإخوان المسلمين.**

في الفصل الأخير من الدراسة، تم دراسة موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية، بحيث تم مقارنة مواقفهم تجاه القضية الفلسطينية قبل توليهم زمام الحكم عام 2012، وأثناء ثورة كانون الثاني (يناير) 2011، وما بعد فوزهم بالانتخابات البرلمانية والرئاسية المصرية واستلام زمام الحكم عام 2012.



## الفصل الأول: الإطار النظري لصناعة القرار في السياسة الخارجية.

### مقدمة

تعتبر نظرية صناعة القرار في السياسة الخارجية من أبرز النظريات التي تستخدم أثناء دراسة العلاقات السياسية الدولية، حيث أنها تهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تحيط بصناع القرار في السياسة الخارجية، بالإضافة الى تحليل سلوكيات ومواقف صناع القرار في المجتمع الدولي، للتوصل الى الطريقة المناسبة للتعامل مع المؤثرات الخارجية، واختيار القرارات التي تتناسب مع المصلحة الداخلية للدولة.<sup>14</sup> وبالتالي، فإن هناك عدة عوامل ومحددات تلعب دوراً في التأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية تجاه فلسطين، وذلك بحكم قربها الجغرافي وارتباطها بحدود مشتركة؛ الأمر الذي يؤثر على الأمن القومي المصري، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والتنمية الداخلية المصرية، ومقارنة تأثير تلك المصالح القومية المصرية على صانع القرار، فيما إذا كان يوليها اعتباراً يفوق العامل الأيديولوجي والقومي النابع من أن كل من مصر وفلسطين تربطهما وحدة الدين واللغة والتاريخ والحضارة!

وبما أن الإطار النظري هو الضابط المنهجي والمحدد لموضوع البحث لأنه يساعد في ربط الظاهرة المدروسة بالنظريات، بحيث يعطيها تفسيراً أكثر علمية؛ فإن الباحث سيقوم في هذا الفصل بدراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، من حيث الأجهزة التي تقوم بصناعتها، بالإضافة الى العوامل التي تؤثر في صناعة القرار في السياسة الخارجية بشكل عام، ومن ثم التطرق الى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية بشكل خاص، وربط ما تم ذكره من أهداف وعوامل لدراسة المتغيرات التي تؤثر في عملية اتخاذ وصناعة القرار المصري في السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، مع اهتمام خاص بالمكون الايديولوجي.

<sup>14</sup> اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، 31

## 1-1 مفهوم السياسة الخارجية:

هنالك العديد من الدراسات والابحاث التي حاولت تفسير مفهوم السياسة الخارجية وأبعادها، والمتغيرات التي تؤثر فيها، والوزن النسبي لتأثير تلك المتغيرات، حيث أن السياسة الخارجية تعتبر بمثابة "سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي نحو دولة أو وحدات في المحيط الدولي الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة".<sup>15</sup>

ويعرفها ريتشارد سنايدر بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يُتوقع حدوثها في المستقبل"، ما يعني عدم التفريق بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.<sup>16</sup>

ويرى بعض الباحثين بأن السياسة الخارجية مرتبطة بأهداف الدولة، ومثال ذلك ما قاله سيبوري الذي اعتبر أن السياسة الخارجية هي "مجموعة الاهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"، ويرى تشارلز هيرمان أن السياسة الخارجية تتألف من "السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"، واعتبر بلانو وأولتون بأن الهدف من السياسة الخارجية هو تحقيق المصلحة الوطنية حيث أن "السياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل، يطره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية".<sup>17</sup>

<sup>15</sup> ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، 157.

<sup>16</sup> محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، 7.

<sup>17</sup> المصدر السابق، 8.



وخلصَ محمد السيد سليم إلى تعريف السياسة الخارجية على أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".<sup>18</sup>

ويُعتبر الهدف من صناعة القرار هو "التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها"، وهنالك عدة أهداف للسياسة الخارجية، تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن يمكن يمكن حصرها في كل من: الأمن القومي، السعي إلى زيادة القوة القومية، دعم الكيان الإقليمي، ومن ثم الأهداف الاقتصادية والايديولوجية.<sup>19</sup>

## 1-2 أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

عند دراسة عملية صنع القرار السياسي؛ يجب فهم طبيعة النظام السياسي الحاكم في الدولة، وفهم توجهاته الأساسية، بالإضافة إلى الكشف عن الجهة المسيطرة على العملية السياسية، لتحديد الأهداف المرجوة من القرارات المتخذة، كما يجب فهم الأسلوب الذي يتم استخدامه في صناعة السياسة الخارجية. وبشكل عام، فإن أجهزة صناعة القرار في السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، وفي كثير من الأحيان يكون هذا الاختلاف بناءً على ما ينص عليه دستورها، حيث أن الدستور هو الذي يحدد من هو الجهاز المسؤول عن صناعة القرار في السياسة الخارجية.<sup>20</sup>

ومن الجدير بالذكر؛ أنه من الممكن أن يتم تحديد جهاز معين في الدستور للقيام بصناعة السياسة الخارجية ولكن يمارسها جهاز آخر غيره، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي، حيث خوّل الدستور لمجلس الرئاسة السوفيتي الأعلى

<sup>18</sup> المصدر السابق، 12

<sup>19</sup> مقلد، العلاقات السياسية، 71

<sup>20</sup> هاني الحديثي، عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1985)، 107

ومجلس الوزراء سلطة صنع السياسة الخارجية، ولكن في الواقع أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي هو الذي كان يمارس هذه السلطة.<sup>21</sup>

كما أنه يوجد هناك أجهزة فرعية داخل الدولة تشارك في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مثل وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الأحزاب وجماعات الضغط، وتنظيمات السلطة التشريعية.<sup>22</sup>

### 1-3 العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار:

هناك عدة عوامل ومحددات تلعب دوراً مهماً في التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، منها متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، وغيرها من العوامل التي سيتم توضيحها كالتالي:

#### 1-3-1 العوامل الداخلية:

تلعب العوامل والمحددات الداخلية دوراً في التأثير على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية، وهي كالاتي:

#### 1-1-3-1 النظام السياسي والاقتصادي:

ترتبط عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية بطبيعة النظام السياسي للدولة، من حيث الجهة التي تصنع القرار ومدى مشاركة أكثر من طرف في هذه العملية، بالإضافة إلى المراحل التي تمر بها عملية صناعة القرار. ففي الأنظمة الديمقراطية؛ تخضع هذه العملية لإجراءات ومشاورات طويلة مع عدة جهات، حيث يستلزم تنفيذها موافقة أكثر من جهة.<sup>23</sup>

كما أن النظام السياسي والوضع الاقتصادي يلعبان دوراً هاماً في التأثير على عملية اتخاذ القرار، حيث أن الدولة التي تتمتع بوضع اقتصادي قوي وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبياً، يكون لديها حرية أكبر في

<sup>21</sup> هاني الحديثي، تحليل السياسة الخارجية، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1989)، 227.

<sup>22</sup> بطرس غالي وخيري عيسى، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979)، 365.

<sup>23</sup> مقلد، نظريات السياسة، 37.

اتخاذ قراراتها، حيث أنها تكون متحررة من التبعية الاقتصادية، وبالتالي يكون لديها قدرة أكبر لتحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات من خلال استثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بالشكل الصحيح لخدمة السياسة الخارجية للدولة، أما بالنسبة للدول التي تكون قدراتها الاقتصادية ضعيفة، فإن هذا الأمر يقلل من حريتها في القدرة على اختيار البدائل التي تتلاءم مع مصالحها القومية، ولهذا فإنها لا تتمتع بحرية كافية واستقلالية في قراراتها الخارجية، وذلك بسبب حاجتها الاقتصادية للأطراف الأخرى التي قد تتدخل في بعض المواقف وتشاركها في صنع القرارات.<sup>24</sup>

خلاصة القول؛ إن السياسة الخارجية مرتبطة بالعامل الاقتصادي بشكل كبير، حيث أن القرارات السياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوى الضغط الدولي.

### 1-3-2 الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي بأنه "تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة"،<sup>25</sup> وتعتبر الأحزاب السياسية "مؤسسة أساسية في الأنظمة الليبرالية لم يخطط لها النمط الديمقراطي، إنما ولدت وتطورت مع الانتخابات والتمثيل".<sup>26</sup>

تلعب الأحزاب السياسية دور الوساطة وحلقة التواصل بين كل من الناخبين والمنتخبين؛ بحيث تساعد في تكوين وتطوير الوعي السياسي لدى الرأي العام، إضافة إلى السماح بالتعبير عن الآراء السياسية، كما تقوم الأحزاب باستخدام الأيديولوجيا للتعبير عن مشاعر وطموحات وأفكار تتناسب مع الرأي العام لكسب تأييده، وبالتالي تصبح أكثر قوة وثبات وتماسك.<sup>27</sup>

<sup>24</sup> الحديثي، تحليل السياسة، 218.

<sup>25</sup> سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2007)، 200.

<sup>26</sup> موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، 70.

<sup>27</sup> المصدر السابق، 75.

كما تلعب الأحزاب السياسية دوراً كبيراً في صناعة القرار في السياسة الخارجية، ويرتبط دور الأحزاب السياسية بطبيعة النظام السياسي الذي تعيش فيه هذه الأحزاب، حيث في حال كانت الدولة تتبع سياسة الحزب الواحد-أي الحزب الحاكم-؛ فإن مشاركة الأحزاب الأخرى تكون معدومة أو قليلة في عملية صناعة القرار، حيث تُحرم من المشاركة في الحكم، وتتعرض للملاحقة من قبل النظام، وبذلك؛ فإن الدور الرئيسي في صناعة القرار يكون محصوراً للحزب الحاكم حيث يقوم باختيار ما يتوافق مع أفكاره من القرارات. أما في الأنظمة السياسية التي تسمح بتعدد الأحزاب، فيكون للأحزاب دوراً في صناعة القرار، ويبرز دورها سواء كانت جزء من الحكم أو كانت جزء من المعارضة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في درجة التأثير في كل من الحالتين.<sup>28</sup>

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن الأحزاب تقوم باستخدام وسائل متعددة للمشاركة والتأثير في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية، بحيث تستغل ذلك لتحقيق مآرب وشؤون داخلية وكسب عدد أكبر من الرأي العام من خلال سياستها وبرنامجهما، بالإضافة إلى قيام بعض الأحزاب بالتحالف مع أحزاب أخرى لتحقيق هذا الهدف.<sup>29</sup>

### 1-3-1-3 جماعات الضغط:

يمكن تعريف جماعات الضغط بأنها: "تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة من خلال الضغط على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة". وتختلف جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية بأنها تسعى من خلال ممارساتها لتحقيق مصالح ومطالب خاصة، ولا تسعى إلى الوصول إلى الحكم كما تفعل الأحزاب السياسية.<sup>30</sup>

<sup>28</sup> الحديثي، عملية القرار، 29.

<sup>29</sup> احمد عارف الكفارنة، التجربة الديمقراطية الاردنية، (عمان: دار قنديل للنشر، 2008)، 143.

<sup>30</sup> الشرقاوي، النظم السياسية، 194، 243.

ترتبط درجة تأثير جماعات الضغط على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية بمقدار تأثيرها بهذه القرارات، حيث تسعى الجماعات الاقتصادية التي لها أهداف ذات صبغة دولية إلى أن تبقى علاقاتها ودّية مع الدول التي تتعامل معها، وبالتالي فإنها تحاول الضغط على صناع القرار بهدف منعهم من اتخاذ أي قرار يمس هذه العلاقات، أما بالنسبة لجماعات الضغط السياسية، فإنها غالباً ما تكون مرتبطة بدول خارجية، وبالتالي فهي تسعى للمحافظة على مصالح هذه الدول عن طريق الضغط على صناع القرار في السياسة الخارجية للدولة، وتقوم هذه الجماعات بالضغط من خلال وسائل متعددة منها؛ الترغيب والترهيب، أو محاولة التأثير على الرأي العام وتعبئته بأفكار لصالحها، أو تشجيعه على الاضطرابات والتظاهرات، وغير ذلك من الوسائل التي تمكنها من تحقيق مصالحها.<sup>31</sup>

### 1-3-1-4 الرأي العام:

يعرف الرأي العام بأنه: "كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على إثبات وجودها على مجتمع محلي معين، وإنما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع معين من التوافق بين الطبقات أو الفئات التي تنتمي إلى أكثر من دولة واحدة، سواء كانت تلك الدول في مجموعها تكون مجتمعاً إقليمياً دولياً أو كانت تنتمي إلى أكثر من مجتمع إقليمي دولي".<sup>32</sup>

يمثل الرأي العام عاملاً أساسياً في صناعة القرار في السياسة الداخلية أو الخارجية، ويعتمد الرأي العام على وسائل متنوعة ليعبر عن رأيه لصانعي القرار وبالتالي يقوم صناع القرار بأخذ الرأي العام بعين الاعتبار تجاه أي قرار خارجي يتخذونه، ويكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمصلحة الشعب.<sup>33</sup>

<sup>31</sup> مقلد، العلاقات السياسية، 108.

<sup>32</sup> حامد ربيع، الرأي العام الدولي والسلوك السياسي، (مجلة السياسة الدولية، 1966)، العدد 61، 91.

<sup>33</sup> إبراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)،

ومن الجدير بالذكر أن الإعلام يقوم بدور كبير في العلاقات الدولية من خلال القدرة على توجيه الرأي العام المحلي والدولي.<sup>34</sup> وبالتالي، فإن الرأي العام قد أصبح يلعب دوراً هاماً في التأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية، وخصوصاً من خلال الوسائل التكنولوجية ومواقع الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

### 1-3-2 البيئة الخارجية:

وهي جميع العوامل الخارجية المؤثرة في صناعة القرار في السياسة الخارجية، والتي يمكن أن تضع ضغوطاً وقيوداً على قدرة صانع القرار في التصرف واتخاذ القرارات، ويمكن التفريق بين شكلين محددتين للبيئة الخارجية التي يمكن ان تؤثر على صناعة القرار وهي؛ البيئة السيكلوجية التي تتحدد بالاتجاهات والتصورات التي يتميز بها صانع القرار، بالإضافة الى البيئة الحركية التي تتمثل بالبيئة الفعلية التي يتم تطبيق القرارات فيها. ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق بين البيئة السيكلوجية لصانع القرار مع البيئة الحركية يعتمد على مدى دقة صانع القرار وارتباط تصورات بالواقع.<sup>35</sup>

### 1-3-3 المتغيرات الذاتية:

يعتبر صانع القرار بأنه محور عملية صناعة القرار، وبالتالي فإن المتغيرات الذاتية والخصائص الشخصية لصانع القرار تلعب دوراً هاماً في التأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية، حيث أن قراره يكون نابعاً من فهمه وتصورات الموضوعية مثل ميوله العقيدية واتجاهاته الشخصية وغيرها من المؤثرات، وليس بناءً على أهمية تلك المتغيرات الموضوعية.<sup>36</sup>

<sup>34</sup> جيمس دورني وآخرون، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985)، 231، 232.

<sup>35</sup> مقلد، العلاقات السياسية، 250

<sup>36</sup> مقلد، نظريات السياسة الدولية، 158.

### 1-3-3-1 الخصائص الشخصية:

هي مجموعة الصفات التي تتعلق بشخصية القائد السياسية والتي يكتسبها عبر مراحل حياته المختلفة من حيث تكوينه المعرفي والعاطفي والسلوكي؛ حيث تؤثر في الأسلوب الذي يصوغ فيه قراراته في السياسة الخارجية وكيفية تعامله معها، ومن هذه الصفات: السعي نحو الشهرة والسيطرة والتسلط، احترام الذات، روح المغامرة والانجاز، القدرة على الابتكار، والقدرة على مواجهة الحالات الغامضة، وغيرها من الصفات التي تؤثر في صناعة القرارات من حيث تسرعه في اتخاذ القرارات ومدى مرونته وتقبله للحلول المقترحة، بالإضافة الى طريقة تعامله وردود فعله مع المرؤوسين وتصرفات الأطراف الأخرى.<sup>37</sup>

### 1-3-3-2 النظام العقيدي والقيمي لصانع القرار:

يعبر عن مجموعة القيم والعقائد التي تتكون لدى صانع القرار عن البيئة الخارجية بحيث تشكل لديه نظاماً عقائدياً يساعده على استيعاب وترجمة المعلومات الواردة اليه من المحيط الخارجي، ومن ثم ضبط المعلومات التي يمكنه تقبلها أو رفضها لأن اهتمامه يكون منصباً نحو معلومات معينة، وبالتالي يهمل أو يرفض أي معلومات أخرى لا تتوافق مع المعايير والمبادئ التي يتبعها. ومن الجدير بالذكر أن النظام العقيدي والقيمي لصانع القرار يساهم في تحديد الأهداف والأولويات، وبالتالي فمن الممكن أن يؤثر بشكل سلبي على القرار المتخذ، بحيث يقوم صانع القرار باختيار البديل الذي يتناسب مع عقيدته وقيمه على حساب البدائل الأخرى، وفي نظره يفترض أنه قد اختار الخيار الأفضل، حتى لو كان فيه تناقض مع الواقع، حيث يسعى الى ازالة أي تناقض أو تعارض بين الخيار الذي يتناسب مع عقائده والخيارات الأخرى المطروحة، وبذلك فإن النظام العقيدي والقيمي يؤثر على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.<sup>38</sup>

<sup>37</sup> سليم، تحليل السياسة، 385.

<sup>38</sup> المصدر السابق، 406-412.

### 1-3-3-4 الايديولوجيا:

فيما يخص دور الايديولوجيا في التأثير على العلاقات الدولية، فهناك وجهتا نظر؛ الأولى ترى بأن الايديولوجيا تلعب دورا هاما في التأثير على العلاقات الدولية، وذلك بسبب ظهور عدد من الدول القوية التي تحمل ايديولوجيات متناقضة ومختلفة، والتي من الممكن أن تؤدي الى وجود صراعات بينها وتؤثر على السلام والاستقرار بين الدول، وبالتالي فهي تؤثر على السياسة الخارجية. وقد ظهر عدة ايديولوجيات في القرن العشرين كان منها النازية والفاشية والشيوعية، وتعتبر الحرب الباردة التي نشأت بسبب الصراع بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي من الأمثلة على الصراعات الدولية التي حدثت، من وجهة نظر فريق من الباحثين على الأقل، بسبب الايديولوجيا.<sup>39</sup>

وقد أدى تصاعد دور الايديولوجيا في الصراعات الدولية، من وجهة نظر هذا الفريق من الباحثين، الى التقليل من دور المصالح الداخلية للدولة في التأثير على سياستها الخارجية، وذلك بحكم أن المناخ الايديولوجي الداخلي للدولة مرتبط بسياستها الخارجية، وبالتالي؛ فإن الايديولوجيا تساهم في مساعدة صناع القرار في تحديد الكيفية التي ينظرون من خلالها الى العالم الخارجي، وذلك لأن "التأثير المذهبي يمتد إلى نماذج الفكر والسلوك التي تعتقها تلك الدول"، كما أن الايديولوجيا تمدهم بالآلية التي يفسرون بها الواقع في نطاق تصوراتهم وبما يتفق مع القيم التي يؤمنون بها، بالاضافة الى دورها في تحديد أهمية الأحداث وأولوياتها، وبالتالي؛ فإن الايديولوجيا "تتمتع بمقدرة ضخمة على تخطي الحدود القومية والتأثير في الدول الأخرى".<sup>40</sup>

وبعكس وجهة النظر الأولى، فإن وجهة النظر الثانية تقلل من دور العامل الايديولوجي في التأثير على العلاقات الدولية، إذ يقلل المنظرون الواقعيون من دور العوامل المختلفة في التأثير على العلاقات الدولية والسياسة

<sup>39</sup> مفقد، العلاقات السياسية، 51

<sup>40</sup> المصدر السابق، 52-56



الخارجية بخلاف القوة والمصالح الذاتية والصراع،<sup>41</sup> حيث أنهم يشددون على أن المصلحة القومية هي الأساس في العلاقات الدولية وصناعة السياسة الخارجية،<sup>42</sup> حيث أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها القومية، وأن المصلحة القومية العليا هي تعزيز قوة الدولة، بحكم أن "كل انسان يبحث عن مصلحته الخاصة".<sup>43</sup>

وما يدل على الضعف في دور الايديولوجيا في التأثير على السياسة الخارجية للأنظمة وغلبة المصالح القومية؛ ما قاله صاحب النظرية الواقعية هانس مورجنتاو بأنه: "في عالم يعتمد على القوة، لا ينبغي لأي شعب يسير وفق عقلانية ان يختار بين التخلي عن القوة أو طلبها، وإن تمكن شعب من أن يختار؛ فإن شهوة السلطة لدى الافراد ستبقى تواجهنا بنقائصها الأخلاقية الأقل إثارة، ولكن ليست الاقل الحاحاً".<sup>44</sup>

وبحسب وجهة النظر هذه فإن الايديولوجيا لم تكن عاملاً أساسياً في حدوث الحرب الباردة والصراع بين الاتحاد السوفييتي الشيوعي والولايات المتحدة الأمريكية "رغم أنها قد تكون زادت من حدته وأثرت على شكله"، حيث أن الحرب الباردة "كانت جهوداً عادية بذلتها قوة كبرى لزيادة تأثيرها الدولي".<sup>45</sup>

وتبين الواقعية بأن السياسة الخارجية للدول متشابهة حتى لو تغيرت الانظمة، حيث أن الواقعية "تقضي بعدم إمكانية تغيير الطبيعة البشرية، في حين يمكن تغيير المؤسسات الاجتماعية والسياسية".<sup>46</sup> وبحسب والتز؛ فإن الدول تسعى للحصول على "القوة والأمن بغض النظر عن نوعية نظام الحكم والمعتقد الايديولوجي فيها"،<sup>47</sup> كما يرى بأن "بعض الدول قد تسعى حثيثاً وراء أهداف

<sup>41</sup> دونلي، نظريات العلاقات، 54

<sup>42</sup> كارن سميث وآخرون، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة: فاضل جنكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005)، 8

<sup>43</sup> كينيث والتز، الانسان والدولة والحرب، ترجمة: عمر سليم التل، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة،

(2013)، 65، 89

<sup>44</sup> المصدر السابق، 86

<sup>45</sup> دونلي، نظريات العلاقات، 61

<sup>46</sup> والتز، الانسان والدولة، 97

<sup>47</sup> Andrew Linklater, The English School, in: Theories of International Relations, 3<sup>rd</sup> edition, (London: Palgrave MacMillan), 92

تضع لها قيمة أكثر من البقاء" ويذكر الأهداف مثل "إن الدول تسعى وراء الثروة والامتياز والازدهار (...) والتعايش السلمي (...) والسلام والرخاء (...) والسيادة وحرية الحركة والاستقلال".<sup>48</sup> ما يعني غياب دور الايديولوجيا من وجهة نظر والتز في التأثير على سياسة الدول الخارجية.

وتؤكد النظرية الواقعية على أن الايديولوجيا ليست هدفاً للسياسة الخارجية؛ بل يمكن اعتبارها الوسيلة التي تساعد في تطبيق السياسة الخارجية وليس العكس، حيث يقول مورجنتاو بأن: "صناع القرار في السياسة الخارجية لا يتأثرون بالايديولوجيا أثناء صناعتهم للقرار، بل تكون قراراتهم بما يتناسب مع مصالح الدولة الوطنية والقومية (...) لا تحدد المبادئ الاخلاقية والالتزامات القانونية تصرفات الدول، وإنما اعتبارات المصلحة والسلطة".<sup>49</sup> ويتفق مع وجهة النظر هذه غريسون كيرك بأن صانعي السياسة الخارجية الأمريكية "عبروا عن المصالح القومية للولايات المتحدة بوصفها مبادئ أخلاقية (...) بسبب اعتقادهم الصادق بأن أفضل مصالحنا القومية تكمن في ايجاد أوسع قبول ممكن لمبادئ أخلاقية وشرعية معينة بصفقتها مرشداً للسلوك الدولي".<sup>50</sup>

كما يبين مارتين وايت في اطروحته كيف أن المصالح القومية الداخلية هي التي تحكم العلاقات في النظام الدولي وتؤثر على القيم والايديولوجيا، حيث يقول: "المبادئ الشرعية تحدد مساحة التقارب بين السياسة الدولية والداخلية، فهي المبادئ السائدة (أو على الأقل المعلنة) في داخل غالبية الدول التي تؤلف المجتمع الدولي، وكذلك في العلاقات بين تلك الدول".<sup>51</sup>

يقول جون ميرشايمر بأن: "جميع الدول العظمى تسعى لأن تمتلك قوة عسكرية وهجومية، وأن تكون هي المهيمنة والمسيطرة في منطقتها الجغرافية، والعمل على زيادة نفوذها في العالم إلى أقصى حد من خلال تعظيم قوتها

<sup>48</sup> دونلي، نظريات العلاقات، 70

<sup>49</sup> Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, Revised, (New York: Alfred A. Knopf, 1978), pp. 4-15

<sup>50</sup> والتز، الانسان والدولة، 91

<sup>51</sup> Linklater, The English School, 92

العسكرية حتى تكون جاهزة لردع أي عدوان محتمل، حيث لا تعرف أي دولة ماذا ينتظرها بالمستقبل، ولذلك فعلى كل دولة أن تسعى لأن تكون الأقوى".<sup>52</sup>

وبالتالي؛ نجد أن الواقعية تؤكد على أنه "عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية؛ تعلق مصالح الدولة على جميع المصالح والقيم الأخرى" وذلك لأن الهدف الأولي لأي حكومة "سيكون تجاه مصالح المجتمع القومي الذي تمثله" وأن "المفاهيم الأخلاقية لم تعد ذات أهمية بالنسبة لها" ويؤكد وجهة النظر هذه المنظر مورجنتاو الذي تحدث عن "استقلالية السياسة"، كما بين أن "المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها على تصرفات الدول".<sup>53</sup>

#### 1-4 عوامل صناعة سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية:

فيما يخص العلاقة بين فلسطين ومصر، فإنه يمكن القول بأن التفسير العلمي للسياسة الخارجية ينطلق من تحديد التأثير لكل متغيراتها ومحدداتها والعوامل التي تؤثر في صناعتها؛ حتى يتم الوصول إلى المحدد الأساسي للعلاقة.

هنالك العديد من العوامل التي أسهمت في تشكيل وتحديد الموقف المصري عند صناعة القرار في السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك بحكم الجوار بين الدولتين وتحديداً مع قطاع غزة والحدود الجنوبية لفلسطين (إسرائيل)، الأمر الذي يؤثر على الأمن القومي المصري، كما ترتبط فلسطين ومصر بروابط سكانية، قومية، دينية، وتاريخية، وهي الحاضنة لقضية فلسطين على مدار سنوات طويلة.

<sup>52</sup> Zbigniew Brzezinski and John Mersheimer, Clash of the Titans, *Foreign Policy*, 22 October 2009.

<http://foreignpolicy.com/2009/10/22/clash-of-the-titans/>

<sup>53</sup> دونللي، الواقعية، 87-54.

وبذلك، فإن الموقف المصري تجاه الشأن الفلسطيني يتأثر بجميع هذه العوامل المتشابكة والمتداخلة، والتي تسهم في تشكيل الموقف المصري أثناء صناعة القرار في السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

ولعل الموقع الجغرافي في مقدمة عوامل صنع السياسة المصرية ازاء القضية الفلسطينية، إذ تقع مصر بين بحرين كبيرين (الأحمر شرقاً والمتوسط شمالاً)، ولأن منطقة اليابسة التي تقع بين البحار المفتوحة عادة ما تكون رخوة وضعيفة من الناحية الأمنية، مما أدى بمصر إلى اعتبار شبه جزيرة سيناء المحصورة بين هذين البحرين جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الدفاعية.<sup>54</sup>

ويعني ذلك أن صانع القرار المصري يجب ان يتابع ما يجري في المنطقة المحاذية لحدود مصر الشمالية والشرقية، لارتباط حدودها مع كل من فلسطين واسرائيل القريبة من منطقة سيناء وايلات.

كما أن الموقع الاستراتيجي لمصر قد فرض نفسه على مر التاريخ بحكم أنها تحتل وسط العالم وتقع على ملتقى ثلاث قارات (افريقيا، آسيا، وأوروبا)، أي أنه وبالإضافة إلى أهميتها المكانية فهي تحتضن أهم ممر مائي (قناة السويس)، وبالتالي فإن مصر تتمتع بأهمية وخصوصية جيوسراتيجية، مما فرض عليها أن تتحمل مسؤولية موقعها في حال كانت قوية، وفي حال أنها كانت ضعيفة فليس أمامها خيار سوى أن تخضع لنظام أجنبي يسيطر عليها.

حيث أن التاريخ قد أثبت أنه في حال "لم تكن مصر تملك القدرة على استعمال موقعها، فإن غيرها سوف يستعمله لأن هذا الموقع ببساطة لا يمكن ان يظل خالياً، لأن التاريخ أيضاً لا يقبل الفراغ".<sup>55</sup>

وبالرجوع إلى التاريخ، فإن معظم الغزاة اتو إلى مصر عبر بوابتها الشمالية الشرقية، ولتأمين بقائهم في مصر؛ كانوا يواصلون زحفهم في اتجاه

<sup>54</sup> حسن نافعة، أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات-الجزيرة نت، 13-10-2011.

<sup>55</sup> محمد حسنين هيكل، خريف الغضب.. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990)، 133.

فلسطين والشام، ومن جاء قاصداً الشام وفلسطين كان يواصل زحفة في اتجاه مصر لتأمين بقائه في المشرق، مما يعني أن مصر وفلسطين والشام، كتلة استراتيجية واحدة ومرتبطة بمصير واحد.<sup>56</sup>

يمكن القول بأن أمن مصر القومي مرتبط بالقضية الفلسطينية، حيث أن قيام مصر بإدارة هذا الملف دفاعاً عن أمن مصر ولا يرتبط فقط بالفلسطينيين، وفلسطين، وأبعادها العربية والتاريخية.

إذاً؛ فارتباط مصر بفلسطين يُفسّر بارتباط الجغرافيا والأمن القومي المصري، فالعامل الجيوسياسي حاضر بقوة بالإضافة الى الروابط التاريخية والحضارية والقومية والدينية والايديولوجية، ولكن وكما ستوضح الرسالة؛ فإن محدودية الإمكانيات أو اعتبارات الأمن القومي المصري كانت لها الأولوية في غالبية الحالات إذا ما حدث تعارض بين متطلبات هذا الأمن والمسألة الفلسطينية.

من خلال ما تم ذكره في هذا الفصل؛ سيقوم الباحث في الفصول التالية بدراسة الأنظمة التي حكمت مصر منذ العهد الملكي مروراً بجمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات وحسني مبارك ووصولاً الى حقبة الإخوان المسلمين، والوقوف على كيفية تعاملهم مع القضية الفلسطينية في سياستهم الخارجية، والأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار في الشأن الفلسطيني وأبعاد ذلك. كما سيتم دراسة تأثير العوامل الداخلية المصرية من حيث النظام السياسي والوضع الاقتصادي المصري، وكيف أن تبعية مصر الاقتصادية واعتمادها على المعونات الخارجية تؤثر في موقفها من القضية الفلسطينية. كما سيتم فحص الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في التأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية تجاه فلسطين، والبحث فيما اذا كان حضور القضية الفلسطينية في مواقف الأحزاب المصرية وممارساتها وبرامجها الانتخابية نابعا من

<sup>56</sup> حسن نافعة، أسس ومرتكزات.

الاهتمام الايديولوجي بفلسطين أم لتحقيق مآرب ومصالح حزبية داخلية تتمثل في استقطاب الرأي العام.

وسيتم الوقوف على الدور الذي لعبته الايديولوجيا ومقارنته مع دور المصالح الوطنية الداخلية والقومية في التأثير على السياسة الخارجية المصرية خلال جميع الانظمة التي حكمت مصر وخصوصاً بعد الثورة واستلام الإخوان المسلمين للحكم، وذلك من خلال دراسة المواقف وفهم الدوافع والأسباب ورائها، والتفريق فيما اذا كانت تلك المواقف نابعة من الايديولوجيا بحكم وحدة الدين والتاريخ واللغة، أم بحكم المصلحة المصرية الوطنية؛ وبذلك يكون استخدام الايديولوجيا كوسيلة لتحقيق الاهداف والمصالح القومية؛ والتي تسعى للحفاظ على النظام المصري الداخلي واستقرار أمن مصر باعتباره المصلحة القومية الأولى، وبالتالي تطبيق النظرية الواقعية على سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، والتي تؤكد بأن جميع الأنظمة تسعى للحفاظ على مصالحها الداخلية وبالتالي فإنها متشابهة في السياسة الخارجية حتى لو كانت تحمل ايديولوجيات مختلفة.

## الفصل الثاني: تطور سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (1917-2011)

### مقدمة

كما سلف في الفصل السابق تضافرت مجموعة عوامل جعلت العلاقة بين مصر وفلسطين علاقة قوية جداً؛ فقد امتزجت العوامل الدينية، والتاريخية، والجغرافية، والديمقراطية، والحضارية، والرأي العام، والأمن القومي في تشكيل هذه العلاقة. ومنذ مطلع القرن العشرين، كان المشروع الصهيوني في صلب مشهد هذه العلاقة.

لعبت القضية الفلسطينية منذ نشوئها دوراً أساسياً في تطوير وتعميق الحسّ العربي لدى المصريين، كما أنّ نشوء نظام "الدولة- الأمة" ونشوء "الأقطار" العربية كان عاملاً أساسياً في محطات العلاقة بين مصر والقضية الفلسطينية.

سيتناول هذا الفصل من البحث طبيعة العلاقات المصرية الفلسطينية منذ وعد بلفور،<sup>57</sup> لغاية سقوط حكم حسني مبارك عام 2011. وسيتتبع البحث تأثير البيئة الداخلية والخارجية على رسم توجهات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والتعرف على مؤسسات وعوامل صنع السياسة الخارجية المصرية، وتتبع إدراك النخبة السياسية المصرية لأمن بلادها القومي، ودورها الإقليمي، ورؤية الجهات صانعة القرار للصراع العربي الإسرائيلي، والتعرف على موقع القضية الفلسطينية من أولويات السياسة المصرية، حيث أن هناك مجموعة من المحددات التي صاغت الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية، وتحديداً؛ العوامل الايديولوجية بمكوناتها الدينية والتاريخية والحضارية، والعوامل الجغرافية والسياسية بما لها من أبعاد امنية، والمحددات الاقتصادية والتنمية الداخلية،

<sup>57</sup> وعد بلفور أو تصريح بلفور هو الاسم الشائع المطلق على الرسالة التي أرسلها آرثر جيمس بلفور بتاريخ (1917/11/2) إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد يشير فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

إضافة إلى العوامل الخاصة بصانع القرار في مصر وهويته الشخصية والفكرية وأولوياته، بكل ما بين هذه العوامل من تناقض وتناقض.

وكما سيوضح هذا الفصل؛ لعب العامل الأيديولوجي والحضاري دوراً هاماً في التأثير على سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية في بعض المراحل، وإن كان ممكن تبين توظيف الأيديولوجيا لخدمة السياسة الخارجية، أكثر ربما من الانطلاق من الأيديولوجيا. وعلى سبيل المثال فإنّ الحكم الملكي كان يسعى لإعادة إحياء الخلافة بأن تصبح مصر مركزاً للخلافة الإسلامية.<sup>58</sup>

وقد تصاعد الشعور القومي بديلاً للطرح الإسلامي في عهد جمال عبد الناصر، حيث اهتم بالقضايا العربية وأعطى القضية الفلسطينية أولوية في سياسته الخارجية باعتبارها قضية عربية، سواءً أكان هذا لأسباب إيديولوجية، صرفة، أو لما يعنيه هذا البعد الأيديولوجي من توسيع الدور القيادي لمصر، ولمن يحكمها. ولكن في نهاية عهد عبد الناصر، كما سيعرض البحث، وخصوصاً بعد هزيمة العام 1967؛ لجأ عبد الناصر للطرق السلمية، وللبرغماتية السياسية، مع إسرائيل.

بدأ عهد السادات؛ بخطاب يوحي بأنه سيستمر في سياسة عبد الناصر القومية العربية، ولكنّ الأولويات المصرية الداخلية كان تفرض ذاتها تدريجياً، على حساب الاعتبارات القومية العربية، بما فيها الدور المصري الإقليمي، ففقدت مصر علاقاتها مع الدول العربية، ودورها في دعم الوحدة والقومية العربية وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

أما في عهد مبارك؛ فقد استعادت مصر علاقاتها مع الفلسطينيين التي انقطعت رسمياً منذ توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، ثم استعادت مصر علاقاتها مع الدول العربية، واستعادت دوراً رئيسياً في الشأن الفلسطيني، ولكن دون ممارسة أو ادعاء دور قيادي في مواجهة الطرف الإسرائيلي وسياساته، وأصبح الدور المصري أقرب للعب دور الوساطة، بعيداً نسبياً عن طروحات إيديولوجية،

<sup>58</sup> حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، 16



على غرار ما طرح في العهدين الملكي والناصرى، ولكن أكثر مراعاة للشأن العربي منه في عهد السادات.

إلى ذلك، سيوضح هذا الفصل كيف ارتبط الاهتمام بالقضية الفلسطينية بالعامل الجغرافي، وكان جزء من الخطاب المصري يعبر عن تخوف القيادة المصرية من قيام دولة صهيونية في فلسطين بحكم قربها من مصر لأن "انتصار المشروع الصهيوني في فلسطين وقيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية يمثلان خطراً مباشراً، يهددان أمن مصر القومي".<sup>59</sup> وبالتالي شاركت مصر، خصوصاً في مراحل تأسيس هذه الدولة، بدعم القضية الفلسطينية باعتبار الدفاع عن فلسطين من مصلحة مصر، ولكن هذا يعني أيضاً التقريب بين النظر لاسرائيل باعتبارها قضية أمن قومي، وبين التعاطف مع الفلسطينيين، إذ أنهما لا يعنيان شيئاً واحداً بالضرورة دائماً، وقد ينظر للثنتين أحياناً (الاسرائيلي والفلسطيني) باعتبارهما عامل مقلق من ناحية الأمن القومي.

كذلك ارتبطت علاقة مصر بالقضية الفلسطينية منذ العهد الملكي بمصالح مصر الاقتصادية الداخلية، وخصوصاً حين كان البريطانيون يشاركون في صناعة القرار في السياسة المصرية الخارجية بحكم وجود معاهدة صداقة وتحالف بين الجانبين،<sup>60</sup> وفي نفس الوقت كانوا يمثلون حكومة الانتداب في فلسطين، مما اثر على صناعة القرار في السياسة الخارجية، وفي بداية عهد جمال عبد الناصر، كان للمحدد المادي الاقتصادي دوراً في رفض عبد الناصر للعمل الفدائي والثوري بسبب الضعف المادي وعدم القدرة على التسليح للقيام بحرب لتحرير فلسطين، ولكن حصوله على دعم مادي من قبل الاتحاد السوفييتي، أسهم مع عوامل أخرى؛ بتغيير نسبي في سياسته إزاء فلسطين والفلسطينيين. أمّا في عهد السادات، فقد كان العامل المادي والاقتصادي سبباً رئيسياً في دفعه للحل السلمي. أما في عهد مبارك، فقد أصبحت العلاقات

<sup>59</sup> حسن نافعة، المصدر السابق، 15-21.

<sup>60</sup> عابدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية، (القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1986)، 13.

المصرية الاسرائيلية اكثر ارتباطا بسبب توقيع اتفاقيات اقتصادية بينهما، وبسبب ارتباط المساعدات الأميركية لمصر بعلاقاتها مع اسرائيل.

سيتم تحليل تاريخ العلاقة المصرية مع الشأن الفلسطيني منذ العهد الملكي وحتى نهاية عهد محمد حسني مبارك، مع الأخذ بالاعتبار هذه العوامل السالفة: الايديولوجيا، والجغرافيا السياسية والأمن القومي، والعوامل الاقتصادية والأولويات الداخلية، وكذلك الرأي العام الذي قد يتشكل لأسباب ايديولوجية، أو إعلامية، أو لاعتبارات اقتصادية ومنفعة أيضاً.

## 2-1 العهد الملكي (1925-1952)

لقد كانت صناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية تجاه فلسطين تتأثر بالقوى التي كانت تحكم وتحرك العلاقات الخارجية، فقد كان هناك مجموعة من الصراعات والنزاعات التي أثرت على سياسة مصر حتى وفاة الملك فؤاد في نيسان (ابريل) 1936، حيث كان هناك تدخلات من القصر بالاضافة الى التدخل البريطاني، ومن ثم اتحدت هاتان القوتان لمحاربة حزب الوفد وإقصائه عن الحكم، وبالتالي فإن سياسة مصر الداخلية والخارجية قد تأثرت بطبيعة القوى المتصارعة، داخل مصر، ولم يكن هناك تيار واحد، وهذه القوى هي:

- **القصر:** كان يتمتع ببعض الصلاحيات المحدودة في ادارة شؤون مصر الخارجية، وكان يقود التيار الاسلامي، حيث وبعد إلغاء الخلافة من قبل المجلس الوطني للجمهورية التركية في 1924، كان لدى الملك فؤاد وخليفته فاروق في مصر طموح إسلامي لأن تصبح مصر مقراً للخلافة، وكان يدعمه في ذلك الأزهر وقطاعات إسلامية واسعة،<sup>61</sup> بما فيها جماعة الإخوان المسلمين التي كان أحد اهدافها هو السعي نحو إقامة الدولة الاسلامية كخطوة على طريق عودة الخلافة الاسلامية،<sup>62</sup> ومن هنا يصبح الشأن الفلسطيني جزء من خطاب ديني يتمحور حول الخلافة.

<sup>61</sup> المصدر السابق، 19.

<sup>62</sup> نافعة، مصر والصراع، 15-16.

- **الحكومات:** كانت تتحكم في الحكومات، إما وزارات وفدية (حزب الوفد)، أو وزارات أحزاب أقلية، واما وزارات انتقالية، أو يرأسها شخصيات مستقلة كوزارة علي ماهر التي كانت تضم بعض شخصيات عربية وإسلامية مثل عبد الرحمن عزام، اما بالنسبة لوزارة الاقليات الحزبية؛ فقد كانت سياستها اكثر انصياعا للرغبة الملكية، وتختلف بهذا عن وزارات الاغلبية الوفدية التي كانت أكثر تشددا في الاستقلال في رسم سياستها الخارجية تجاه العرب وفلسطين، ومثال ذلك هو تأسيس الجامعة العربية في عهد وزارة مصطفى النحاس باشا.<sup>63</sup> وبالتالي كانت السياسات الحكومية تتأثر بهوية من يشكلها، وبمدى اتساق سياساتها مع القصر.

- **الانجليز:** لعب الانجليز دورا مزدوجاً في صناعة السياسة الخارجية تجاه فلسطين، فبالإضافة الى معاهدة التحالف مع مصر، فقد كانوا رجال حكومة الانتداب في فلسطين.<sup>64</sup>

- **الاهتمام الشعبي:** كان الاهتمام المصري الشعبي بالقضية الفلسطينية موجوداً خلال العشرينات والثلاثينات، ولكنه تصاعد في الأربعينات وبلغ ذروته عام 1948، وقد شكلت قضية البراق سنة 1929، الحادثة الأولى الذي أثارت اهتمام الشعب المصري بالقضية الفلسطينية على نطاق واسع، وكانت المبادرة في ذلك الموقف للفئات الإسلامية في مصر، وخاصة "جمعية الشبان المسلمين"<sup>65</sup> التي كانت تقيم اجتماعاً سنوياً في ذكرى وعد بلفور، وتعدد المؤتمرات، وتجمع التبرعات من أجل الشهداء الفلسطينيين.<sup>66</sup>

ومن خلال تتبع التسلسل الزمني للمواقف المصرية مع المسألة الفلسطينية في العهد الملكي، يمكن القول إنه مع منتصف الثلاثينات؛ بدأ الاهتمام الرسمي المصري بالقضية الفلسطينية يصبح أكثر اتساعاً، ويضم قطاعات

<sup>63</sup> سليمة، مصر والقضية، 20-21.

<sup>64</sup> المصدر السابق، 21.

<sup>65</sup> تأسست عام 1927 في مصر، وكان الدافع لإنشائها هو النشاط التبشيري الذي استفز مشاعر المسلمين في مصر نهاية العشرينيات، وقد توسعت الجمعية بعد عام من انشائها ليصبح لها فروع في فلسطين وسوريا والعراق، وكان لها عدّة نشاطات في صالح القضية الفلسطينية.

<sup>66</sup> عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، 1918-1936، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998)،

أوسع من الرأي العام، والقوى السياسية المصرية، وخلال مرحلة الأربعينات أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من الصراع المباشر بين الحركة الوطنية المصرية والمعسكر الاستعماري القديم الممثل في بريطانيا، والجديد الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في ظل وجود تنافس استعماري على المنطقة بين بريطانيا والولايات المتحدة من أجل الاستحواذ على الموقع الإستراتيجي وثروات النفط.<sup>67</sup> وكانت القضية الفلسطينية حاضرة في الموقف الرسمي والشعبي المصري خلال العهد الملكي في العديد من المواقف والأحداث والمراحل التاريخية الهامة التي مرت بها القضية الفلسطينية وتفاعلت معها، وكان من ضمنها افتتاح الجامعة العبرية عام 1925، وثورة فلسطين عام 1936، وقرار تقسيم فلسطين عام 1947، وحرب عام 1948، بالإضافة الى موقف مصر في العهد الملكي من مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وهي على النحو التالي:

## 2-1-1 افتتاح الجامعة العبرية

تضمنت توصيات المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل (بال) في سويسرا عام 1897؛ تأسيس هيئات ومؤسسات وهيكل عمل تُسهم في دعم فكرة الدولة اليهودية وتجسيدها لتصبح حقيقة على أرض الواقع.<sup>68</sup> ومن هنا وفي شهر تموز (يوليو) 1918، وضعت حجارة الأساس لبناء جامعة عبرية فوق جبل الزيتون في القدس.<sup>69</sup>

أثار افتتاح الجامعة العبرية في القدس بتاريخ 25 نيسان (ابريل) 1925 ردود فعل حادة لدى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وخاصة لبنان وسوريا ومصر، وقد استاءت الشعوب العربية والشعب المصري من اشتراك مصر بافتتاح الجامعة العبرية، حيث تمّ انتداب رئيس الجامعة المصرية (جامعة القاهرة

<sup>67</sup> المصدر السابق، 49.

<sup>68</sup> عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مجلد 7، بيت العرب للتوثيق العصري والنظم، (نسخة إلكترونية)، موقع الدكتور عبد الوهاب المسيري،

<http://www.almessiri.com/encyclopedia/MAIN.HTM>

<sup>69</sup> قصة تأسيس الجامعة رافقت الحركة الصهيونية منذ فجرها، موقع الجامعة العبرية،

<http://new.huji.ac.il/ar/node/20173>

لاحقاً) حينها أحمد لطفي السيد، باعتباره مندوباً رسمياً عن الحكومة، وقد أثار ذلك الحدث ضجةً كبيرةً شاركت فيها الصحف المصرية والفلسطينية على اختلاف اتجاهاتها، وقد قامت اللجنة التنفيذية العربية<sup>70</sup> بعقد اجتماعات للتحضير لهذا اليوم، والدعوة إلى الحداد والإضراب الشامل في البلاد أثناء زيارة بلفور لفلسطين لافتتاح الجامعة، كما دعت إلى مقاطعة رجال الأعمال البريطانيين الذين يمثلون التحالف الانجلو صهيوني طيلة المدة التي سيكون فيها بلفور في فلسطين.<sup>71</sup>

وقد استغلت الحركة الصهيونية حضور أحمد لطفي السيد حفل افتتاح الجامعة العبرية دعائياً بشكل كبير، وعلى سبيل المثال؛ علقت صحيفة "بالستين ويكلي" الصهيونية والتي كانت تصدر باللغة الانجليزية على حضور السيد للحفل بقولها: "إن حضور مندوب مصر هذه الحفلة كان الدليل على أن مصر المسلمة العاقلة لا ترى في الصهيونية رأي أهل فلسطين".<sup>72</sup>

أما على الصعيد الرسمي المصري، فقد تقرر اعتقال كل من يخرج في مظاهرات ضد افتتاح الجامعة العبرية، وعلى سبيل المثال ما قام به إسماعيل صدقي؛ وزير الداخلية المصرية عام 1925، من اعتقال لفلسطينيين تظاهروا ضد "وعد بلفور" أثناء مرور وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور في القاهرة في طريقه إلى فلسطين لافتتاح الجامعة.<sup>73</sup>

لقد كانت مناسبة افتتاح الجامعة العبرية مثلاً مبكراً على التباين بين الموقف الشعبي المصري مع المواقف والحسابات الرسمية المصرية، التي تأثرت ربما بالسياسة البريطانية، وبحسابات المصلحة القومية، في المقابل كانت الحادثة مثلاً على السعي الصهيوني للفصل بين الشأن الفلسطيني من جهة والسياسات العربية الرسمية.

<sup>70</sup> هي الجهة التي كانت تمثل وتتولى قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في مصر طوال العشرينيات إلى منتصف الثلاثينيات، بالإضافة إلى مواجهة الاستعمار البريطاني. (عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، 88).

<sup>71</sup> عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، 171.

<sup>72</sup> سليمة، مصر والقضية، 23.

<sup>73</sup> عبد الرحمن، مصر وفلسطين، 92.

2-1-2 أحداث البراق<sup>74</sup>

استمر الموقف الرسمي للحكومات المصرية في النصف الثاني من العشرينيات يولي اهتماماً ضئيلاً بالشأن الفلسطيني، بل ووصل حد اتخاذ مواقف معادية من الناشطين الفلسطينيين، ومن القضية الفلسطينية، حيث قامت حكومة محمد محمود سنة 1929 بتهديد المواطنين الفلسطينيين في مصر بالطرد لاتهمهم بإثارة الفتنة الطائفية لدى الشعب المصري، وتهيجهم للرأي العام، وعندما تولى إسماعيل صدقي الوزارة سنة 1930 قام بمنع الخطباء من ذكر اسم فلسطين في خطبة الجمعة.<sup>75</sup>

ولعل أحد أسباب هذا الموقف الرسمي إزاء القضية الفلسطينية يعود لارتباط المصالح الاقتصادية والتنموية لمصر مع الانجليز، حيث ان الانجليز كانوا يعارضون التقارب بين مصر والشعب الفلسطيني.<sup>76</sup>

كانت قضية البراق عام 1929 هي الحادثة الأولى التي أثارت اهتمام الشعور القومي لدى الشعب المصري بالقضية الفلسطينية على نحو كبير، وذلك من خلال تتبع أخبار القضية الفلسطينية، وعقد مؤتمرات وجمع تبرعات من أجل شهادتها، وكانت المبادرة لذلك من قبيل الفئات الإسلامية في مصر، وخاصة النائب عبد الحميد سعيد، أحد نواب الحزب الوطني، ومؤسس جمعية الشبان المسلمين التي تأسست عام 1927 في مصر، وكان الدافع لإنشائها هو النشاط التبشيري الذي استفز مشاعر المسلمين في مصر نهاية العشرينيات، وقد توسعت الجمعية بعد عام من انشائها ليصبح لها فروع في فلسطين وسوريا والعراق، حيث كانت تنظم اجتماعاً سنوياً في ذكرى وعد بلفور، إضافة إلى نشاطاتها الأخرى

<sup>74</sup> بدأت أحداث البراق بمظاهرة كبيرة قام فيها اليهود في ايلول 1928، حيث طالبوا الحكومة الانجليزية بتسليمهم حائط البراق والاعتراف بأن ملكيته تعود لليهود، مما أدى الى اثاره مشاعر المسلمين؛ فعدوا مؤتمر للتأكيد على ملكيته للمسلمين، وقد اعترفت بريطانيا بحق ملكية البراق للمسلمين في الكتاب الابيض، بالاضافة الى حق اليهود في زيارته فقط، فاعترض اليهود على الكتاب الابيض وطالبوا بالغاءه، ومن ثم قام اليهود بمظاهرة ضخمة في تل ابيب بتاريخ 14 اب 1929، في ذكرى خراب الهيكل، ثم قاموا بمظاهرة ثانية في اليوم التالي في القدس، وذهبوا الى حائط البراق وهم يحملون في ايديهم الاعلام الصهيونية، وينشدون الاغاني اليهودية، ويهتفون "الحائط لنا" مما أدى الى اثاره المسلمين في 15 اب 1929، وقاموا بتنظيم مظاهرة في المسجد الأقصى، وبعدها قامت المظاهرات والاشتباكات في مدن فلسطينية متعددة، وأدت الى استشهاد العديد من الفلسطينيين ومقتل العديد من اليهود، وانتهت الأحداث في 29 اب 1929. ايميل توما، جذور القضية الفلسطينية، (حيفا: المكتبة الشعبية، 1995)، 164-165.

<sup>75</sup> سليمة مصر والقضية، 25.

<sup>76</sup> عبد الرحمن، مصر وفلسطين، 92.

في صالح القضية الفلسطينية، وقد أرسلت الجمعية وفداً في تموز (يوليو) 1930 إلى عصبة الأمم، للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام اللجنة التي تم تشكيلها من قبل عصبة الأمم للتحقيق في النزاع.. وانتقل الاهتمام إلى منظمات شعبية مثل نقابة المحامين التي قررت إرسال مجموعة من كبار المحامين المصريين للدفاع عن الفلسطينيين الذين اعتقلتهم السلطات البريطانية في أحداث البراق.<sup>77</sup>

عبر حزب الوفد الذي كان يترأس الحركة الوطنية المصرية حينها، عن موقفه إزاء أحداث البراق حيث جاء في بيان رسمي حينها: "لقد أوضحت أحداث فلسطين الأخيرة حقيقة أن القضية الوطنية العربية تشكل في الوقت الراهن أحد القضايا الهامة في السياسة العالمية، والعرب يمتلكون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم"، ما يعني أن حزب الوفد الذي تولى الوزارة معظم الوقت في مصر منذ عام 1924 وحتى عام 1952م، أصبح يعترف بوجه مصر العربي من خلال الاشتراك في المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد في القدس عام 1931، وبدأ حزب الوفد الحديث عن الوحدة العربية وأكد عربوة مصر، حيث ألقى عبد الرحمن عزام ممثل "الوفد" في المؤتمر المذكور كلمة حث فيها دعم الشعوب الإسلامية المضطهدة، الأمر الذي أدى بسلاطات الانتداب إلى ابعاده عن فلسطين.<sup>78</sup>

يشير التفاعل الذي حدث في سياق حادثة البراق، إلى دور العاملين الايديولوجي والتاريخي في صياغة الموقف المصري بعد أحداث البراق، وذلك من خلال مشاركة الاحزاب في جمع التبرعات وعقد المؤتمرات لنصرة القضية الفلسطينية، التي اكتسبت طابعاً اسلامياً خصوصاً مع تولي رجال دين لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية (الحاج امين الحسيني)، بالاضافة الى الموقف الرسمي؛ حيث تصاعد دور مصر في التعبير عن تأييدها للقضية الفلسطينية

<sup>77</sup> المصدر السابق، 91.

<sup>78</sup> بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، 245.

ضد التقسيم بحكم أنها قضية عربية بعد مشاركة حزب الوفد الذي كان يتولى الوزارة في مصر من خلال المشاركة في المؤتمرات لدعم القضية الفلسطينية.

### 2-1-3 ثورة فلسطين عام 1936

أعلن الفلسطينيون عن إضراب عام بتاريخ 22 نيسان (أبريل) 1936، وذلك تعبيراً عن سخطهم إزاء فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مصراعيه، وما ترتب عليه من ضياع حقوقهم.<sup>79</sup> ولكن الحكومة البريطانية لجأت إلى مواجهة الموقف بالقوة، فأعلنت الأحكام العرفية لعلها تعيد الهدوء والأمن إلى البلاد، وكانت فكرة التقسيم تظهر لأول مرة خلال هذه الثورة، إذ أرسلت الحكومة البريطانية سنة 1936 لجنة تحقيق ملكية عرفت باسم "لجنة بيل"، التي اقترحت تقسيم الأراضي الفلسطيني كحل أساسي لمشكلة فلسطين، وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مناطق وهي:<sup>80</sup>

1. دولة يهودية تمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا.
2. دولة عربية في الأقسام الباقية وتضم شرق الأردن.
3. منطقة انتداب بريطاني دائم تشمل الأماكن المقدسة والقدس.

استمرت الثورة ثلاثة أعوام، اتسعت فيها مظاهر التضامن المصري، واتجهت لمشاركة الفلسطينيين في نضالهم، رغم أن الحكومة المصرية تعمّدت إخفاء مشاعر التضامن مع شعب فلسطين حرصاً على مفاوضاتها التي كانت تجري في ذلك الوقت مع بريطانيا، والتي توجت بتوقيع معاهدة عام 1936.<sup>81</sup> ولكن مصطفى النحاس باشا، رئيس حزب الوفد الذي يمثل الحركة الشعبية حينها، والذي كان يرأس الوزارة في المرحلة الأولى من الثورة الفلسطينية، أكد على تضامن حكومة مصر وشعبها مع القضية الفلسطينية، وأن مصر لن تقف

<sup>79</sup> جريدة فلسطين، عدد 43-3234، 22 نيسان 1936.

<http://www.pastnet.org/gsd1-2.82/collect/givathaviva/index/assoc/D24011.dir/doc.pdf>

<sup>80</sup> محمد عزة دروزة، الحركة العربية الحديثة، (صيدا: المطبعة العصرية، 1951)، 97.

<sup>81</sup> معاهدة 1936: هي معاهدة بريطانية مصرية وقعت في لندن بتاريخ (1936/8/26) نصت على انتقال القوات العسكرية من المدن المصرية إلى منطقة قناة السويس وبقاء الجنود البريطانيين في السودان بلا قيد أو شرط، وكذلك تحديد عدد القوات البريطانية في مصر وذلك وقت السلم فقط، أما حالة الحرب فلإنجلترا الحق في الزيادة وبهذا يصبح هذا التحديد غير معترف به.



مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في فلسطين، وأعلن تأييده لمطالب الشعب العربي الفلسطيني، حيث قام بعقد جلسة خاصة مع وزير الخارجية البريطاني حينها "أنتوني إيدن"، ناقش فيها القضية الفلسطينية، وأعرب النحاس عن رفضه لمشروع التقسيم للمفوض السامي البريطاني مايلز لامبسون، وأعرب عن قلقه من قيام دولة يهودية على الحدود المصرية خوفاً من ضياع سيناء فيما بعد.<sup>82</sup> كما جرى ذكر فلسطين أكثر من مرة أثناء توقيع المعاهدة، وقد قال محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين لمايلز لامبسون عندما هناه بتوقيع المعاهدة: "إن التهنة لا تتم إلا بحل المسألة الفلسطينية وإرضاء اخواننا العرب".<sup>83</sup>

أبدى مصطفى النحاس للمسؤولين البريطانيين الرغبة في الوساطة لتسوية القضية الفلسطينية، لكن رغبته لم تجد صدى لديهم، وأوضح النحاس موقفه في العام الثاني من الأحداث الجارية في فلسطين في مجلس النواب المصري، حيث أكد على مدى حرص مصر على استمرار العلاقات الطيبة مع فلسطين، وأشار إلى أن الحكومة المصرية تتابع باهتمام ما يجري هناك، وستتخذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، مما يدل على حرص موقف الحكومة المصرية سواء أثناء مرحلة الإضراب أو بعدها على عدم الإساءة لعلاقتها مع بريطانيا خصوصاً بعد توقيع معاهدة 1936، كما يدل على دور بريطانيا في التأثير على سياسة مصر الخارجية، وقد عبر عن ذلك أحمد حافظ عوض صاحب جريدة "كوكب الشرق" الذي قال: "إننا لا نحب أن نكون في فلسطين ثورة ضد بريطانيا حليفتنا، كما أننا لا نحب أن يفتك الإنجليز بإخواننا العرب في فلسطين".<sup>84</sup> ولعل هذا العرض للقيام بدور الوساطة سيكون نوع من المخرج الذي ستلجأ له القاهرة لاحقاً ومراراً كحل وسط بين عدم القيام بموقف فاعل في الشأن الفلسطيني حرصاً على مصالح مصر الوطنية، وبين تبني مواقف حازمة بجانب الطرف الفلسطيني.

<sup>82</sup> سليمة، مصر والقضية، 27-33.

<sup>83</sup> جريدة فلسطين، عدد 133-1324، 1-9-1936.

<sup>84</sup> عادل غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1976)،

كما وأكد محمود بسيوني، رئيس مجلس الشيوخ المصري، في ذلك الحين في خطاب ألقاه في المجلس "مدى الاعتزاز الذي يكنه المصريون إلى إخوانهم الفلسطينيين، واعترف بالتقصير نحوهم وطالب بضرورة إنصافهم والعطف على منكوبيهم".<sup>85</sup>

أرسلت اللجنة العربية العليا التي كانت تعد القيادة الفلسطينية العربية في فلسطين، البرقيات إلى ملوك العرب ورؤسائهم تطالبهم بالسعي لإنقاذ فلسطين، وكان تصريح مصطفى النحاس في مجلس النواب أول بيان رسمي يؤيد عرب فلسطين، ويتعهد بالعمل من أجل تحقيق مطالبهم، وأرسل النحاس مذكرة للحكومة البريطانية مطالباً فيها بإيجاد حل للقضية الفلسطينية، رافضاً فكرة مشروع التقسيم الذي ورد في تقرير اللجنة الملكية، وطالب بضرورة تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما دعمت مصر الوفد الفلسطيني عند عرض القضية على عصبة الأمم، وأعلنت الرفض الرسمي لمشروع التقسيم في خطاب قوي ألقاه واصف غالي وزير الخارجية المصري أمام عصبة الأمم، واقترحت مصر ضرورة عقد مؤتمر يجمع بين العرب اليهود من أجل التوصل لتسوية نهائية للقضية الفلسطينية.<sup>86</sup>

ولعل مثل هذا الموقف يوضح كيف صارت مصر، كما الدول العربية الأخرى، مضطرة لتبني مواقف سياسية محددة بالشأن الفلسطيني، وبالتالي أصبحت تدريجياً جزء من أطراف العملية السياسية، وأصبحت تلعب دوراً عملياً في رسم مسار الأحداث.

شاركت مصر في مؤتمر المائدة المستديرة التي عقد بشأن فلسطين في لندن في 7 شباط (فبراير) 1939 بحضور مندوبي مصر والعراق والأردن والسعودية واليمن ومندوبين بريطانيين، حيث كان أول مؤتمر دولي رسمي تشترك فيه الحكومة المصرية من أجل فلسطين، وحضر علي ماهر ممثل مصر المؤتمر وتحدث باسم الوفود العربية كلها.<sup>87</sup>

<sup>85</sup> المصدر السابق، 652.

<sup>86</sup> أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1959)، 114.

<sup>87</sup> المصدر السابق، 243.

على المستوى الشعبي؛ قامت الحركات السياسية الإسلامية في مصر ممثلة بالشبان المسلمين والإخوان المسلمين، بتشكيل لجنة عليا لإغاثة منكوبي فلسطين، ودعت لتخصيص يوم خاص لفلسطين، وقد جرى تبني هذا اليوم في 17 حزيران (يونيو) 1936 بعد مرور 60 يوم على بدء الإضراب الفلسطيني، حيث كانوا يصدرون البيانات، وينظمون المحاضرات التي تسعى الى تعبئة الرأي العام المصري لصالح الثورة الفلسطينية، كما ساهموا في جمع الأموال من أجل فلسطين. وشكلت الحركة الطلابية المصرية لجان مساندة للثورة الفلسطينية، وكذلك ساهم الإتحاد النسائي المصري من خلال القيام بتشكيل لجنة لجمع التبرعات وإرسال برقيات احتجاج إلى سلطات الاحتلال البريطاني، والدعوة إلى إيقاف الهجرة اليهودية ورفض مشروع التقسيم.<sup>88</sup>

في أواخر عام 1937، تولى "محمد محمود" زعيم حزب الاحرار الدستوريون؛ منصب رئاسة الحكومة المصرية، وقد كانت سياسته تجاه قضية فلسطين تتصف بالتراخي، ولكنه لعب دور الوساطة لحل القضية الفلسطينية، حيث قدّم اقتراحاً في عام 1938 بأن يتم عقد اجتماع يكون فيه المفتي وواحد أو اثنان من كبار زعماء العرب مع أحد زعماء اليهود للتوصل الى حل لإنهاء الصراع، ورفض هذا الاقتراح من قبل الفلسطينيين، حيث اعتبروا بأن جلوسهم مع اليهود اعترافاً ضمناً بحقهم في الاستيطان في فلسطين.<sup>89</sup> ولعل اقتراح الوساطة هذا مثال آخر، على محاولة اللجوء لدور الوسيط كبديل عن اتخاذ مواقف محددة.

في عام 1945؛ لعبت مصر دوراً في تأسيس جامعة الدول العربية التي اتخذت القاهرة مقراً لها، وكان هدفها الرئيسي هو بناء نظام إقليمي عربي، وقد أعتبرت القضية الفلسطينية من أهم القضايا العربية التي يتم طرحها في مجلس جامعة الدول العربية، وذلك من خلال العمل على التوصل الى حل سريع للقضية الفلسطينية، إضافة الى التباحث في مسألة تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة،

<sup>88</sup> رمضان، تطور الحركة، 38-39.

<sup>89</sup> سليمة، مصر والقضية، 35.

وإنقاذ فلسطين من خطر الوجود اليهودي فيها والعمل على إنقاذ الأراضي الفلسطينية والحدّ من الهجرة اليهودية، وذلك من خلال المشروع المصري الذي دعا الى جمع التبرعات من مختلف الدول العربية، حيث كانت الحصة الأكبر للحكومة المصرية التي كانت تتحمل عبء 42% من ميزانية الجامعة العربية، وذلك لتأسيس شركة مساهمة عامة تقوم بإنقاذ الأراضي المملوكة للعرب، كما لعبت الجامعة العربية دوراً في عرض القضية الفلسطينية في المحافل الدولية كهيئة الأمم المتحدة، وقامت مصر لأول مرة بطرح فكرة المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية بشكل رسمي.<sup>90</sup>

بناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ الموقف الشعبي المصري قد تطور في طريقة تضامنه مع القضية الفلسطينية، حيث انتقل من مرحلة المظاهرات والحدادات الى تكوين أطر ولجان محددة تتسم نشاطاتها بالاستمرارية، وساعد على هذا تزايد دور الأحزاب في السياسة الخارجية. أما بالنسبة للموقف الرسمي، فقد استمر التنزع بين عوامل المصالح الداخلية المصرية؛ خصوصاً في ضوء المفاوضات والعلاقات، والرأي العام وتضامنه مع القضية الفلسطينية، ومكانة مصر العربية والإسلامية بثقلها الجغرافي والديمقراطي والسياسي. ولكن الملاحظ أنّ مصر انتقلت هنا - في النصف الثاني من الثلاثينيات - من التردد ورفض لعب دور ومنع التضامن مع الفلسطينيين، إلى التردد بين لعب دور مؤازر صريح مع الفلسطينيين والوقوف في صفهم ولعب دور الوسيط.

## 2-1-4 قرار التقسيم 1947

كان موقف مصر الرسمي من فلسطين الذي أعلنته الحكومة المصرية على لسان ممثلها عبد الرزاق السنهوري في مؤتمر لندن<sup>91</sup> عام 1946 تلخيصاً وافياً للموقف الرسمي والشعبي المصري من القضية الفلسطينية في تلك اللحظة؛ إذ عبرت مصر عن رفضها القاطع بأي شكل من الأشكال تقسيم فلسطين أو إقامة دولة

<sup>90</sup> سليمة، مصر والقضية، 136-145

<sup>91</sup> مؤتمر لندن الثاني لمناقشة الاوضاع السياسية في فلسطين بعد أن زاد التواجد اليهودي فيها، حيث قامت بريطانيا بدعوة العرب والوكالة اليهودية وممثلين عن يهود بريطانيا وفلسطين.

يهودية في هذا الجزء من العالم، كما أعلنت عن استعدادها للحيلولة دون تحقيق الهدف الصهيوني ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة، بالإضافة إلى رفض اقتراح اللجنة الانجلو أمريكية الذي ينص على تحويل فلسطين إلى دولة اتحادية تتكون من الدولة العربية والدولة اليهودية باعتبار أن التقسيم ليس حلاً يمكن فرضه إلا إذا كان هناك استعداد للإبقاء عليه باستخدام القوة المباشرة.<sup>92</sup> وقد كان هذا الموقف بداية من سلسلة من الأحداث والقرارات التي اتخذت طابعاً حاداً تمثل أولاً في الإضرابات والمظاهرات الشعبية التي ازدحم بها الشارع المصري تعبيراً عن سخط وإجماع الرأي العام المصري على رفض قرار التقسيم.

قامت الدبلوماسية المصرية بدور نشط في خدمة وشرح القضية الفلسطينية للعالم في مرحلة الأربعينيات، ولم تشغل مطالبة مصر بحقوقها الوطنية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وبشؤونها الداخلية؛ عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية، بل يمكن القول إن مصر أدركت عروبتها ودورها المحوري العربي بشكل أكبر بالتزامن مع الأحداث في فلسطين.

في هذا السياق قام ملك مصر، فاروق، في حزيران (يونيو) عام 1946 بمنح مفتي القدس أمين الحسيني حق اللجوء السياسي، واستقبله في مصر استقبالاً رسمياً، مما عمل على تعزيز العلاقات المصرية الفلسطينية، وخاصة أن الحسيني كان العدو اللدود للصهاينة في فلسطين.<sup>93</sup>

في 29 تشرين ثاني (نوفمبر) 1947 دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة، حيث تم إقرار مشروع التقسيم السياسي والاتحاد الاقتصادي من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة.<sup>94</sup>

وقد استتكر مجلس الشيوخ المصري مشروع التقسيم، واعتبر أن قرار تمزيق فلسطين إلى دولتين هو اعتداء على حقوق أهلها، ومخالف لنصوص

<sup>92</sup> رمضان، تطور الحركة، 54.

<sup>93</sup> المصدر السابق، 54.

<sup>94</sup> General Assembly, Resolution 181 (II). Future Government of Palestine, United Nations, 29-11-1947, Last Login on: 12-04-2015, <http://domino.un.org/unispal.nsf/0/7f0af2bd897689b785256c330061d253?OpenDocument>

ميثاق هيئة الأمم، كما دعى مجلس الشيوخ الى التعاون بين العرب لمناصرة القضية الفلسطينية ومنع قرار التقسيم من التنفيذ.<sup>95</sup>

مما سبق؛ يمكن الاستنتاج أن هذه المرحلة قد تميزت بتطور فكرة ونظرة مصر إلى القضية الفلسطينية، وأصبح الموقف الرسمي المصري في الأربعينيات ينظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية عربية ذات أهمية خاصة بالنسبة لمصر، لأنها تجسد الصراع بين الشعوب العربية والقوى الاستعمارية والصهيونية. وبات موقف مصر إزاء القضية الفلسطينية يراعي ضرورة إرضاء الرأي العام وكسب تأييده، كما صارت فلسطين والموقف منها جزء من مقومات مكانة ودور مصر الإقليميين.

ولعله من الجدير بالتنويه أن الموقف المصري كان في الغالب يتبع الموقف الفلسطيني ويؤيده، بمعنى أن الموقف في مصر كان بمثابة صدى للأحداث والمواقف في فلسطين، وكان لمبادرات الاتصال والمناشدة الفلسطينية للمستويات الشعبية والرسمية في مصر أهمية خاصة، دون أن يلغي هذا قلق دوائر صنع القرار المصري من مدى امتلاك مصر للقدرات على مواجهة المشروع الصهيوني، خصوصاً عسكرياً.

## 2-1-5 حرب العام 1948 وما بعدها

كان هناك تبايناً في الآراء بين المستوى الأعلى في الحكم المصري وبين المستوى التنفيذي تجاه فكرة الحرب في فلسطين، فبينما أعلن الملك فاروق في حديث أدلى به إلى مراسل "اليوناييتد برس" في 11 أيار (مايو) 1948؛ "أنه سيمد إخوانه العرب بكل ما يلزمهم من مساعدات عسكرية ومالية واقتصادية في تلك الحرب، وأن في دخوله حرب فلسطين يدرك إدراكاً تاماً بأن استعمال القوة قد يحول دون قيام الدولة الصهيونية على الحدود المصرية"، كان رئيس الوزراء المصري محمود النقراشي يعارض فكرة أن تكون هناك حرب في فلسطين عام 1948، واقترح بأن تكون المساعدة للفلسطينيين من خلال المؤازرة بمتطوعين من

<sup>95</sup> سليمة، مصر والقضية، 178.

مختلف الدول العربية ومن بينها مصر دون الدخول في حرب نظامية،<sup>96</sup> حيث قال في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي عقد بمقر وزارة الخارجية بالقاهرة في تشرين أول (أكتوبر) عام 1947:

لقد ذهبت إلى مجلس الأمن وطالبت الانجليز بأن يخرجوا من بلادنا، وقلت للعالم كله أن الجيش المصري قادر على ملء الفراغ في قناة السويس، وأنه قادر على الدفاع عنها، وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذي هو كل حجلي وسندي في القضية المصرية إلى تجربة خطيرة، ولو كانت نسبة الخطر في دخول الجيش إلى فلسطين لا تزيد عن عشرة بالمائة أو خمسة بالمائة، فإنني لا أرضى أن أجازف ولا بواحد بالألف، وإن مصر مشغولة تماماً بكفاحها ضد بريطانيا وليس متوقفاً أبداً أن تقوم مصر بإرسال جيوشها إلى فلسطين في الوقت الذي تحتاجه للدفاع عن سيادتها.<sup>97</sup>

الأمر الذي يدل على أولوية المصلحة المصرية القومية، ويثبت النظرية الواقعية التي تؤكد بأن الدول تسعى إلى زيادة قوتها وبالتالي تقوم بصناعة سياستها الخارجية بما يتناسب مع مصالحها الداخلية.

لكن تغيراً حصل في الموقف الحكومي من الحرب في فلسطين عام 1948، وتحول موقف النقراشي إلى الحماس للحرب، وذلك بعد أن أقنعه الملك فاروق بذلك، وعندما سأله "عبد الرحمن عزام" الأمين العام لجامعة الدول العربية عن سبب تغيير موقفه فكان رده: "إنني لم أر مفرّاً تحت ضغط الحوادث والرأي العام وحالة الأمن الداخلي وكرامة مصر أمام العالم الإسلامي، وإعلان الدول العربية الأخرى خوض معركة فلسطين من دخول جيش مصري للاشتراك في القتال كبقية الجيوش العربية".<sup>98</sup> ولعل هذا التصريح يوضح دور كل من الرأي العام، ومكانة مصر عربياً، في صياغة القرار المصري بشأن فلسطين، بما يتغلب أحياناً على اعتبارات محدودية الإمكانيات المصرية.

<sup>96</sup> سليمة، مصر والقضية، 180.

<sup>97</sup> عبد الرحمن، مصر وفلسطين، 248.

<sup>98</sup> طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، 1945-1952، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972)، 136.

بخصوص جماعة الاخوان المسلمين، فقد نظروا الى حرب فلسطين على أنها "حرب دينية مقدسة ضد اليهود"، وبالتالي؛ فقد عملوا على جمع التبرعات والإعانات المالية، والدعوة إلى التطوع من أجل الجهاد والزحف الى فلسطين وفتح باب التدريب وإنشاء المعسكرات، وفي اجتماع لهيئتها التأسيسية برئاسة حسن البنا، فقد حملت جماعة الاخوان المسلمين، الجامعة العربية؛ مسؤولية ما وصلت اليه فلسطين، ودعت الدول العربية وخصوصاً مصر الى اعلان حالة الحرب والجهاد المقدس من أجل الحفاظ على عروبة فلسطين.<sup>99</sup>

عبر سكرتير عام حزب الوفد فؤاد سراج الدين عن موقف حزبه من دخول حرب فلسطين في الجلسة التي عقدها مجلس النواب المصري في 12 أيار (مايو) 1948 لمناقشة قرار دخول حرب فلسطين، حيث قال: "إنّ دفاع مصر عن فلسطين يعتبر مصلحة وطنية، لأن من ينظر إلى مسألة فلسطين إنما ينظر إلى مسألة مصر، ولا يمكن أن تدافع الدول عن كيانها وعن نفسها دون أن تدفع الثمن غالباً من دماء أبنائها وأموالها وعتادها".<sup>100</sup> لعل هذا الحديث يؤكد النظرية الواقعية، بحيث أن موقف الحزب من دخول الحرب نابع من المصلحة الوطنية المصرية بحكم العامل الجيوسياسي والمتمثل في الخوف على أمن مصر الداخلي.

أما موقف حزب "مصر الفتاة"، فقد جاء من خلال تصريح أحمد حسين سكرتير عام الحزب: "إننا إذا ما نظرنا في يوم من الأيام إلى قضية فلسطين باعتبارها قضية عربية، بل باعتبارها قضية مصرية بحتة، لأن الوضع في فلسطين لم يعد يحتمل أي تهاون، خاصة إذا نظرنا إلى الخطر الذي يمثله قيام دولة يهودية على حدود مصر".<sup>101</sup>

تكشف هذه المواقف كيف تطور اهتمام مصر بالقضية الفلسطينية، من كونها قضية خارجية، إلى كونها قضية عربية أو إسلامية، إلى النظر لها في تلك المرحلة على انها قضية مصرية داخلية، لأن فلسطين تشترك مع مصر

<sup>99</sup> سليمة، مصر والقضية، 172.

<sup>100</sup> المصدر السابق، 185.

<sup>101</sup> البشري، الحركة السياسية، 144.



بالحدود الجغرافية ومن الممكن أن يعرض مصر للخطر الصهيوني، في مؤشر على تأثير الجغرافيا السياسية كمحدد في صناعة السياسة الخارجية المصرية. ولعل تقديم هذا الفهم للرأي العام للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية مصرية، كان ضرورة لتبرير منطلق دخول حرب العام 1948.

## 2-1-6 الموقف من الكيان الفلسطيني

في مرحلة ما بعد حرب العام 1948، تفاعلت قضايا فلسطينية عديدة منها ما يتعلق بانعكسات الحرب على الشأن المصري الداخلي، خصوصاً وقد وقع قطاع غزة تحت الحكم المصري، ومنها ما تعلق بالشأن الفلسطيني وخصوصاً موضوع تشكيل كيان فلسطيني، والموقف من تدويل القدس، وكلاهما موضوع يمس الأردن أيضاً، وعامل التنافس المصري الأردني، باعتباره عامل من عوامل رسم السياسة المصرية الخارجية.<sup>102</sup>

طلبت الهيئة العربية العليا من جامعة الدول العربية في أوائل شباط (فبراير) 1948 الموافقة على إنشاء حكومة فلسطينية تتولى شؤون الإدارة العامة عند انتهاء الانتداب البريطاني في 15 أيار (مايو) 1948.<sup>103</sup>

كتب "أحمد فراج طابع" قنصل مصر العام في القدس في 29 آب (أغسطس) 1948، إلى حكومته يقول:

قوبلت هنا في فلسطين فكرة تأليف حكومة وطنية لفلسطين بفتور، ويقول الفلسطينيون؛ خير لفلسطين أن يصرف المال في شراء الأسلحة من أن يصرف في نفقات إنشاء الحكومة الجديدة، ويتساءلون هل استشارت الهيئة العربية العليا الجامعة العربية في الأمور؟ وإذا كانت قد استشارتها، فهل وافقت الجامعة على هذا الإجراء؟ يرجح الجمهور هنا الإجابة بالنفي على هذه الأسئلة، ويقولون يستبعدون أن توافق الأردن والعراق على تكوين حكومة مع وجود فتور شديد بينهما وبين سماحة المفتي.<sup>104</sup>

<sup>102</sup> سليمة، مصر والقضية، 187.

<sup>103</sup> البشري، الحركة السياسية، 82.

<sup>104</sup> أحمد فراج طابع، صفحات مطوية عن فلسطين، (القاهرة: مطابع الشعب، دن)، 68.

عارض كل من مندوب الأردن ومندوب العراق مشروع إنشاء حكومة عربية في فلسطين في اجتماع مجلس الجامعة العربية في لبنان بتاريخ 7 تشرين أول (أكتوبر) 1947، وقالوا: "إن هذا الاقتراح يستفز الرأي العام العالمي في هيئة الأمم وفي غيرها من البلدان التي تقاوم نشاطه (مفتي القدس الذي تحالف مع المانيا النازية)"، وقد تم الأخذ بهذا الرأي من قبل المؤتمرين، ولم يؤيدوا المفتي في مسعاه.<sup>105</sup>

غير أن موضوع إنشاء حكومة فلسطينية طرح من جديد في الأسبوع الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1948 بعد أن كان هناك اختلافاً في الآراء على المستوى التنفيذي، فلم يكن نشاط الحاج أمين الحسيني<sup>106</sup> ومساغيه فقط وراء تأليف هذه الحكومة، ولكن الدبلوماسية المصرية أيضاً ساهمت إلى حد كبير في إنشائها، بل وفي اقتراح إنشائها، وكان ذلك على إثر تقرير فولك برنادوت<sup>107</sup> واقتراحه ضم القسم العربي من فلسطين إلى شرق الأردن، وفي أيلول (سبتمبر) 1948 تقدمت الحكومة المصرية باقتراح إلى جامعة الدول العربية يقضي بإنشاء حكومة اسمها حكومة عموم فلسطين.<sup>108</sup>

وتعد حكومة عموم فلسطين أول محاولة لإبراز كيان فلسطين مستقل بعد نكبة عام 1948، وقد أدت الرغبة المصرية في ذلك إلى دعم موقف الفلسطينيين بالمطالبة بتأسيس حكومة عموم فلسطين، وخاصة في ظل وجود الإدارة العسكرية المصرية في قطاع غزة والتي عقد فيها المؤتمر الفلسطيني الأول، وتم اتخاذ القاهرة مقراً دائماً لهذه الحكومة.<sup>109</sup>

<sup>105</sup> عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947-1952، ج1 (دار الهدى، د.ت.ن)، 15-16.

<sup>106</sup> هو المفتي العام للقدس، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ورئيس اللجنة العربية العليا، وأحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في القرن العشرين.

<sup>107</sup> الكونت فولك برنادوت (Folke Bernadotte) هو دبلوماسي سويدي ترأس الصليب الأحمر السويدي، ولد في 2 كانون الثاني (يناير) 1895، بستكهولم وقتل في 17 أيلول (سبتمبر) 1948 بالقدس، وهو من العائلة الملكية السويدية، وبعد قرار تقسيم فلسطين اندلعت مواجهات بين اليهود والعرب في فلسطين فاخترته منظمة الأمم المتحدة ليكون وسيطاً بينهم في 20 أيار (مايو) عام 1948، ليصبح أول وسيط دولي في تاريخ المنظمة، وكان الهدف من مهمته وقف المواجهات بين الطرفين المتنازعين وتطبيق قرار التقسيم، وقد استطاع أن يحقق الهدنة الأولى في فلسطين في 11/6/1948، وتمكن بعد مساع له لدى الجانبين العربي والإسرائيلي من الدعوة إلى مفاوضات رودس التي جرت نهاية عام 1948. (الكونت فولك برنادوت: ضحية الهاغاناه، الجزيرة نت، 3-10-2004، [www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2f30fb82-c5b9-4d11-aa7f-979cd6462239](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2f30fb82-c5b9-4d11-aa7f-979cd6462239))

<sup>108</sup> البشري، الحركة السياسية، 82.

<sup>109</sup> ابراهيم ابراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، اطروحة دكتوراة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)،

رفض ملك شرق الأردن؛ عبد الله الأول الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأعلن أنه سيحارب قادتها، لأنه يخشى على سلامة بلاده من إنشاء دولة ضعيفة في فلسطين، لا تستطيع الصمود، أو أن يقوم اليهود بالاستحواذ عليها، وإما أن تعترف بها الأمم المتحدة فيصبح التقسيم أمراً واقعاً.<sup>110</sup>

دعمت مصر قرار "تدويل القدس"،<sup>111</sup> وتعاونت الحكومة المصرية مع لجنة التوفيق الدولية ومجلس الوصاية، لا إيماناً بقرار التدويل، وإنما رغبة في حفظ المدينة المقدسة من السقوط في أيدي الكيان الصهيوني في تلك المرحلة، وذلك بعد قراءة مصرية للوضع الدولي وقوة الصهيونية في المدينة المقدسة مقابل الضعف العربي في المدينة.<sup>112</sup> كما كان الموقف المصري موجهاً أيضاً ضد موقف الأردن قبول قرار تدويل القدس، والاتجاه إلى القبول الضمني، بتقسيم القدس إلى قسمين، شرقي وتتولى المملكة الأردنية الهاشمية إدارته، وغربي وتقوم إسرائيل بتولي أمره.<sup>113</sup>

لخص وزير الخارجية المصرية حينها الدكتور محمد صلاح الدين الموقف المصري تجاه قضية تدويل القدس خلال المؤتمر الدبلوماسي لممثلي مصر في الدول العربية، حيث قال: "إن مصر تعمل على المحافظة على عروبة فلسطين، وعدم الاعتراف بوضع إسرائيل، ومقاطعتها اقتصادياً، وتدويل القدس طبقاً لما أقرته هيئة الأمم المتحدة".<sup>114</sup>

<sup>110</sup> العارف، نكبة فلسطين، 709.

<sup>111</sup> نشأ قرار تدويل القدس في نطاق الأمم المتحدة نتيجة مباشرة لقرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة برقم 181 وتاريخ 29 تشرين ثاني (نوفمبر) 1947، وقد نص هذا القرار على أن تدويل القدس أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة المقدسة. كما نص قرار التقسيم على جعل منطقة القدس، لا مدينة القدس وحدها كمنطقة قائمة بذاتها، وجعلها تضم بلدية القدس مضافاً إليها القرى المحيطة بها، حيث تكون قرية أبو ديس أقصاها في الشرق، وبيت لحم أقصاها في الجنوب، وعين كارم أقصاها في الغرب، وشعفاط أقصاها في الشمال، وعهدت الجمعية العامة إلى مجلس الوصاية بوضع نظام خاص بمنطقة القدس، على أن ترتبط بوحدة اقتصادية مع الدولتين العربية واليهودية. (القدس في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية،

[http://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85- \(/D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9](http://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85- (/D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9)

<sup>112</sup> محمد سعيد حمدان، سياسة مصر اتجاه القضية الفلسطينية 1948-1956، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006)، 300.

<sup>113</sup> لجنة التوفيق الدولية 1948، موسوعة النكبة الفلسطينية،

<http://nakba.ps/project-details.php?id=33>

<sup>114</sup> حمدان، سياسة مصر، 315.

لقد شهدت تلك المرحلة تبايناً في وجهات النظر وتشتتاً في المواقف العربية؛ وذلك في سياق التنافس، والسعي للسيطرة على فلسطين والحصول على الزعامة الإقليمية.<sup>115</sup>

لقد بات التنافس في مرحلة ما بعد حرب 1948 بين كل من مصر والأردن للسيطرة على ما تبقى من فلسطين، وعلى ملفها، جزءاً أساسياً من محددات القرار المصري. ولعل جزء من هذا التنافس، عائد أيضاً لأنّ الأردن ومصر أصبحتا القوتان المسيطرتان في الأجزاء المتبقية دون احتلال في فلسطين، الأردن في الشرق (ما صار يعرف باسم الضفة الغربية)، ومصر في الجنوب (ما صار يعرف باسم قطاع غزة).

## 2-1-7 مشاريع الهدنة والتسوية السلمية

دخلت مصر ودول عربية محيطة بفلسطين، عقب انتهاء الحرب، مفاوضات مع إسرائيل، في إطار مؤتمر لوزان في سويسرا بتاريخ 26 نيسان (أبريل) 1949، وكانت مصر أول دولة توقع على اتفاق الهدنة في رودس، في شباط (فبراير) من عام 1949، وتم الاعتراف فيه بأن النقب جزء من دولة إسرائيل، باستثناء قطاع غزة، فيما تم اعتبار "نيتسانا" الواقعة على الحدود المصرية - الإسرائيلية منطقة منزوعة السلاح.<sup>116</sup>

وبموجب اتفاقيات الهدنة وافق الكيان الصهيوني تحت الضغط على بروتوكول لوزان، الذي نص على: "أن تكون الخريطة الملحقة بقرار تقسيم فلسطين هي أساس للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين، انسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، تدويل القدس، عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأموالهم، وحق تعويض من لا يرغب بالعودة."<sup>117</sup>

<sup>115</sup> يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)، 52.

<sup>116</sup> حمدان، سياسة مصر، 184.

<sup>117</sup> المصدر السابق، 186.

في الخلاصة بشأن العهد الملكي، يمكن القول إن الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية كان يتزايد مع الوقت، وقد كانت قضية البراق عام 1929 هي الحدث الأول الذي أثار اهتمام الشعب المصري بشكل كبير، وكانت الفئات الإسلامية هي المبادرة في عقد المؤتمرات وجمع التبرعات، ومثالها جمعية الشبان المسلمين، كما ان حضور القضية الفلسطينية في الصحافة المصرية في العشرينات كان له مؤشر على اهتمام مصر بالقضية الفلسطينية.

وفي الأربعينات، أصبحت القضية الفلسطينية هي بؤرة الصراع بين الحركة الوطنية المصرية وبين المعسكر الاستعماري بشقيه البريطاني والأمريكي، بهدف الاستحواذ على الشرق الأوسط وثرواته، وبالتحديد فلسطين بحكم موقعها الجغرافي واعتبارها ممرا للقادمين، كما صار الاهتمام المصري بفلسطين من تبعات وواجبات ومتطلبات الزعامة الإقليمية، خصوصا بعد التنافس بين ملكي مصر والاردن والسعي نحو تحقيق المصالح الداخلية وزيادة السيطرة، وبالتالي سعت كل من الاردن ومصر لاحتواء الزعامة الفلسطينية، سواءاً لمنعها من اتخاذ القرار والقيام بأي تحرك سياسي أو عسكري بشكل مستقل، يفرض على هذه الدول تبعات معنية، أو في سياق الرغبة بلعب دور كبير في فلسطين وبالملف الفلسطيني، ما يعني أن الأولوية كانت للمصالح الداخلية والفطرية التي طغت على حساب الايديولوجيا والرابطة العربية.

## 2-2 الحقبة الناصرية (1952-1970)

قامت "ثورة يوليو" على يد ضباط جيش مصريون ضد الحكم الملكي في 23 تموز (يوليو) 1952، وعرفت الثورة في البداية باسم "الحركة المباركة" ثم أطلق عليها البعض فيما بعد لفظ "ثورة 23 يوليو"، وقد قامت الثورة على مبادئ ستة هي: القضاء على الإقطاع، والقضاء على الاستعمار، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، وإقامة جيش وطني قوي، وإقامة عدالة اجتماعية.<sup>118</sup>

أدى قيام الثورة إلى سقوط نظام الحكم الملكي في مصر، وإجبار الملك فاروق على التنازل عن العرش ثم الرحيل عن مصر إلى إيطاليا وقيام الجمهورية، وتوقيع اتفاقية الجلاء بعد أكثر من سبعين عاماً من الاحتلال.<sup>119</sup>

تميزت مصر في عهد "جمال عبد الناصر"<sup>120</sup> بتبني خطاب القومية العربية، وإعطاء القضايا العربية أهمية كبيرة في سياسة مصر الخارجية، حيث كان لطبيعة شخصية عبد الناصر وفكره القومي الذي لم يفصل بين الوحدة العربية والقضية الفلسطينية؛ تأثيراً كبيراً في صناعة سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، ولكن هذا لم يظهر منذ بدايات عهده، إذ ركّز اهتمامه بعد تسلمه منصبه على شؤون مصر الداخلية، ولأجل ذلك؛ رفض دعم فكرة العمل الفدائي، ولكن سرعان ما تغير الوضع، حيث وبعد حصوله على الدعم المادي من قبل الاتحاد السوفييتي؛ قام بدعم العمل المسلح الفلسطيني، ولكنه عمل على تقنينه ليكون تحت السيطرة المصرية، وهذا يدل على تأثير الأولويات التنموية الداخلية المصرية على سياسة مصر تجاه فلسطين، كما حدث هناك تغيراً في نظرة عبد الناصر للقضية الفلسطينية، حيث في بداياته كان هدفه تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، أما بعد الهزيمة التي حلت بالعرب

<sup>118</sup> حمدان، سياسة مصر، 45.

<sup>119</sup> المصدر السابق، 51.

<sup>120</sup> جمال عبد الناصر حسين (15 يناير 1918 - 28 سبتمبر 1970). هو ثاني رؤساء مصر. تولى السلطة من سنة 1956، إلى وفاته سنة 1970. وهو أحد قادة ثورة 23 يوليو 1952، التي أطاحت بالملك فاروق (آخر حاكم من أسرة محمد علي)، والتي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومتها الجديدة. وصل جمال عبد الناصر إلى الحكم عن طريق وضع محمد نجيب (الرئيس حينها) تحت الإقامة الجبرية، وذلك بعد تنامي الخلافات بين نجيب وبين مجلس قيادة الثورة، وتولى رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية باستفتاء شعبي يوم 24 يونيو 1956.

في حرب 1967، فقد أصبحت نظريته تقتصر على تحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وبدأ يتجه عبد الناصر إلى العمل السلمي كوسيلة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، مما أدى إلى نشوب خلافات بين عبد الناصر ومنظمة التحرير الفلسطينية التي رفضت الحلول السلمية حينها.

## 2-2-1 التكوين الشخصي لجمال عبد الناصر

كان لإخفاق العرب في حرب فلسطين 1948 دوراً هاماً في قيام ثورة 23 تموز (يوليو) 1952؛ والتي لعبت دوراً وتأثيراً كبيراً ليس على مصر فحسب، بل شمل تأثيرها على الدول العربية كافة، وكان جمال عبد الناصر، أحد قادة الثورة، يحمل الفكر القومي ويحث العرب للعمل معاً.<sup>121</sup>

يقول جمال عبد الناصر حول القضية الفلسطينية، في كتابه "فلسفة الثورة": "إن طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل إلى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية، أخرج مع زملائي في إضراب عام في الثاني من شهر تشرين ثاني (نوفمبر) من كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور، الذي منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطناً قومياً في فلسطين اغتصبته ظلماً من أصحابه الشرعيين".<sup>122</sup>

اعتبر عبد الناصر أن ما حل بفلسطين كان بسبب التهاون العربي تجاه القضية الفلسطينية، واتهم الحكام باهتمامهم بشؤونهم الداخلية على حساب القضايا العربية الأخرى وخصوصاً القضية الفلسطينية، حيث قال في خطاب ألقاه في العام 1953:

هذه هي الحقيقة الواقعة، فنحن - الأمم العربية - السبب في ضياع فلسطين، وقادتها هم السبب الرئيسي في هذا (...). وبعد الحرب العالمية بدأ الإنجليز في تقسيم البلاد العربية، وبث روح التنافر والتفرقة بين أبناء البلد الواحد، فماذا عملنا إزاء كل ذلك؟ إننا لم نعمل شيئاً إلا أن كل بلد أخذ يفكر في نفسه.<sup>123</sup>

<sup>121</sup> محمد دياب، الحل الناصري للأزمة الديمقراطية، (بيروت: دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، 1975)، 15-16.

<sup>122</sup> جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، (القاهرة: بيت العرب للتوثيق العصري، 1996)، 94.

<sup>123</sup> كلمة البكاشي جمال عبد الناصر في نادي فلسطين بالإسكندرية، 13-12-1953، موقع مكتبة الإسكندرية،

وضع عبد الناصر قضية فلسطين في سياق خطاب محوره العلاقة بين الاستعمار واسرائيل، وأثر ذلك على البلدان العربية كافة، فقال: "إن إسرائيل يسندها الاستعمار الذي لا يريد لهذه المنطقة أية حرية، خطة الاستعمار دائماً في القضاء على الأمم العربية جميعاً"، وأضاف؛ "إن العملية ليست عملية فلسطين؛ إنما هي عملية العرب، وعندما طعنت فلسطين طعن كل منا في شعوره ووطنه".<sup>124</sup>

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن كل من الايديولوجيا بالاضافة إلى الجغرافيا السياسية لما لها من أبعاد أمنية؛ برزت باعتبارهما من محددات السياسة الخارجية في عهد جمال عبدالناصر، وخشيته من موقع فلسطين في سياق أوسع من المواجهة مع القوى الاستعمارية - وكانت مصر لا زالت تحت السيطرة البريطانية.

وقد عبر عبد الناصر عن الشعور القومي والوحدة العربية في خطاب له أمام وفود الطلاب العرب بنادي الضباط، بتاريخ 29 أيار (مايو) 1954؛ حيث قال: "أشكركم على هذه الفرصة التي أتاحت لخيال كنت أتخيله دائماً أن يكون حقيقة واقعة. كنت أتخيل دائماً الوطن العربي، وكنت أتخيل القومية العربية، ولم تسمح لي الفرصة أن أجتمع مع العرب من أنحاء الأرض في مكان واحد، فأتيت لي الفرصة اليوم".<sup>125</sup>

## 2-2-2 أولويات العهد الثوري الجديد

بعد الثورة واستلام الضباط الأحرار للسلطة في مصر في تموز (يوليو) 1952، كان الاهتمام المصري منصباً على الشؤون الداخلية المصرية، وخصوصاً أن مجلس قيادة الثورة كان يضم العديد من الانتماءات والاحزاب، كالاسلاميين والماركسيين، والاحزاب المدنية والعسكرية، وكان هناك من هم موالين للاستعمار

nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=92&lang=ar

<sup>124</sup> المرجع السابق

<sup>125</sup> كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في وفود الطلاب العرب في مأدبة الإفطار التي أقيمت لهم بنادي الضباط بالزمالك، بتاريخ 29-5-1954، موقع مكتبة الاسكندرية،

<http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=155&lang=ar>



ومن هم ضده،<sup>126</sup> بالإضافة الى مشاركة مصر في حرب اليمن والتي استنزفت قدرات مصر الاقتصادية والعسكرية،<sup>127</sup> مما أدى إلى تراجع موقع القضية الفلسطينية في أولويات مصر في تلك المرحلة، وعدم اعتبار أن اسرائيل تشكل خطراً على مصر.<sup>128</sup>

وبعد أن قام عبد الناصر باستلام رئاسة مجلس قيادة الثورة عام 1954 بدلاً من محمد نجيب، كان يرفض العمل الفدائي، حيث امتنع عن اتخاذ أي مواقف متشددة في السياسة الخارجية المصرية تجاه اسرائيل، وقد كان لانفصال وحدة مصر عن سوريا وانهيار الجمهورية العربية المتحدة عام 1961 دوراً في تردد عبد الناصر في الدخول الى الحرب المبكرة مع اسرائيل، حيث كان يعتبر الوحدة العربية شرطاً ضرورياً وأساسياً لتدمير اسرائيل وتحرير فلسطين، وكان قد استبدل حينها في تشرين ثاني (نوفمبر) 1961 الاتحاد الاشتراكي العربي بدلاً من الاتحاد القومي،<sup>129</sup> وبالتالي؛ فقد أدت العوامل السالفة الذكر إلى تخفيف حدة الخطاب الإعلامي الرسمي تجاه اسرائيل، ووصفت سياسة عبد الناصر الخارجية بأنها دفاعية وبراغماتية.

وفي سياق آخر، نشب خلافات مع جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يؤيدون سياسة رئيس المجلس السابق نجيب، وأصبح الإخوان المسلمين بمثابة أعداء الدولة بعد ان حاولوا اغتيال عبد الناصر في 26 تشرين الاول (اكتوبر) 1954،<sup>130</sup> وبالتالي؛ فقد كان لانشغال مصر بالصراع مع الإخوان المسلمين واعتباره أولوية مصرية؛<sup>131</sup> دوراً في تردد عبد الناصر في الدخول الى الحرب مع اسرائيل وتراجع حضور القضية الفلسطينية في سياسة مصر حينها.

<sup>126</sup> صايغ، الكفاح المسلح، 71.

<sup>127</sup> علي محبوب وآخرون، مصر بعد العصور، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988)، 275.

<sup>128</sup> محمد حمزة، أبو جهاد: أسرار بداياته وأسباب اغتياله، (القاهرة: المركز المصري العربي، 1989)، 161.

<sup>129</sup> صايغ، الكفاح المسلح، 72.

<sup>130</sup> المصدر السابق، 80.

<sup>131</sup> حمزة، أبو جهاد، 159.

## 2-2-3 العدوان الثلاثي على مصر وما بعده

شنت إسرائيل ومعها بريطانيا وفرنسا حرب السويس عام 1956 ضد مصر، وكانت إسرائيل تسعى لوقف العمليات الفدائية ضد الأهداف الإسرائيلية، كما شعرت إسرائيل بالخطر الذي يشكله جمال عبد الناصر عليها من خلال تحالفه مع المعسكر الشرقي وحصوله على السلاح لمساعدة مصر في حربها ضد إسرائيل.<sup>132</sup>

اعتبرت إسرائيل حصول مصر على السلاح بأنه يهدد أمنها، ويجعل مصر تشكل الخطر الأكبر على مستقبل إسرائيل، فانتهزت مشكلة تأمين جمال عبد الناصر لقناة السويس، وقامت بإقناع فرنسا بضرورة شن الحرب على مصر، وبالتالي قامت فرنسا بدورها في اقناع بريطانيا للقيام بالعدوان.<sup>133</sup>

حقق المصريون صموداً أمام الانجليز والفرنسيين والإسرائيليين، وأبدوا مقاومة شعبية قوية ضد العدوان، وقد عمقت أزمة السويس التوجه نحو القومية العربية، وزيادة في التقارب بين الدول العربية، حيث أن العدوان الثلاثي قد أظهر التلاحم بين الأمة العربية في مواجهة الأخطار، ومثال ذلك ما قامت به الأردن حيث اتبعت سياسة متوافقة مع السياسة المصرية وقامت بتشكيل حكومة اردنية ذات توجهات قومية عربية، وقامت بإلغاء معاهدة التحالف مع بريطانيا.<sup>134</sup>

تحول العدوان الثلاثي على مصر الى أزمة دولية، حيث قام الاتحاد السوفياتي بالتهديد بأنه سوف يتدخل لدعم مصر، كما تعرضت اسرائيل وبريطانيا وفرنسا لضغوط دبلوماسية واقتصادية من قبل الولايات المتحدة، مما أدى الى وقف النار وانتهاء الأزمة، ما عزز موقع مصر في قيادة المشروع القومي العربي بعد العدوان، بالإضافة إلى تعزيز علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي.<sup>135</sup>

وبالإضافة الى استعادة مصر لدورها الاقليمي وموقعها في زعامة الوطن العربي، فقد انعكست آثارها على القضية الفلسطينية أيضاً، حيث أصبح

<sup>132</sup> اسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها، تأسيسها، مساراتها، (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987)، 43-53.

<sup>133</sup> محبوب، مصر، 41.

<sup>134</sup> توماس بريسون، (ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر) العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1975-1984، (دمشق: دار طلاس، 1985)، 159.

<sup>135</sup> صابغ، الكفاح المسلح، 62.

الفلسطينيون في سوريا يعاملون معاملة المواطنين السوريين، كما قامت مصر بإعطاء حق الإقامة لآلاف الفلسطينيين، والسماح لعدد من الفلسطينيين بالعمل في الأراضي المصرية، بالإضافة الى تسهيل الكثير من المعاملات وخصوصا ما يتعلق بالطلاب منها.<sup>136</sup>

## 2-2-4 منظمة التحرير الفلسطينية:

قرر عبد الناصر بعد العام 1955 السماح للفدائيين بالانطلاق من غزة الى داخل فلسطين ولكن شريطة أن يكون هذا تحت اشراف القيادة المصرية وتوجيهها.<sup>137</sup>

هذا التردد بين دعم العمل الفدائي والخوف من فقدان السيطرة عليه، تبعه تصريح عبد الناصر عام 1962 بأنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين وذلك لعدم امتلاك مصر والعرب القدرة العسكرية لشن الحرب مع اسرائيل، في خطابه بعد صدور الدستور لقطاع غزة الى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني:

ما اقدرش أقول إن أنا عندي خطة لتحرير فلسطين، لو باقول لكم دلوقت أنا عندي خطة لتحرير فلسطين أبقي بضحك عليكم وبقيت سياسي ما أناش وطني بتاجر في السياسة. أي واحد النهارده بيقول عنده خطة لتحرير فلسطين بيقى بيضحك عليكم، أنا باقول لكم قدامنا قضية صعبة، قدمنا قضية معقدة، عايزة نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية؛ القوى المعنوية أساسها الأخلاق وأساسها الوحدة؛ وحدة الكلمة ووحدة الصف، القوى المادية ربنا بيقدرنا واحنا بنعمل كل ما يمكن عمله فى هذا السبيل علشان لا نصاب كما أصبنا فى سنة 48 (...). الحرب هي دفاع وانسحاب وهجوم، القائد الشاطر يعرف امتى يهجم وامتى ينسحب، أما لو فرضت عليه الظروف انه ينسحب وهجم يصبح قائد بلا جنود لأنه حيودي جيشه كله في داهية؛ بيبقى ما أفادش ولا أفادش بلده.<sup>138</sup>

<sup>136</sup> المصدر السابق، 90.

<sup>137</sup> حمزة، أبو جهاد، 175-176.

<sup>138</sup> كلمة الرئيس جمال عبد الناصر إلى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، 26-6-1962، موقع مكتبة الاسكندرية،

واجهت هذه الطروحات تحدياً من منافسي عبدالناصر العرب، ومنهم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم الذي قام في عام 1959؛ باقتراح فكرة إقامة جمهورية فلسطينية وجيش لتحرير فلسطين في الضفة الغربية وغزة. مما أدى بعبد الناصر الى تغيير رأيه وقام بالمساعدة في توسيع وحدات حرس الحدود الفلسطيني في غزة، كما قام بتأسيس الاتحاد القومي الفلسطيني.<sup>139</sup>

وقد كان لعبد الناصر فيما بعد؛ دوراً في إخراج منظمة التحرير الفلسطينية الى الوجود، حيث قام بإقناع مؤتمر القمة العربي في أيار (مايو) 1964 بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإقرار "الميثاق القومي العربي".<sup>140</sup>

أوضح جمال عبد الناصر في خطاب ألقاه في 31 أيار (مايو) 1965، بأن بلاده على استعداد لتقديم كل عون لدعم المنظمة، في إقامة المعسكرات سواءً على الأرض المصرية أو في قطاع غزة، "إن الجمهورية العربية المتحدة معاكم قلباً وقالباً، واحنا بنعتبر نفسنا هنا قاعدة الثورة".<sup>141</sup>

وأكد جمال عبد الناصر على أن "الحل لقضية فلسطين لا يمكن أن يكون بقرارات ومساومات وتغييرات في المواقف.. لا يكون إلا بالعمل الثوري العربي الذي يمثل الأمل، والعمل الثوري العربي هو الذي يحشد كل إمكانيات الأمة العربية، يحرر هذه الإمكانيات لتعمل، يوجه هذه الإمكانيات لكي تتطلق".<sup>142</sup>

مما سبق، يتضح وجود مراحل رفض فيها عبد الناصر العمل الفدائي، وأعلن عن عدم وجود خطة لديه لتحرير فلسطين، وعزى ذلك لأسباب مادية ومعنوية ومن ذلك عام 1962، ثم قام بالاعلان عن استعداده لدعم العمل الفدائي بكافة الوسائل، واعتبر أن العمل الفدائي والثوري هو نقطة الانطلاقة

<http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1019&lang=ar>

<sup>139</sup> صابغ، الكفاح المسلح ، 80.

<sup>140</sup> عبد الرحمن، منظمة التحرير، 70-71.

<sup>141</sup> كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الوطني الفلسطيني في جامعة القاهرة، 31-5-1965، موقع مكتبة الاسكندرية،

[nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1123&lang=ar](http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1123&lang=ar)

<sup>142</sup> المصدر السابق.

لتحقيق القومية العربية. والواقع أنه ربما يكون دعم العمل الفدائي والجهاد الفلسطيني الذاتي هو نوع من الإقرار بعدم القدرة على تولي الملف الفلسطيني من قبل مصر مباشرة بواسطة الجيوش الرسمية والحرب التقليدية، ويكون نوع من الانتقال من موقف الطرف المباشر في الصراع، إلى دور الداعم للطرف الفلسطيني، ولعل مما ساعد عبدالناصر على هذا التحول؛ هو موافقة الفلسطينيين ورغبتهم بهذا.

## 2-2-5 ما بين 1967-1970

قامت اسرائيل بشن هجوم على سوريا في 7 نيسان (إبريل) 1967؛ بذريعة الدعم الذي تقدمه سوريا ودول عربية أخرى مثل مصر؛ للفدائيين الفلسطينيين، مما أدى بمصر وبحكم الاتفاقية العسكرية الموقعة في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1966 مع سوريا والتي تنص على العون العسكري، بالقيام باتخاذ اجراءات مساندة، حيث قامت مصر بسحب قوات الطوارئ الدولية من اراضيها وعلى طول خط الهدنة مع اسرائيل، وقامت بإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة البحرية الاسرائيلية، ومن ثم قامت الأردن بتوقيع اتفاق عسكري مشترك في القاهرة في 31 ايار (مايو) 1967. وتبع هذه الاجراءات قيام اسرائيل بشن هجوم على مصر في 5 حزيران (يونيو) 1967، وتمكنت من احتلال كل من الضفة الغربية للملكة الاردنية بما فيها القدس، ومرتفعات الجولان السورية وحتى القنيطرة، وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وحتى الضفة الشرقية لقناة السويس، كما تعرضت قناة السويس والمطارات المصرية للقصف، وقد تفاجأت القوات المسلحة المصرية من الحرب، وتلقت هذه القوات أوامر من قيادتها بالانسحاب.<sup>143</sup>

بعد الحرب، رأت القيادة السياسية المصرية ضرورة قبول قرار مجلس الأمن رقم (242)<sup>144</sup> الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1967، والذي

<sup>143</sup> محبوب، مصر، 51-53.

<sup>144</sup> القرار رقم 242 هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 تشرين ثاني (نوفمبر) 1967، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في حزيران (يونيو) 1967 والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة، وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب. وورد في المادة الأولى، الفقرة أ: «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع

يدعو القوات المسلحة الإسرائيلية إلى الانسحاب من أراضٍ احتلتها في حرب 1967 وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

لم تعتبر القيادة السياسية المصرية في ذلك خروجاً على قرارات "الخرطوم"،<sup>145</sup> حيث أكد مؤتمر الخرطوم على عدم نبذ المساعي السلمية في إطار الالتزام بالمبادئ الثلاثة "لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل"، وإن كانت بعض الدول والأطراف العربية قد انتقدت الرئيس عبد الناصر لقبوله ذلك، وجاء في مقدمتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"؛ حيث قامت المقاومة الفلسطينية حينها بالتشهير بشخص عبد الناصر واتهمته بالعمالة للاستعمار والصهيونية، حيث قالت: "إذا كان بعض الزعماء قد تعبوا من الكفاح، فعليهم أن يخرجوا من الساحة"، وردت مصر على ذلك بإغلاق إذاعتي صوت العاصفة وصوت فلسطين التابعتين للمقاومة الفلسطينية، والموجهتين من القاهرة.<sup>146</sup>

في 19 حزيران (يونيو) 1970، وافقت مصر على "مبادرة روجرز" التي قام بتقديمها وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز، وقد دعت هذه المبادرة إلى وقف إطلاق النار بين كل من القوات المصرية والإسرائيلية، وذلك بعد أن قام المصريون بشن حرب الاستنزاف ضد الجيش الإسرائيلي في قناة السويس، وقد أكدت مبادرة روجرز على ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 242، بحيث يتم من خلالها التوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار 242.<sup>147</sup>

في آب (أغسطس) 1970، سافر وفد من قادة الفصائل الفلسطينية إلى الإسكندرية للقاء الرئيس عبد الناصر، وقد ضم الوفد: ياسر عرفات، فاروق القدومي، صلاح خلف، هايل عبد الحميد عن منظمة (فتح)، وضافي جمعان

الأخير». وقد حذف "أل" التعريف من كلمة "الأراضي" في النص الإنجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار.

<sup>145</sup> قرار الخرطوم صدر في (1967/9/1) في ختام قمة جامعة الدول العربية في أعقاب حرب الأيام الستة، وقد شكل القرار أساساً لسياسات هذه الحكومات تجاه إسرائيل حتى حرب يوم الغفران عام 1973، ودعا القرار إلى استمرار حالة العداء مع إسرائيل، وإنهاء المقاطعة النفطية العربية، ووضع حد للحرب الأهلية القائمة في شمال اليمن، والدعم الاقتصادي لمصر. والأردن. وهذا القرار يعرف باسم قرار (اللاءات الثلاثة) والتي وردت (في الفقرة الثالثة) على النحو التالي: "لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل".

<sup>146</sup> عبد الرحمن، منظمة التحرير، 187-190.

<sup>147</sup> عدنان السيد حسين، عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، 1990)، 68.

عن (الصاعقة) المقربة من النظام السوري، وإبراهيم بكر عن (المستقلين)، وفي الاجتماع قال لهم الرئيس عبد الناصر:

لا أفهم كيف تهاجموني دون أن تتقوا على حقيقة بواعثي لقبول مبادرة روجرز؟، إنني موقن أن حظ المشروع من النجاح هو واحد بالألف، فإسرائيل لن تتسحب من كامل الأراضي العربية وأنا لن أقبل بأقل من ذلك، بقبولي لمبادرة روجرز أكسب وقت لكي ننصب حائط الصواريخ على حافة قناة السويس لكي أقضي على غارات الطيران الإسرائيلي ولشن معركة تحرير أراضينا العربية المحتلة، والتي لن تتأخر تحت أي ظرف عن ربيع عام 1971.<sup>148</sup>

كخلاصة لمرحلة جمال عبد الناصر، اتسمت هذه المرحلة بانتهاء التباين بين أطراف الحكم الذي كان موجودا في زمن الحكم الملكي في مصر، حيث أصبح الرئيس هو المسيطر على صناعة القرار مع دور أقل للحكومات، كذلك فإنه وبعد خروج بريطانيا من مصر، لم يعد عبدالناصر مضطراً لمراعاة العامل البريطاني. لكن عبد الناصر وقع في تناقض بين خطابه القومي وموقعه في قيادة المشروع القومي العربي من جهة، وأولوياته ومحدودية إمكانياته الداخلية من جهة أخرى، والتي أدت به إلى رفض العمل الفدائي في بدايته؛ هذا إضافة إلى أسباب أخرى منها استنزاف إمكانيات مصر في حرب اليمن، وانشغال عبد الناصر في الصراع الداخلي مع الإخوان المسلمين بسبب اختلافهم مع سياسته ومحاولتهم لاغتياله، وبالتالي فقد وقع عبد الناصر في تناقض بين رغبته بالوقوف في وجه إسرائيل باعتبارها جزء من الاستعمار وكونها تهدد أمن مصر القومي، وخوفه من أن يؤدي العمل الفدائي أو التصعيد غير المحسوب مع إسرائيل إلى مواجهة غير مستعد لها، ولكن بعد ان تعرض عبد الناصر للضغوط الفلسطينية التي طالبت بإخراج وإبراز كيان فلسطيني يتولى مهمة المواجهة مع إسرائيل كبديل عن الأمة

<sup>148</sup> عبد المجيد فريد (معداً)، من محاضرات اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، 1967-1970، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، 154-159.

العربية أو لحين جاهزية مصر العسكرية والمادية للمواجهة، وبعد أن قام باللجوء الى الدعم السوفييتي للحصول على السلاح، قام بتسليح منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وتطويرها ومساعدتها في الحصول على القبول الدولي. وبعد حرب عام 1967؛ يمكن القول ان سياسة عبد الناصر تجاه اسرائيل قد تغيرت، حيث وبعد ان كانت سياسته تؤكد الحق في انهاء الاحتلال من خلال العمل الثوري والفدائي، أصبحت تقبل باستخدام العمل السياسي واستخدام الوسائل السلمية من أجل استرجاع حقوق مصر وإنهاء آثار عدوان 1967، وتغليب المصالح الداخلية والوطنية وحسابات القوة والمصالح على الايديولوجيا.

## 2-3 عهد محمد أنور السادات 1970 - 1981

يمثل رحيل عبد الناصر عام 1970، وتولي محمد أنور محمد السادات (1918 - 1981)، الرئاسة ليكون ثالث رئيس لمصر بعد ثورة تموز (يوليو) 1952 (تولى الرئاسة ما بين 28 أيلول (سبتمبر) 1970 و 6 تشرين أول (أكتوبر) 1981) نقطة فاصلة في توجه مصر العربي لا تقل أهميته وتأثيره عن ثورة يوليو وحرب عام 1967.

انتقلت السلطة إلى السادات بينما كانت العلاقات المصرية العربية والدولية؛ تعاني من وطأة هزيمة حزيران، ومن تعثر محاولات إحياء "الجبهة الشرقية"<sup>149</sup> عسكرياً، وبينما كان هناك حملات إعلامية موجهة ضد مصر، و ضد قبولها بمبادرة روجرز.

على العكس من ذلك، فإن المجلس الوطني الفلسطيني، وهو بمثابة الهيئة السياسية العليا والبرلمان لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ التي تشمل بدورها كافة الفصائل الفلسطينية في ذلك الوقت، اعتبر قرار مجلس الأمن 242 منافياً للحقوق الفلسطينية الأساسية لإغفاله ذكر الطرف الفلسطيني وحقوقه السياسية

<sup>149</sup> "الجبهة الشرقية" هي عبارة عن فكرة كانت تسعى لتحقيقها سورية بعد حرب عام 1967، وتتلخص في إقامة وحدة عسكرية بين دول المشرق العربي، وهي سورية والأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، على أن تكون سورية محور هذه الجبهة، إلا أن الفكرة لم تتحقق لأسباب مختلفة. أنظر: حسين إبراهيم العطار، مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد (الحكم الذاتي في الضفة والقطاع) (القاهرة، مصر، دار الاتحاد، 2000)، 35.



الثابتة في فلسطين، ويكتفي بالإشارة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يستحقون حلاً إنسانياً، وجاء في بيان البرنامج السياسي للثورة الفلسطينية والذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثامنة في القاهرة ما بين (2/28-1971/3/5) بأن "هدف الثورة الفلسطينية هو تحرير كامل التراب الفلسطيني تحريراً شاملاً... وإصرار الشعب الفلسطيني على المضي في ثورته إلى أن يتم تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري".<sup>150</sup>

تعهد السادات بأن يلتزم بنهج عبد الناصر تجاه القومية العربية، ففي خطابه أمام مجلس الأمة في تشرين أول (أكتوبر) عام 1970، أكد بأنه سيستمر على نهج سياسة عبد الناصر، وتحقيق الوحدة العربية:

لقد جئت اليكم على طريق جمال عبد الناصر، وأعتبر أن ترشيحكم لي بتولي رئاسة الجمهورية هو توجيه بالسير على طريق جمال عبد الناصر، وإذا أبدت جماهير شعبنا رأيها في الاستفتاء العام بنعم، فإنني سوف أعتبر ذلك أمراً بالسير على طريق جمال عبد الناصر، الذي أعلن أمامكم بشرف، أنني سأواصل السير فيه على أي حال.<sup>151</sup>

ولكنه أعلن التزامه في ذات الخطاب بتحرير الأراضي المحتلة عام 1967، مع إشارات غامضة لباقي الحقوق (هدف تحرير كامل فلسطين)، وأكد على تحديد هوية عدو الأمة وهو العدو الاسرائيلي والصهيونية الدولية والاستعمار العالمي، حيث قال:

اننا مطالبون بالدرجة الاولى، وبكل الوسائل بمواصلة النضال من أجل تحرير كل الأرض العربية المحتلة في عدوان سنة 1967، وهي القدس العربية وغزة والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية وصحراء سيناء المصرية، وذلك مع الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى استمرار نضاله في سبيل أرضه، ومن أجل مصيره، والضمان الحقيقي

<sup>150</sup> راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964 – 1974 (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1975)، 32.

<sup>151</sup> خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الأمة في 7-10-1970، الأرشيف الرقمي للرئيس محمد أنور السادات،

لهذا الهدف المشروع من نضالنا يتمثل في مطلب أساسي واحد، هو تعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية لتكون حماية للسلام القائم على العدل أو أداة لفرضه (...). اننا مطالبون بتحديد اعداء امتنا تحديدا لا شبهة فيه، وأعداؤنا هم اسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمي، ونحن فى صراع مصيري معهم جميعا، وهو صراع لا يستهدف الغزو ولكن يطلب الأمن، لا يستهدف السيطرة ولكن يطلب الحرية، لا يستهدف الحرب للحرب ولكن يطلب السلام كما يجب ان يكون السلام.<sup>152</sup>

يوحى هذا الخطاب بالاستمرار على نهج عبد الناصر في تحقيق القومية والوحدة العربية، والربط بين اسرائيل والاستعمار، وإن كان أكثر وضوحا في تقبله للوسائل السلمية والتسويات السياسية. ولكن تقييم سياسة السادات الحقيقية في الشأن الفلسطيني، تنتظر تقييم سياساته العملية اللاحقة لهذا الخطاب.

اتخذت صناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية منذ استلام السادات للحكم توجهها مختلفاً عما كانت عليه أثناء عبد الناصر، حيث تبنى خطاباً مغايراً، وبعيداً كل البعد عن الايديولوجيا، وتجلت فيه اطروحات المدرسة الواقعية التي تؤكد على أولوية المصلحة القومية والداخلية المصرية، ومن ذلك رسالته إلى الرئيس الأمريكي نيكسون في كانون أول (ديسمبر) 1970 يقول فيها أن هدفه الوحيد هو تحرير بلاده، والتركيز على اعادة بناءها، واستعادة التسوية السلمية، وأنه مع الحل السلمي قلبا وقالبا.<sup>153</sup>

بشكل عام يمكن تقسيم مرحلة حكم السادات (1970 - 1981)، فيما يخص الصراع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية إلى مرحلتين رئيسيتين، الأولى حتى حرب تشرين أول (أكتوبر) 1973، والمرحلة الثانية هي التالية لها؛ بما فيها عملية السلام والصلح مع اسرائيل. وستعرض الصفحات التالية في هذا القسم، إلى هاتين المرحلتين إضافة لردود الفعل الشعبية المصرية الداخلية على اتفاقيات السلام مع الاسرائيليين.

<sup>152</sup> خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الأمة في 7 أكتوبر 1970، المصدر السابق.

<http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=2>

<sup>153</sup> موسى صبري، وثائق حرب أكتوبر، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ط1، 1974)، 230.

## 2-3-1 حرب تشرين 1973

بتاريخ 6 تشرين أول (أكتوبر) 1973؛ قام كل من الجيشين المصري والسوري بشن هجوم مفاجيء على القوات الاسرائيلية الموجودة في سيناء وهضبة الجولان، اللتان احتلتهما اسرائيل في حرب 1967، وقد شاركت في الهجوم معظم الدول العربية.<sup>154</sup>

في كانون ثاني (يناير) عام 1972، كان السادات قد أكد في رسالة إلى مؤتمر التضامن الافرو اسوي الذي انعقد في القاهرة؛ أن هدف الاستعمار والمؤامرات الصهيونية هو تمزيق الامة العربية، وعزل مصر عن باقي بلدان الوطن العربي.<sup>155</sup>

وفي حرب تشرين أول (أكتوبر) عام 1973، لم ينجح السادات فقط في استخدام الخيار العسكري والمبادرة له عربياً، بل وقاد لمشهد توحدت فيه الامة العربية، حيث شاركت في الحرب كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالنسبة للدول النفطية؛ فقد كانت مشاركتها اقتصادياً، حيث قامت بحظر متدرج لتصدير النفط العربي الى الولايات المتحدة الامريكية والدول المساندة لاسرائيل.<sup>156</sup>

أوضح الرئيس السادات أهدافه من الحرب، وبيّن في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشعب (البرلمان المصري)، في 16 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 (أي أثناء الحرب)؛ "أن موقف مصر من الحرب ليس الاعتداء على الغير، وإنما تحارب مصر من أجل هدفين: أولهما استعادة الأراضي المحتلة، وثانيهما استعادة حقوق الشعب الفلسطيني"، وأعلن استعداد مصر لوقف إطلاق النار شريطة انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، وأن مصر على استعداد لحضور مؤتمر دولي للسلام في الأمم المتحدة.<sup>157</sup>

<sup>154</sup> محبوب، مصر، 285.

<sup>155</sup> رسالة الرئيس محمد أنور السادات إلى مؤتمر التضامن الأفرو آسيوي المنعقد بالقاهرة في 10-1-1972، الأرشيف

الرقمي للرئيس محمد أنور السادات، <http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=52>

<sup>156</sup> غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ط2، 1985)، 70-75.

<sup>157</sup> "خطاب الرئيس محمد أنور السادات في افتتاح الدورة الاستثنائية لمجلس الشعب، في 16-10-1973، الأرشيف

الرقمي للرئيس محمد أنور السادات:

<http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=135>

وقد قام السادات في خطابه بتحديد المقصود بالحقوق العادلة للشعب الفلسطيني، حيث جاء في خطابه:

لقد فكرت في أن أبعث إلى الرئيس ريتشارد نيكسون بخطاب أحدد فيه موقفنا بوضوح ولكنني ترددت خشية إساءة التفسير ولذلك قررت ان استعيض عن ذلك بتوجيه<sup>158</sup> رسالة مفتوحة إليه من هنا، رسالة لا يملئها القول ولكن تملئها الثقة، رسالة لا تصدر عن ضعف ولكن تصدر عن رغبة حقيقية في صون السلام ودعم الوفاق، أريد أن أقول إنه بوضوح إن مطلبنا في الحرب معروف لا حاجة بنا لإعادة شرحه، وإذا كنتم تريدون معارضة مطلبنا في السلام فإليكم مشروعنا للسلام:<sup>159</sup>

أولاً : إننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير أرضنا التي أمسك بها الإحتلال الإسرائيلي سنة 1967 ولإيجاد السبيل لإستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، ونحن في هذا نقبل إلتزامنا بقرارات الأمم المتحدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ثانياً: إننا علي استعداد لقبول وقف إطلاق النار علي أساس انسحاب القوات الاسرائيلية عن كل الأراضي المحتلة فوراً وتحت اشراف دولي إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1967.

ثالثاً: إننا على إستعداد فور إتمام الإنسحاب من كل هذه الأراضي أن نحضر مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة سوف أحاول جهدي أن أقنع به رفاقي من القادة العرب المسئولين مباشرة عن إدارة الصراع مع العدو كما إنني سوف أحاول جهدي أن أقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني، وذلك لكي يشارك معنا ومع مجتمع الدول في

<sup>158</sup> في النص المنشور على موقع مكتبة الاسكندرية جاءت كلمة "توحيد"، وقد قام الباحث باستبدالها بكلمة توجيه لاعتقاده أن الكلمة الاولى خطأ مطبعي.

<sup>159</sup> خطاب الرئيس محمد أنور السادات في افتتاح الدورة الاستثنائية لمجلس الشعب، في 16-10-1973.

وضع قواعد وضوابط السلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة.

رابعاً: إننا علي إستعداد في هذه الساعة من هذه الدقيقة أن نبدأ في تطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة الدولية لكي تعود لأداء دورها في رخاء العالم وازدهاره ولقد أصدرت الأمر بالفعل إلى رئيس هيئة قناة السويس بالبدا في هذه العملية عادة إتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة وقد بدأت بالفعل مقدمات للإستعداد لهذه المهمة.

خامساً: إننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود بمهمة أو بمبادرات مضللة تقبل كل تفسير وتأويل وتستنزف الوقت مما لا جدوى منه وتعيد قضيتنا إلى جمودها لم نعد نقبل به مهما كانت الأسباب لدى الغير أو تضحيات بالنسبة لنا، ما نريده الآن هو الوضوح، الوضوح في الغايات والوضوح في الوسائل.

في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 أصدر الرئيس السادات قراره بقبول مصر لقرار مجلس الأمن رقم (338)<sup>160</sup>، وأصدر أوامره للقيادة العامة للقوات المسلحة بوقف إطلاق النار في الموعد الذي حدده مجلس الأمن شريطة التزام الطرف الآخر بذلك، ودعا مجلس الأمن الأطراف المعنية بالبدا الفوري بتنفيذ قرار المجلس رقم (242) لعام 1967 بهدف إقرار السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.<sup>161</sup>

مثل قبول السادات لقرار 338 وخطابه الأنف الذكر في مجلس الشعب المصري؛ استكمالاً لطريق التسوية والحل السلمي الذي بدأه عبد الناصر عندما قبل بقرار مجلس الأمن 242، مع وضوح أكبر في قبول حل على أساس

<sup>160</sup> القرار 338 هو قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 22 أكتوبر 1973م ويدعو إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات حرب أكتوبر (1973) والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه. وقد دعا القرار في فقرته الثالثة أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلالها، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

<sup>161</sup> الموسوعة الفلسطينية، حرب 1973.

الانسحاب من أراضي العام 1967، إلا أنه وحتى نهاية الحرب كان يصر على حل عربي - اسرائيلي، شامل، لا مصري- اسرائيلي، وهو ما سيتغير لاحقاً.

## 2-3-2 المرحلة الثانية: ما بعد حرب تشرين

لقد كان من أهم نتائج حرب تشرين أول؛ كما سلف ذكره، اقتناع العديد من الأطراف العربية وخاصة دول الجوار مصر والأردن وسوريا بضرورة اللجوء إلى الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك من خلال المفاوضات بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المفاوضات، فقد وافقت كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل على القرار رقم (1973/338).<sup>162</sup>

بدأت جهود التسوية السلمية بين الجانبين المصري والإسرائيلي تحت الرعاية الأمريكية بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) مباشرة، حيث قام "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت بنقل رسالة من السادات إلى رئيسة وزراء إسرائيل "غولدا مائير" (1898 - 1978)، وهي رابع رئيس وزراء للحكومة الاسرائيلية (1969 - 1974)، يعرب فيها السادات عن التزامه بالسلام بقوله: "عندما هددت بالحرب، فقد كنت أعني ذلك، وعندما أتحدث الان عن سلام دائم بيننا، فأنا أقصد ذلك".<sup>163</sup>

انعقد مؤتمر جنيف الأول للسلام في كانون الاول (ديسمبر) 1973 تحت الإشراف الأمريكي والسوفييتي، وشارك فيه كل من مصر والاردن واسرائيل، ولم يتم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضوره،<sup>164</sup> وانتهى مؤتمر جنيف ولم يتمخض عنه سوى التوصل الى اتفاق لفصل ووقف الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية في منطقة سيناء.<sup>165</sup>

<sup>162</sup> محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973 - 1975، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 42.

<sup>163</sup> إسرائيل تكشف عن مراسلات السادات وجولدا مائير، جريدة المصري اليوم، 17-1-2014،

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/377293>

<sup>164</sup> نايف أبو خلف وآخرون، دراسات فلسطينية: القضية الفلسطينية ما بين 1973-1991، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2011)، 164.

<sup>165</sup> الاتفاقية الثانية للفصل ما بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في سيناء، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1-9-

1975، [http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Second\\_interim\\_agreement.pdf](http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Second_interim_agreement.pdf)

وفي إطار مؤتمر جنيف الأول للسلام، فقد تم الاتفاق بين كل من الطرفين المصري والإسرائيلي في الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء بأنّ النزاع في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة، وإنما بالوسائل السلمية، كما وتؤكد الاتفاقية على عزم الطرفين التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم 338، كما وتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر، وبموجب هذه الاتفاقية تقدمت مصر إلى خطوط جديدة واستردت حوالي 4500 كيلو متر من أرض سيناء وأصبح الخط الأمامي للقوات الإسرائيلية على الساحل الشرقي لخليج السويس، وتم الاتفاق على تشكيل قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة، للقيام بوظائفها على النحو الوارد في الاتفاقية المصرية الإسرائيلية المعقودة في 18 كانون الثاني (يناير) 1974.<sup>166</sup>

ولهذه الاتفاقيات أهمية خاصة؛ فهي تشير إلى استبعاد الخيار العسكري مستقبلاً. ولعله يمكن الإشارة إلى أثر التوجهات المصرية الجديدة في إحداث تغيير في موقف القيادة الفلسطينية، وتجسد ذلك في تبني المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر في حزيران (يونيو) 1974، برنامج النقاط العشر في حزيران (يونيو) 1974 في القاهرة، والذي أشار إلى حق منظمة التحرير الفلسطينية أن تناضل "بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"، ولكن النقطة الأخيرة في البرنامج تقول: "على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف"،<sup>167</sup> وهذا هو التغيير الذي طرأ على موقف حركة التحرير

<sup>166</sup> المصدر السابق.

<sup>167</sup> برنامج النقاط العشر، مؤسسة ياسر عرفات: وثائق،

[http://www.yaf.ps/ya/main\\_documents\\_details.php?pid=53](http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=53)

الفلسطينية حين ذكرها لكلمة "تكتيك" التي تعني استخدام التفاوض والعملية السلمية كبديل للكفاح المسلح.

في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 1977 كانت زيارة السادات التاريخية لإسرائيل وإلقاء خطابه أمام الكنيست في القدس، لتكون هذه الزيارة علامة تحول بارزة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وقد جاء في نص خطاب السادات الذي ألقاه في الكنيست:

وإنني التمس العذر لكل من استقبل قراري عندما أعلنته للعالم كله، أمام مجلس الشعب المصري بالدهشة، بل أن البعض قد صورت له المفاجأة العنيفة، أن قراري ليس أكثر من مناورة كلامية للاستهلاك أمام الرأي العام العالمي (...). إنني التمس العذر لكل من أذهله القرار، أو تشكك في سلامة النوايا وراء إعلان القرار، فلم يكن أحد يتصور أن رئيس أكبر دولة عربية، تتحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأولى عن قضية الحرب والسلام في منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن يعرض قراره بالاستعداد على الذهاب إلى أرض الخصم، ونحن لا نزال في حالة حرب، (...). كما أنني كما سبق أن أعلنت من قبل - لم أتداول في هذا القرار مع أحد من زملائي - وإخوتي رؤساء الدول العربية، أو دول المواجهة.<sup>168</sup>

كان واضحاً هنا انفراد السادات باتخاذ القرار في السياسة الخارجية، حيث لم يشارك أحد من مستشاريه ومساعديه أو الأجهزة المعروفة في صناعة السياسة الخارجية، وكان صنع القرار محصوراً به.

بدأت مع كانون الثاني (يناير) 1978 اجتماعات اللجان السياسية المصرية والإسرائيلية كجزء من المفاوضات في القدس بحضور سايروس فانس؛ وزير الخارجية الأمريكي، وشهدت هذه الاجتماعات اختلافات حادة بين الجانبين حول كيفية تسوية القضية الفلسطينية، حيث حاولت إسرائيل إقناع الوفد المصري بإمكانية عقد اتفاق ثنائي مع مصر، وتوفير غطاء سياسي للرئيس السادات

<sup>168</sup> كلمة الرئيس محمد أنور السادات أمام الكنيست الإسرائيلي في 21 كانون أول 1977، الأرشيف الرقمي للرئيس محمد أنور السادات، <http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=650>



بالتوصل إلى بيان غامض بخصوص القضية الفلسطينية يكاد يطابق معطيات القرار رقم (242)، وذلك لحفظ ماء وجه الرئيس السادات، وأمام تعنت الجانب الإسرائيلي فيما يتصل بالقضية الفلسطينية وصعوبة التوصل لحل وسط، أصدر الرئيس السادات تعليماته باستدعاء الوفد المصري من القدس وقطع المباحثات.<sup>169</sup>

وعلى امتداد مفاوضات السلام المصري الإسرائيلي، ظل السادات يؤكد على حاجته الماسة إلى تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني، وأنه غير مستعد لتوقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل دون تقدم في حل الشأن الفلسطيني، إلا أن العديد من العوامل تجمعت لتحول دون تنفيذ رغبة السادات في الربط بين التقدم على المسار المصري والتقدم على المسار الفلسطيني.<sup>170</sup>

وكان السادات قد شدد في خطابه في الكنيست على ضرورة إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية؛ بقوله:

لم أجيء إليكم لكي أعقد اتفاقاً منفرداً بين مصر وإسرائيل، ليس هذا وارداً في سياسة مصر، فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل، وأي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل أو بين أيه دولة من دول المواجهة وإسرائيل فإنه لن يقيم السلام الدائم العادل في المنطقة كلها، بل أكثر من ذلك، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية فإن ذلك لن يحقق أبداً السلام الدائم العادل الذي يلح العالم كله اليوم عليه.<sup>171</sup>

وقال السادات في خطابه:

هناك أرض عربية احتلتها - ولا تزال تحتلها - إسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية..

<sup>169</sup> حسن نافعة، أسس ومركزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات-الجزيرة نت، 13-10-2011.

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118873617259806.htm>

<sup>170</sup> المصدر السابق.

<sup>171</sup> كلمة الرئيس محمد أنور السادات أمام الكنيست الإسرائيلي في 21-12-1977، الأرشيف الرقمي للرئيس محمد أنور

السادات، <http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=650>

القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام .. والتي كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحي للتعایش بين المؤمنین بالديانات الثلاث، وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القدس في إطار الضم أو التوسع، وإنما يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنین.<sup>172</sup>

حصر الاسرائيليون تصورهم لحل الموضوع الفلسطيني بفكرة الحكم الذاتي، وكانت هذه الفكرة حتى ذلك الوقت مجرد اجتهاد فردي لبعض القيادات الإسرائيلية. وقد جرى تبني هذه الفكرة في الاتفاقيات المصرية - الاسرائيلية وتحديداً بعد اجتماعات قمة كامب ديفيد التي أفضت إلى توقيع كل من الرئيس المصري محمد أنور السادات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، والرئيس الأمريكي جيمي كارتر، على اتفاقيتين في 17 أيلول (سبتمبر) 1978، تتضمن الأولى إطاراً للسلام في الشرق الأوسط بينما تتضمن الثانية إطاراً لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. وكانت صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين بمثابة صيغة مصرية إسرائيلية أمريكية، تعالج الشق الفلسطيني.<sup>173</sup>

وجاء في نص اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط المذكورة أنه:

ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل، تتضمن مشاركة للأردن، وانتخابات لسلطة حكم ذاتي، ثم تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل لإقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة وستتفاوض على صلاحياته (...). وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول

<sup>172</sup> المصدر السابق.

<sup>173</sup> حاتم صديق أبو غزالة، كامب ديفيد: تسوية ام تصفية، (نابلس: الصوت، 1980)، 44.

نهاية المرحلة الانتقالية، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة.<sup>174</sup>

وقد جاء في النص التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة (الخطاب الموقع من الرؤساء بتاريخ 26 آذار (مارس) 1979) أنه "إذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجري المفاوضات بين مصر وإسرائيل".<sup>175</sup>

من الواضح من هذه النصوص أن السادات لم يقرر فقط إبرام اتفاق مصري- إسرائيلي منفرد، ولكن اعطى نفسه صلاحية تقرير مستقبل القضية الفلسطينية نيابة عن الفلسطينيين والأردنيين.

تعد اتفاقية كامب ديفيد أول وثيقة من نوعها لإنهاء الصراع رسمياً بين دولة عربية وإسرائيل.<sup>176</sup> وقوبلت خطوة السادات بالرفض العربي بوضوح، حيث عدت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته؛ بأن هذا الاتفاق هو "أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948"، واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن السادات قد استسلم لمشروع مناحيم بيغن من خلال قبوله بالشروط التي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية والعربية، كما اتهمت السادات بالتواطؤ مع الأهداف الصهيونية من خلال إنكاره للحقوق الوطنية الفلسطينية والاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية.<sup>177</sup> وتقرر في مؤتمر القمة العربية في بغداد 1979 قطع العلاقات السياسية مع مصر، وجرى عزل مصر عن محيطها العربي، وتم تشكيل جبهة الصمود والتصدي والتي شملت سوريا، والعراق، وليبيا، والجزائر، واليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لمواجهة مشروع كامب ديفيد.<sup>178</sup>

<sup>174</sup> معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، وواشنطن، 26-3-1979، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

[http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty\\_of\\_peace\\_between\\_egypt.pdf](http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Treaty_of_peace_between_egypt.pdf)

<sup>175</sup> المصدر السابق.

<sup>176</sup> أبو غزالة، كامب ديفيد، 44.

<sup>177</sup> منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985-، (عمان: دار الجليل، 1986)، 38-

39.

<sup>178</sup> صلاح العقاد، السادات وكامب ديفيد: الاتفاقات وأصولها التاريخية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984)، 35.

أثار توقيع اتفاقية كامب ديفيد حملة واسعة من الإضرابات والمظاهرات والتتديد بها سواء على المستوى الشعبي في مصر، وعلى المستوى العربي، حيث شهدت الشوارع المصرية مظاهرات حاشدة عبرت عن سخط وغضب الجماهير المصرية من توقيع هذه الاتفاقيات.

على المستوى الرسمي ونتيجة لمعارضة وزير الخارجية آنذاك محمد إبراهيم كامل<sup>179</sup> لاتفاقية كامب ديفيد قام بتقديم استقالته، وأطلق اسم "مذبحة التنازلات" على اتفاقية كامب ديفيد،<sup>180</sup> وكتب في كتابه: "السلام الضائع في اتفاقات كامب ديفيد"، المنشور في بداية الثمانينيات أن: "ما قبل به السادات بعيد جداً عن السلام العادل"، وانتقد كل اتفاقات كامب ديفيد لكونها لم تشر بصراحة إلى انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية ولعدم تضمينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، حيث كتب للسادات خطاباً قال فيه:

إنك اذا وقعت على اتفاقية على أساس المشروع الأمريكي فسيكون حلاً منفرداً بكل المعايير (...) فالمشروع الأمريكي رسم الطريق الى سلام كامل بين مصر واسرائيل مستقلاً تماماً عما يجري في الضفة الغربية وغزة (...) وستكون النتيجة أن ينتهي الأمر الى معاهدة سلام بين مصر واسرائيل، فيما تبقى الضفة الغربية وغزة تحت قبضة اسرائيل.<sup>181</sup>

إضافة لقرار الدول العربية سالف الذكر في قمة عام 1979؛ التي رفضت كل ما صدر عن الاتفاقية وقطعت العلاقات السياسية مع مصر، تم تعليق عضوية مصر في المؤتمر الاسلامي وقطع المساعدات والمعونات الاقتصادية عن مصر، ولاحقاً اتخذت جامعة الدول العربية قراراً بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس احتجاجاً على الخطوة المصرية.<sup>182</sup>

<sup>179</sup> محمد إبراهيم كامل ولد في القاهرة عام 1927 وتوفي عام 2001، كان وزير الخارجية المصري 1977-1978، واستقال من منصبه في 16 أيلول (سبتمبر) 1978، أي قبل عشية التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في 17 أيلول (سبتمبر) 1978، حيث جاءت استقالته بعد خلافه مع الرئيس المصري السابق أنور السادات بخصوص توقيع المعاهدة بين مصر وإسرائيل.

<sup>180</sup> العقاد، السادات، 35.

<sup>181</sup> محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، (القاهرة: حزب التجمع الوطني التقدمي، 1978)، 6.

<sup>182</sup> محبوب، مصر، 497.

بالنسبة لموقف السادات من الرأي العام، فقد عبّر عنه من خلال شرح  
الاعتبارات التي قادتته للوصول لهذا الاتفاق، فقال في خطابه في 28 كانون ثاني  
(يناير) 1980، أمام مجلس الشعب (مستخدماً العامية):

وقبل أن يجف مداد هذه الاتفاقية وقبل أن يقرأها أئمة الشرك والجهالة  
بدأوا في الهجوم على مصر، وبدأوا في شتم ما لم يقرأوه بعد وكان حديثهم  
كما قلت لكم أنّ اسرائيل لن تفي بوعودها، وانه سراب كاذب، (...) بدأوا  
ترديد الشتائم والسخافات والجهالات، لا زالوا إلى يومنا هذا وعلى رأسهم  
منظمة التحرير، (...) لأنهم جميعاً بيتعاملوا من زمان وأيديهم في ايدين  
بعض ومخططاتهم ضد مصر كانت معلومة لنا، معلوم لهم أننا نحن نعلم  
كل هذا، إنهم الآن يرددوا أن مصر تتحدث عن الفلسطينيين، لا مصر  
في مفاوضات الحكم الذاتي لا تفعل إلا أن ترفع معاناة الاحتلال وأن  
يوضع زمن يقرر فيه الفلسطينيون مصيرهم بعد أن يتولوا أمورهم بدل ما  
تبقى العملية بلا زمن وبلا وقت وبلا نهاية وبلا تحديد (...) كما قال  
رئيس بغداد أنه اما سأل عن البديل قام قال والله بعد عشرين سنة نستنى  
عشرين سنة. لا احنا مصر مش عايزين نستنى عشرين سنة عشان نرفع  
الاحتلال عن كاهل الشعب الفلسطيني ونضعه على أول الطريق السليم  
ونحدد نهاية للمعاناة بخمس سنوات يتفق قبل أن تنتهي بسنتين على  
تقرير المصير بواسطة الفلسطينيين أنفسهم ومعنا جميعاً خلونا واضحين  
مع أنفسنا، لا يسأموا أبداً من التكرار ان مصر تتحدث باسم الفلسطينيين  
لا لشيء إلا لتغطية الجهل والعجز ولتغطية الحقد الذي ينفثوه ضد  
مصر".<sup>183</sup>

يعكس خطاب السادات التراجع عن الاصرار على الحل العربي؛ إلى  
الحديث عن مؤامرة على مصر من العرب أنفسهم، في إشارة لإعلاء العامل  
القومي المصري، حيث بيّن السادات في خطابه بأن العرب لم يدركوا أهدافه من

<sup>183</sup> خطاب الرئيس محمد أنور السادات في مجلس الشعب 1-28-1980، الأرشيف الرقمي للرئيس محمد أنور السادات،  
<http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=915>

توقيع الاتفاقية مع اسرائيل، وبزّر ذلك بأنه فرصة للفلسطينيين ليأخذوا فرصتهم في تقرير مصيرهم بدلاً من الانتظار الى ما لا نهاية كما ترغب الدول العربية الأخرى.

لقد كان اتباع السادات لطريق التسوية السلمية كما يرى محمد حسنين هيكل؛ بسبب حاجته لانقاذ الوضع الاقتصادي المصري بعد إخراج الاتحاد السوفييتي من الشرق الاوسط، وبالتالي لجأ للسلام للحصول على رضا المعسكر الغربي والحصول على المساعدات والدعم الأمريكي.<sup>184</sup>

وقد كان السادات يرى بأن مبادرة السلام ستكون بمثابة "هجوم سلام عربي" وليس تسوية للملف المصري الاسرائيلي فقط،<sup>185</sup> ولكن الاتفاق قد اعتبر بمثابة حل مصري - اسرائيلي منفرد على حساب القضية الفلسطينية، وما يؤكد ذلك ما قاله بيجن لكارتر بأن "السادات يمكن أن يأخذ لمصر بمقدار ما يعطي من فلسطين".<sup>186</sup>

كما بين السادات في حوارته مع الرئيس السوري حافظ الاسد أثناء زيارته الى دمشق في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977؛ لحواره بشأن نيته الذهاب الى القدس وتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل: "إن الناس قد تعبوا من الحرب، وأنا أيضاً تعبت".<sup>187</sup>

مما سبق، يمكن القول بأن توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد كان له الدور الكبير في تراجع دور مصر الاقليمي، ورغبة مصر بالانفصال عن القضايا العربية والانشغال بالشأن المصري الداخلي، وكل ذلك يعود للأبعاد التنموية المصرية الداخلية وتأثيرها على سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، وتجلّى ذلك كما تم ذكره في المساعدات الامريكية، واستعادة الاراضي المصرية مقابل تضييع الاراضي الفلسطينية، ولم يكن لمشهد الرأي العام العربي الراض للاتفاقية دوراً في التأثير على صناعة القرار في سياسة

<sup>184</sup> محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل - عواصف الحرب وعواصف السلام - الكتاب الثاني،

(القاهرة: دار الشروق، 1996)، 336.

<sup>185</sup> المصدر السابق، 363.

<sup>186</sup> المصدر السابق، 428.

<sup>187</sup> المصدر السابق، 364.

السادات، حيث أنه لم يكثرث بالرأي العام خصوصاً العربي، واتهم العرب بالتقصير والجهل والعجز.

كان نهج السادات منذ بداية استلامه للحكم هو استخدام الطريق السلمي والمفاوضات، واستخدام السياسة كأداة لحل الصراع مع إسرائيل واستخدام الأداة العسكرية (حرب 1973) لتهيئة الأجواء للحل السياسي. وقد تراجعت الشؤون الفلسطينية في سياسة مصر الخارجية في زمن السادات، وذلك بسبب تراجع تأثير القومية العربية التي كانت سائدة في زمن عبد الناصر، وصعود القطرية، حيث أنه قد قدم تنازلات لإسرائيل عندما قبل بتجزئة الانسحاب الى مراحل، وفصل بين الشقين المصري-الإسرائيلي، والفلسطيني-الإسرائيلي في الصراع.

## 2-4 حقبة مبارك.

بعد اغتيال الرئيس السادات في 6 تشرين الأول (أكتوبر) من عام 1981، استلم الرئيس محمد حسني مبارك<sup>188</sup> الحكم في مصر، وقد استكمل الرئيس مبارك عملية السلام مع إسرائيل التي بدأها السادات في مفاوضات كامب ديفيد، وبالتالي فقد كانت سياسة مبارك امتداداً لسياسة السادات، فقد صرح مبارك في حديث له: "ليس لدي أي جديد، ونحن في سبيلنا لمواصلة نفس السياسة، لذا لن أحاول التغيير، أو أحاول البدء في شيء جديد يتعلق بسياستنا، فالعجلة ستدور وهي مسألة استمرار".<sup>189</sup>

بقيت العلاقات العربية المصرية في توتر بسبب توقيع السادات على اتفاقية السلام مع إسرائيل، حيث بقيت عضوية مصر في جامعة الدول العربية

<sup>188</sup> محمد حسني السيد مبارك وشهرته حسني مبارك (ولد في 4 أيار 1928)، وهو الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية وصاحب أطول فترة حكم في المنطقة العربية، من 14 أكتوبر 1981، حتى تنحيه في 11 شباط 2011، تقلد الحكم في مصر رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة المصرية، ورئيساً للحزب الوطني الديمقراطي بعد اغتيال الرئيس أنور السادات في 6 تشرين أول 1981، تعتبر فترة حكمه (حتى تنحيه عام 2011) رابع أطول فترة حكم في المنطقة العربية.  
<sup>189</sup> احمد يوسف احمد، السياسة الخارجية المصرية: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، الأهرام الرقمي، مجلة السياسة الدولية، 1-7-1982، العدد(69)،

معلقة حتى عام 1989، وكان لذلك اثر كبير على صناعة السياسة الخارجية في مصر.<sup>190</sup>

لقد مرت القضية الفلسطينية في عهد مبارك بالعديد من الأحداث التي كان لها دور في التأثير على صناعة السياسة الخارجية المصرية، كان من ضمنها الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان وحصار بيروت عام 1982 من أجل إخراج قوات الثورة الفلسطينية منها، كما قامت الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام 1987، وتم توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993،<sup>191</sup> والانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، الى ملف المصالحة بعد الاقتتال الداخلي في قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية عام 2006.

## 2-4-1 حرب اسرائيل على لبنان عام 1982

قد يكون اجتياح إسرائيل للمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان عام 1982؛ بداية حقبة مختلفة بالنسبة للنظام المصري في التعامل مع القضية الفلسطينية، فقد تراجع اهتمام مصر بالقضية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، وفقدت مصر دورها الاقليمي في الوطن العربي، إلى أن قامت اسرائيل بشن الحرب على لبنان بهدف ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة هناك،<sup>192</sup> فقامت الحكومة المصرية بإدانة العدوان الاسرائيلي على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقامت بإيقاف الاتصالات السياسية مع اسرائيل لحين قيامها بسحب جيشها من الأراضي اللبنانية، وبدأت بعدها العلاقات الفلسطينية المصرية بالتحسن تدريجياً، حيث أعلن حسني مبارك بتاريخ 21 حزيران (يونيو) 1982 ترحيب مصر بإقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في

<sup>190</sup> محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه.. من المنصة إلى الميدان، (القاهرة: دار الشروق، 2012)، 153.

<sup>191</sup> اتفاقية أو معاهدة أوسلو، أو أوسلو 1، والمعروف رسمياً باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي، وهو اتفاق سلام وقعه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 أيلول 1993، بحضور الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون. وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية وأقررت هذا الاتفاق، وتعتبر اتفاقية أوسلو هي أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس.

<sup>192</sup> نايف أبو خلف، القضية الفلسطينية، 184-185.



القاهرة،<sup>193</sup> كما قامت مصر بسحب سفيرها من تل أبيب في 20 أيلول (سبتمبر) 1982، وقامت مصر بتحديد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في هيئة الأمم المتحدة عام 1982، والتي تتمثل في الحق في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وكذلك الحق في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وحق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض.<sup>194</sup>

أسهمت المواقف المصرية إبان حرب لبنان 1982 في التمهيد لعودة العلاقات المصرية الفلسطينية، خاصة أن حسني مبارك أكد بأن مصر ملتزمة بالاتفاقية بشقها الأول الذي يتعلق بالشأن المصري، أما بالنسبة للشق الثاني في الاتفاقية والمتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد أعلنت القيادة المصرية بأن الفلسطينيين أحرار بالأسلوب الذي يختارونه لحل مشكلاتهم بقيادة منظمة التحرير.<sup>195</sup>

كانت زيارة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات<sup>196</sup> بتاريخ 22 حزيران (يونيو) 1983، بعد حصار منظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس، هي أول زيارة لمصر منذ استلام مبارك للحكم، وإيداناً بعودة جديدة للعلاقات بين الطرفين، وقد قال عرفات في هذا المقام: "يجب أن تعود مصر إلى موقعها داخل المجموعة العربية. لا بد من الاعتراف بأن الظروف تغيرت في مصر منذ العام 1983. مطلوب الآن استراتيجية جديدة للتصدي لمحاولات تصفية القيادة الفلسطينية الحالية بكل ما تمثله".<sup>197</sup>

<sup>193</sup> وحيد عبد المجيد، لبنان وفلسطين والحرب السادسة: الموقف المصري من الغزو الإسرائيلي للبنان، السياسة الدولية، 1-10-1982، العدد (70)

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215314&eid=891>

<sup>194</sup> هيكل، مبارك وزمانه، 153.

<sup>195</sup> حسن ابو طالب، المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط: مواقف الدول العربية المشاركة: مصر-الأردن-سوريا-لبنان، السياسة الدولية، أكتوبر 1987، العدد (70)،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216268&eid=1499>

<sup>196</sup> ياسر عرفات (24 أغسطس 1929 - 11 نوفمبر 2004)، اسمه الحقيقي محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني وكنيته "أبو عمار". رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب في عام 1996. ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1969 كـثالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس المنظمة عام 1964، وهو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل المنظمة التي أسسها مع رفاقه عام 1959.

<sup>197</sup> غازي حسين، ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين، (دمشق: مطبعة الزرعي، 1999)، 140-149

في النصف الثاني من عام 1983، قامت مصر بدور هام من خلال الاعداد للمؤتمر الدولي الذي يختص بقضية فلسطين، والذي عقد في جنيف بمشاركة 137 دولة، وكان من بينها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل عن الشعب الفلسطيني، وقد تم الاتفاق على عقد مؤتمر السلام الدولي في الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة، والقائم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338.<sup>198</sup>

بذلت القيادة المصرية قصارى جهدها من أجل اشراك القيادة الفلسطينية في العملية السلمية، بهدف منح منظمة التحرير الفلسطينية الفرصة في المشاركة في العملية السلمية على أساس القرارين 242 و 338، وسحب اتهام الارهاب عن منظمة التحرير الفلسطينية، ومساعدتها في الحصول على القبول الدولي، وخصوصا من قبل الولايات المتحدة الامريكية، كما اقترحت مصر أن يكون هناك حوارات مع الولايات المتحدة الامريكية كمقدمة لبدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل.<sup>199</sup>

## 2-4-2 الانتفاضة الفلسطينية عام 1987.

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في 9 كانون الأول (ديسمبر) عام 1987، وعلى اثرها زاد الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية، حيث أدركت مصر ضرورة إيجاد تسوية سلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وذلك من خلال دعمها لإقامة مؤتمر دولي تحضره كافة الأطراف العربية والإسرائيلية في المنطقة للبحث والتفاوض بين الجانبين لإيجاد تسوية سلمية للصراع في المنطقة، على أن يقوم مجلس الأمن الدولي والدول الدائمة العضوية فيه بلعب دور رئيسي في الإشراف على المفاوضات، مستمداً قراراته من قراري 242 و 338 الصادرين عن مجلس الأمن، وقد دعت

<sup>198</sup> ابو طالب، المؤتمر الدولي، 94.

<sup>199</sup> ابو خلف، القضية الفلسطينية، 195-199.

مصر إلى تشكيل لجنة تحضيرية مكونة من الدول الدائمة العضوية للتمهيد لهذا المؤتمر.<sup>200</sup>

نجحت مصر بعد جهود كثيفة في التوصل الى فتح حوار مباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة في كانون اول (ديسمبر) 1988 وشكل ذلك مرحلة جديدة في ملف السلام في الشرق الاوسط، كما قام الرئيس مبارك بطرح خطة للسلام ذات النقاط العشر في حزيران (يونيو) 1989 لتكون أساساً لعملية التفاوض للوصول الى سلام شامل، ونصت خطة مبارك على ضرورة حل القضية الفلسطينية وفقا لقراري مجلس الامن 242 و 338، وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين، كما نصت على مبدأ الأرض مقابل السلام، ووقف كافة الانشطة الاستيطانية الاسرائيلية، كما رحبت مصر بمبادرة وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر في تشرين أول (اكتوبر) 1989، والتي أكدت على ضرورة الحوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين، باعتبارها الخطوة الأولى للتوصل الى سلام في المنطقة.<sup>201</sup>

## 2-4-3 العملية السلمية واتفاقية أوسلو

كانت مصر داعمة وحاضرة لتوقيع اتفاق أوسلو؛ اتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وإعلان المباديء، الذي وقع في البيت الأبيض في واشنطن بتاريخ 13 ايلول (سبتمبر) 1993، بعد مفاوضات سرية فلسطينية - اسرائيلية في النرويج.<sup>202</sup>

استمرت مصر في دعم وتسهيل المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، وكان لها دور بارز لإنجاز وتوقيع بروتوكول القاهرة في آب (أغسطس) 1995، والذي تضمن نقل عدد من الصلاحيات للسلطة الفلسطينية، وفي مدينة طابا المصرية جرت مباحثات اتفاقية طابا-اسلو 2، ولكن تم التوقيع عليها رسميا في

<sup>200</sup> ليزا تراكي، "قبل الطوفان: تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة تمهيدا للانتفاضة"، أفاق فلسطينية (جامعة بيرزيت)، العدد 5 صيف 1990، 27-57.

<sup>201</sup> المصدر السابق.

<sup>202</sup> احمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أسلو الى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005،

واشنطن بحضور الرئيس حسني مبارك، بتاريخ 28 أيلول (سبتمبر) عام 1995، واعتبر بمثابة اتفاق أوسلو 2؛ وهو الاتفاق المرحلي لتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني، وتطبيقاً لهذا الاتفاق تم الانسحاب الإسرائيلي من المدن الكبرى في الضفة الغربية وهي جنين، طولكرم، نابلس، بيت لحم ثم قلقيلية ورام الله.<sup>203</sup>

استمر الجهد المصري للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، حيث قامت مصر بمبادرة سلام بالمشاركة مع فرنسا في كانون الثاني (يناير) عام 1998، وقام كل من الرئيس مبارك والرئيس الفرنسي آنذاك جاك شيراك بالدعوة إلى مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بسبب التعثر الحاصل في عملية السلام عن طريق الجهود الأمريكية، وإيجاد آلية جديدة تضمن تنفيذ القرارات الناتجة وفقاً لمؤتمر مدريد، القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام.<sup>204</sup>

#### 2-4-4 الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000-2004.

شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية توتراً مع اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول (سبتمبر) 2000، وتصاعد العنف الإسرائيلي بعد وصول أرئيل شارون<sup>205</sup> إلى رئاسة الحكومة في شباط (فبراير) 2001، وزاد التوتر إثر استجابة الحكومة المصرية لضغوط الرأي العام المصري الذي دعا القيادة المصرية خلال مظاهرات قامت بها عدة فئات سياسية وشعبية تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب المجازر التي تقوم بارتكابها ضد الشعب الفلسطيني، فقام الرئيس حسني مبارك باستدعاء السفير المصري من إسرائيل في 21 تشرين ثاني

<sup>203</sup> نص اتفاق اسلو، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، 880-870.

<sup>204</sup> دعا إلى "مؤتمر قمة عربي لإنقاذ عملية السلام". عرفات يطالب واشنطن بمواصلة دورها رغم فشل روس، الحياة، 17-9-1998.

<sup>205</sup> أرئيل شارون (26 شباط 1928 - 11 كانون ثاني 2014)، استلم منصب رئيس وزراء إسرائيل عام 2001، كان له دور عسكري كبير في الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982. وقد اضطر سنة 1983 إلى الاستقالة من منصب وزير الدفاع بعد أن قررت اللجنة الإسرائيلية القضائية الخاصة للتحقيق في مذبحه صبرا وشاتيلا أنه لم يفعل ما يكفي للحيلولة دون المذبحة، في يناير 2006 دخل في الحالة الخضرية الدائمة لأكثر من ثماني سنوات، بعد جلطة دماغية، وقد توفي في 11 كانون ثاني 2014 عن عمر يناهز 86 عاماً.

(نوفمبر) 2000 احتجاجاً على قيام إسرائيل باستخدام القوة المفرطة تجاه الفلسطينيين.<sup>206</sup>

أدانت مصر الحصار الإسرائيلي للرئيس ياسر عرفات، ودعت الى السماح له بالحركة.<sup>207</sup>

على إثر إعادة اجتياح المدن الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، عملت مصر ومن خلال رئيس المخابرات العامة عمر سليمان<sup>208</sup> على عقد مجموعة من الحوارات المصرية الفلسطينية، والحوارات الفلسطينية - الفلسطينية تحت عنوان رئيسي سمي بالحوار السياسي، وكيفية الخروج من المأزق الراهن، واستطاعت الوساطة المصرية الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على هدنة أحادية بدأت في 29 حزيران (يونيو) 2003، ولكنها انهارت بسبب عدم تجاوب شارون.<sup>209</sup>

يلاحظ أن مصر قد حافظت على قنوات اتصال فلسطينية وأخرى مع إسرائيل، فلذلك استطاعت أن تواصل مساعيها من أجل الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على مشروع آخر للهدنة، وفي جولة الحوار التي عقدت في القاهرة في كانون ثاني (يناير) 2003، قدمت مصر ورقة عمل تتضمن أربعة قضايا أساسية لإتاحة الفرصة أمام السلطة الفلسطينية للتوصل لوقف إطلاق النار مقابل التزامات إسرائيلية محددة، إلا أن حماس والجهاد الإسلامي والجيبة الشعبية والصاعقة والجيبة الشعبية - القيادة العامة، رفضت الموافقة على التوصية المصرية بأن يتضمن البيان الختامي الإعلان عن التزامات متبادلة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ودعوة القيادتين المصرية والإسرائيلية للتحرك

<sup>206</sup> مصر تستدعي سفيرها في تل أبيب احتجاجاً على ممارساتها ضد الفلسطينيين، الشرق الأوسط، 22-11-2000.

<sup>207</sup> الزعماء يتوافدون على بيروت وحضور عرفات لم يحسم، موقع الجزيرة نت،

<http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/322579a3-e943-45b1-b3f8-93c8e53fce67>

<sup>208</sup> عمر محمود سليمان: عسكري وسياسي مصري (2 تموز 1936 - 19 تموز 2012)، نائب رئيس جمهورية مصر العربية من 29 كانون ثاني 2011، حتى 11 شباط 2011، كان يرأس جهاز المخابرات العامة المصرية منذ 22 كانون ثاني 1993 حتى تعيينه نائباً للرئيس عام 2011.

<sup>209</sup> حوار القاهرة يدرس ورقة عمل مصرية عن القيادة الموحدة، الحياة، 5-12-2003.

لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وهكذا انتهت جولة الحوار دون صدور أي بيان ختامي أو إعلان سياسي.<sup>210</sup>

شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية تحسناً خلال عام 2004، بعد أن كانت قد ان انتهت الانتفاضة، حيث أجريت اتصالات سياسية عديدة انتهت بإعادة السفير المصري إلى إسرائيل في شباط (فبراير) 2005، كما قامت مصر بجهود ومساعي حثيثة أدت إلى اقرار خطة خارطة الطريق الدولية التي تتضمن رؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية، والتي كانت من المفترض ان تقود الى اقامة الدولة الفلسطينية بحلول عام 2005، وتبنتها اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الاوسط، وهذه تعتبر تطورات تمثل نقلة نوعية وتحسناً في العلاقات بين مصر وإسرائيل.<sup>211</sup>

وعلى صعيد تحسن العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل، فقد تم توقيع اتفاقية تجارية بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة؛ سميت بـ"الكويز" وهي اختصار لعبارة (Qualified Industrial Zones)؛ أي المناطق الصناعية المؤهلة، وهي اتفاقية تجارية وقعت في القاهرة في 14 كانون الأول (ديسمبر) 2004 بين مصر وإسرائيل والأردن والولايات المتحدة الأمريكية، وكان قد أقرها الكونغرس الأميركي في عام 1996 بهدف دعم عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتسمح لمصر والأردن بتصدير منتجات إلى الولايات المتحدة معفاة من الجمارك ما دامت تحتوي مدخلات إنتاج قادمة من إسرائيل.<sup>212</sup>

## 2-4-5 وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عام 2004

بعد وفاة الرئيس الفلسطيني عرفات عام 2004، نعاه الرئيس المصري مبارك ووصفه بأنه كان مناضلاً ضد الاحتلال وساعياً للسلام، وقد تقدمت القيادة الفلسطينية بطلب من مصر لاستضافة مراسم تشييع ياسر عرفات، وذلك تقديراً

<sup>210</sup> المصدر السابق.

<sup>211</sup> عبد العليم محمد، تسوية الصراع العربي الاسرائيلي: دور مصر الاقليمي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997)، 22.

<sup>212</sup> اتفاقية الكويز، موقع الجزيرة نت، 1-12-2005،

للدور المصري البارز في القضية الفلسطينية، وحتى يتمكن القادة والرؤساء العرب من المشاركة في المراسم، وقد تقدم التشييع الرئيس مبارك وعدد كبير من القادة وكبار المسؤولين في العالم.<sup>213</sup>

خلف محمود عباس الرئيس ياسر عرفات وقام بتوقيع "اتفاقية القاهرة" بتاريخ 17 اذار (مارس) 2005، والتي كانت برعاية مصر وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً فلسطينياً، حيث اتفق الطرفان الفلسطيني والمصري على اعادة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التوافق عليها لضم كافة الفصائل الفلسطينية، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تتكون من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العاميين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويتم الدعوة لاجتماعات اللجنة من قبل رئيس اللجنة التنفيذية، والتوافق على إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، والحفاظ على مناخ التهدئة الذي كان سائداً مع الاحتلال.<sup>214</sup>

ولكن اتفاق إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لم يطبق، ولم يتم عقد أي اجتماع للجنة المكلفة بهذه المهمة طوال عهد مبارك، وقد تم انعقاد أول لقاء للجنة في القاهرة بعد 6 سنوات ونصف، وتحديداً بتاريخ 22 كانون أول (ديسمبر) 2011.<sup>215</sup>

## 2-4-6 فوز حركة "حماس" في انتخابات 2006

تم اجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثاني (يناير) 2006، واسفرت عن فوز كتلة التغيير والاصلاح الممثلة لحركة حماس بما مجموعه 76 مقعداً، وتليها حركة فتح التي حصلت على ما مجموعه 43 مقعداً.<sup>216</sup>

رفضت الفصائل الفلسطينية باستثناء "الجهة الشعبية لتحرير فلسطين" المشاركة في حكومة تقودها حماس،<sup>217</sup> وقد تعرضت الحكومة التي قادتها حماس

<sup>213</sup> القاهرة تودعه رسمياً... وجزارات رمزية في غزة وكل المخيمات، جريدة الوسط،

<http://www.alwasatnews.com/mobile/news-422930.html>

<sup>214</sup> النص الحرفي لاعلان اتفاق القاهرة الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 17-3-2005، وكالة الأنباء والمعلومات

الفلسطينية (وفا)، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894>

<sup>215</sup> هاني المصري، إعادة بناء المنظمة: الضرورة والامكان، جريدة السفير-ملحق فلسطين، العدد 37.

<sup>216</sup> حماس تحقق فوزاً ساحقاً وتستعد لتشكيل الحكومة الفلسطينية، القدس العربي، 27-1-2006.

الى حصار دولي، وحصل ما سمي بالاحتلال الفلسطيني، والذي بلغ ذروته في حزيران (يونيو) 2007، وأسفر عن سيطرة كاملة لحركة حماس عسكرياً على غزة.<sup>218</sup>

وصف مبارك ما جرى في غزة بأنه انقلاب على الشرعية الفلسطينية، وأكد دعم بلاده لشرعية السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن وحكومته، وقررت مصر سحب سفيرها لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والبعثة الدبلوماسية من غزة إلى رام الله، في تأكيد من الحكومة المصرية على شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>219</sup>

استمر دور الوسيط المصري في رعاية الحوار الفلسطيني بين حركتي "فتح" و"حماس" والفصائل الفلسطينية الأخرى، كما وصل دور مصر الى تقديم المقترحات، والحوار والمخارج، وممارسة الضغوط، وهذا ما أكده عمرو سليمان، مدير المخابرات المصرية العامة، بعد فشل جولة الحوار الخامسة بين حركتي فتح وحماس في آذار (مارس) 2009، حيث قال "أن مصر ليست مكاناً للضيافة فقط، وإنما هي صاحبة دور ومسؤولية، وبأن على الأطراف أن تتدبر أمورها قبل موعد جولة الحوار القادمة"، معتبراً أن عدم اتفاق الطرفين سيدفع مصر نحو فرض الاتفاق عليهما.<sup>220</sup>

## 2-4-7 موقف مصر من الحرب على غزة 2008

شن جيش الاحتلال الاسرائيلي عملية عسكرية ممتدة على قطاع غزة في فلسطين من يوم 27 كانون أول (ديسمبر) 2008 إلى 18 كانون الثاني (يناير) 2009 بعد انتهاء تهدة دامت ستة أشهر كان قد تم التوصل إليها بين حركة "حماس" من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى برعاية مصرية في تموز (يوليو) 2008، وتم

<sup>217</sup> الجبهة الشعبية تقرر المشاركة وبقية الفصائل ترفض حماس تنتهي من تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة وتعرضها علي أبو مازن اليوم، جريدة الاهرام، 19-3-2006،

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2006/3/19/ARAB1.HTM>

<sup>218</sup> عباس يقرر اقالة هنية وتشكيل حكومة لانفاذ الطوارئ ويلمح لانتخابات مبكرة، حماس ترفض قراراته وتعلن تحرير غزة..، القدس العربي، 15-6-2007.

<sup>219</sup> مبارك: نتابع عن قرب تداعيات انقلاب حماس على الشرعية في غزة، جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 24-6-2007.

<sup>220</sup> طلال عوكل، الحوار الفلسطيني... أين عليه أن ينتهي؟ صحيفة البيان الإماراتية، 4-7-2009.



خرق التهدة من قبل الجانب الإسرائيلي وعدم التزامه باستحقاقاته من التهدة؛ من حيث رفع الحصار الذي يفرضه على القطاع وبالتالي عدم قبول حركة "حماس" لتمديد التهدة.<sup>221</sup>

قامت أجهزة الأمن المصرية بشن حملة اعتقالات للمتظاهرين المصريين الذين نددوا بالجرائم الاسرائيلية وطالبوا بطرد السفير الاسرائيلي من مصر، وكان أغلب المتظاهرين ينتمون لقوى المعارضة، وخصوصا لجماعة الإخوان المسلمين،<sup>222</sup> وقد لعب الرأي العام دوراً في التأثير على الموقف الرسمي المصري حينها، حيث أدانت القيادة المصرية الحرب على غزة، وطالب مبارك إسرائيل بوقف العدوان، وبيّن أن إسرائيل هي المسؤولة عن تأمين حدودها بما فيها الحدود مع قطاع غزة، وفي نفس الوقت قام بتوجيه النقد الى حركة "حماس"، واعتبرها المسؤولة عن انهيار الهدنة مع إسرائيل بسبب اطلاقها للصواريخ للاستحواذ على معبر رفح.<sup>223</sup> وجاء هذا النقد بعد أن كشف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" عن قيام الحركة بعرض فكرة الاشراف على معبر رفح بالتعاون مع كل من مصر والسلطة الفلسطينية واوروبا.<sup>224</sup>

قام وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط بلوم حركة "حماس"، وقام بتحميلها مسؤولية ما يحدث في قطاع غزة، حيث قال في تصريح له لوكالات الأنباء: "قامت مصر بتحذير حماس منذ فترة طويلة بأن إسرائيل ستقوم بالرد بهذا الأسلوب"، وأضاف قائلاً: "فليتحمل اللوم هؤلاء الذين لم يولوا هذا التنبيه أهمية"<sup>225</sup> قاصداً "حماس"، وفي ذات الوقت قال المتحدث باسم حماس فوزي برهوم: "إن هذه الغارات مجزرة في حق الشعب الفلسطيني" وقال: "إن

<sup>221</sup> حماس تنذر إسرائيل بقرب انتهاء التهدة وترفض تجديدها، قناة العربية، 14-12-2008.

<http://www.alarabiya.net/articles/2008/12/14/61958.html>

<sup>222</sup> انتفاضة المصريين ضد محرقة غزة تتصاعد، القدس العربي، 13-4-2009.

<sup>223</sup> مبارك يتهم حماس بالسعي الى الاستحواذ على معبر رفح، القدس العربي، 13-4-2009.

<sup>224</sup> ومشعل يرد: عرضنا صيغة رابعة لادارة المعبر ودماء شهداء الحصار في رقاب العرب والمسلمين، القدس العربي،

13-4-2009.

<sup>225</sup> Egypt Lays Blame on Hamas, Yedioth Ahronoth, 27-12-2008.

<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3645195,00.html>

مصر أبلغت الحركة قبل يومين بأنه لن يكون هناك هجوم إسرائيلي على غزة".<sup>226</sup>

في عام 2009، وبعد حرب غزة، ساهمت مصر برعاية جولات المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وفي تشرين أول (أكتوبر) 2009، قامت مصر بالخروج بورقة اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني 2009<sup>227</sup> قدمتها للطرفين للتوقيع عليها، وقد وافقت عليها "فتح"،<sup>228</sup> ولكن "حماس" رفضت التوقيع على الاتفاقية لأنها تختلف عما تم الاتفاق عليه في محاضر الجلسات.<sup>229</sup>

أدت الخلافات في الآراء بين "فتح" و"حماس" الى قيام مصر بتجميد جهودها في ملف المصالحة وأصرت على عدم النقاش في ورقة المصالحة، وبقيت الأمور معلقة الى أن التقى وزير المخابرات المصرية "عمر سليمان" برئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" في مكة بتاريخ 19 ايلول (سبتمبر) 2009، وطالبه بالتوقيع على ورقة المصالحة، وتم اعطاء الموافقة المصرية على استكمال الحوار بين حركتي "حماس" و"فتح" للتوصل الى اتفاق بخصوص الورقة المصرية، ولكن لم يتوصل الطرفان الى اتفاق ولم يتم توقيع ورقة المصالحة كما لم يتم تطبيقها.<sup>230</sup>

انتهى حكم الرئيس مبارك بعد أن أصدر البيان رقم 1 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ 11 شباط (فبراير) 2011، حيث تخلى مبارك عن منصب رئاسة الجمهورية المصرية، واستلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد.<sup>231</sup>

<sup>226</sup> الإدانات الفلسطينية للمجزرة متواصلة ومسيرات بالصفة للتنديد، الجزيرة نت، 27-12-2008.

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/12/27/>

<sup>227</sup> النص الحرفي لاتفاقية المصالحة المقترحة من جمهورية مصر العربية لإنهاء الانقسام الفلسطيني، الحياة الجديدة، تشرين أول (أكتوبر) 2009،

<http://www.alhayat-j.com/files/paper.pdf>

<sup>228</sup> فتح تقبل مقترحا مصرياً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتنتظر موافقة حماس، صحيفة العرب، 14-9-2009.

<sup>229</sup> دمشق: وفدان من حماس وفتح يبحثان ملف المصالحة، جريدة الأيام، العدد 5280، 2010/9/25

<sup>230</sup> عمر سليمان التقى مشعل في مكة وطالبه بالتوقيع على ورقة المصالحة، صحيفة المصري اليوم، 19-9-2010.

<sup>231</sup> الجيش المصري يصدر البيان رقم 1. قناة الجزيرة، 10-2-2011.

<http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/dafa5218-6869-4b65-987c-ddf0b49d23b2>

وبشكل عام، يمكن القول إنّ مصر التزمت في عهد مبارك باتفاق السلام مع إسرائيل، ولعبت دوراً كبيراً تجاه ملف التسوية وعملية السلام مع إسرائيل، وكان هذا الملف من أولويات سياسة مصر الخارجية في عهد مبارك، حيث أعطى نظام حسني مبارك الصراع العربي الإسرائيلي اهتماماً جوهرياً في العملية السلمية على المسار الفلسطيني والوساطة مع الإسرائيليين من خلال رعاية العديد من المؤتمرات والاجتماعات الإسرائيلية الفلسطينية، وقد اعتبر نظام مبارك أن خيار التسوية والحل السلمي هو الحل الوحيد لانتهاء الصراع مع إسرائيل، حتى لا يكون هناك أي احتمال لوقوع حروب عربية إسرائيلية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقليمي واستعادة الحقوق العربية المشروعة.<sup>232</sup>

بالنسبة لملفات العمل السياسي، فقد تولى مسؤوليتها جهاز المخابرات العامة المصرية برئاسة اللواء عمر سليمان الذي تولى هذا المنصب ما بين 2003-2011، والذي لعب دوراً رئيسياً في تفعيل ملف المصالحة، فعقدت في القاهرة معظم الاجتماعات التي تناقش موضوع المصالحة، وذلك لعدة أسباب كان من أهمها ارتباط القضية الفلسطينية لدى القيادة المصرية بحالة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الداخلي لمصر، فحرصت مصر على تأمين حدودها الشمالية الشرقية، والسبب الآخر؛ بما أنه لا يمكن للفصائل تجاوز مصر سياسياً وجغرافياً، فقد وضعت السياسة المصرية في عهد الرئيس السابق حسني مبارك ثقلها لمصالحة الأطراف الفلسطينية حفاظاً على أمنها القومي، وتعددت طرق مصر المستخدمة للضغط بهدف إتمام المصالحة سواءً بإغلاق معبر رفح أو منع السفر للقيادات الفلسطينية في غزة، ما دفع حركة حماس إلى اعتبار هذا الضغط موجهاً إليها بحكم أنها جزء من الإخوان المسلمين، واتهمت القيادة المصرية بالانحياز والوقوف مع حركة فتح في مواجهة حركة حماس.<sup>233</sup>

<sup>232</sup> حسن أبو طالب وآخرون، الجوانب السياسية لعملية التسوية، دور مصر الاقليمي، 1990-1995، في عبد العليم محمد محرراً، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي: دور مصر الاقليمي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997)، 24.

<sup>233</sup> أشرف المبيض، المصالحة الفلسطينية ما بين رئاسة مبارك ومرسي، وكالة معا الاخبارية، 5-2013.

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=592248>

شهدت حقبة مبارك صعوداً في تأثير دور الرأي العام على صناعة القرار في السياسة الخارجية، وخصوصاً المظاهرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني، والمطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

**باستعراض المحطات السابقة منذ العهد الملكي يمكن القول إنّ السياسة الخارجية المصرية إزاء المسألة الفلسطينية شهدت العديد من المحطات والأحداث والتغيرات، وخصوصاً بحكم العوامل والمحددات التي لعبت دوراً في التأثير على الموقف المصري من القضية الفلسطينية، وتحديد العوامل الأيدولوجية والجغرافيا السياسية، والمحددات الاقتصادية، بالإضافة إلى باقي العوامل المتعلقة بصانع القرار المصري.**

برز العامل الديني الإسلامي في بداية العلاقة بين مصر وفلسطين باعتباره المحرك الأساس لمساندة مصر للقضية الفلسطينية، وبعد ذلك ظهر العامل القومي العربي كمؤثر في صناعة القرار تجاه القضية الفلسطينية، ومن ثم بدأت العلاقة تتخذ شكلاً مختلفاً من حيث خوف مصر على أمنها الداخلي وبالتالي فقد أصبح العامل الجغرافي والسياسي يتحكم في علاقة مصر واهتمامها بالقضية الفلسطينية، بحكم الجوار الجغرافي. كما كان للرأي العام دوراً كبيراً في التأثير والتضامن مع القضية الفلسطينية، وفي مرحلة الربيعيات؛ بدأت مصر تدرك دورها المحوري كحاضنة للقضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية، بالرغم من انشغالها بشؤونها الداخلية، وبقي عامل الرأي العام يلعب دوراً في التأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية، وخصوصاً بعد حرب عام 1948، حيث شاركت الدول العربية في الحرب ليس فقط دفاعاً عن القضية الفلسطينية، بل لأن ذلك من مصلحة مصر الداخلية، ما يعني أيضاً تأثير الجغرافيا السياسية كمحدد في صناعة القرار، وخصوصاً بعد إدراك مصر لخطر الوجود الصهيوني بالقرب منها.

في مرحلة ما بعد حرب 1948 تزايد تأثير الخلافات العربية - العربية على المواقف من القضية الفلسطينية؛ ومن ذلك الخلاف بشأن إبراز كيان

فلسطيني مستقل "حكومة عموم فلسطين"، والتنافس بين مصر والأردن على حق الوصاية على الضفة الغربية وغزة.

قام ضباط في الجيش المصري أبرزهم جمال عبد الناصر بالسيطرة على الحكم في مصر عام 1952، وكان عبد الناصر الذي تولى القيادة عام 1954؛ يحمل الفكر القومي، حيث اعطى القضايا العربية اهتماما كبيرا في سياسة مصر الخارجية، وخصوصا القضية الفلسطينية، لكنه تأرجح بين دعم العمل المسلح الفلسطيني ضد اسرائيل، وبين رفض ذلك، وكان ذلك بسبب ضعف العوامل الاقتصادية المصرية الداخلية، الى ان قام بالتحالف مع المعسكر الاشتراكي، حيث حصل على السلاح والدعم السوفييتيين في وجه المعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية، والذي يدعم اسرائيل، كما كان له دورا في ابراز وانشاء كيان فلسطيني مستقل (منظمة التحرير الفلسطينية). وبعد ذلك، فقد تعرض العرب الى انتكاسة في حرب عام 1967، مما ادى الى تغيير سياسة مصر عبد الناصر؛ والذي كان يتخذ السلاح والعمل الثوري كوسيلة لحل القضية الفلسطينية واسترجاع الحقوق، فقبل بقرار 242، وبذلك أصبح يقبل باستخدام الوسائل السلمية لحل الصراع.

بعد استلام السادات للحكم في مصر، عام 1970، فقد كان خياره الوسائل السلمية لحل الصراع العربي الاسرائيلي، وكان من الواضح في سياسته تغليب القضايا والمصالح المصرية الداخلية على الشؤون العربية، وتجلي ذلك بعد حرب 1973، حيث انتهج الوسائل السلمية لحل الصراع بتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد 1978، والتي ظهر فيها أولوية استرجاع الحقوق المصرية مع تأجيل أو التغاضي عن حل الشق الفلسطيني في الصراع، والتتصل من المسؤولية تجاه القضايا العربية، كما شهدت مرحلة السادات تغيرا في موقف الفصائل الفلسطينية الأساسية، والتي اصبحت تقبل بالتفاوض واستخدام العملية السلمية كبديل أو رديف للكفاح المسلح.

في عهد مبارك منذ عام 1980، فقد حافظ على معاهدة السلام التي بدأها السادات، وأبقى على العلاقات المصرية مع اسرائيل وقام بتطويرها من

خلال عقد اتفاقيات اقتصادية عام 2004، وفي نفس الوقت عمل على تحسين العلاقات المصرية الرسمية مع الفلسطينيين، حيث سعى إلى وقف العدوان الاسرائيلي عن منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام 1982، وكان للرأي العام المصري دوراً في الضغط على الحكومة المصرية، حيث قامت مصر باستدعاء سفيرها لارضاء الرأي العام، كما لعبت مصر في عهد مبارك دوراً في الوساطة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي للتوصل الى حلول باستخدام الطرق السلمية طوال مرحلة حكم مبارك، اضافة الى دورها في انتقاد السياسات الاسرائيلية في الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام 1987، وقد ظل الرأي العام المصري يلعب دوراً في التأثير على سياسة مصر الخارجية، حيث ضغط على القيادة المصرية أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، وقامت باستدعاء سفيرها من اسرائيل.

اتخذ الملف الفلسطينية الطابع الامني، حيث كان المسؤول عنه هو جهاز المخابرات المصرية، وذلك لضمان أمن الحدود المصرية مع كل من اسرائيل وفلسطين، أما بخصوص العلاقة بين مصر وحركة "حماس"؛ فقد لعبت مصر دوراً في رعاية الحوار الفلسطيني بين منظمة التحرير وحركة "حماس".

## الفصل الثالث: القضية الفلسطينية إبان ثورة يناير 2011.

### مقدمة

قامت الثورة المصرية في 25 كانون الثاني (يناير) 2011، بعد أن شهدت بلدان عربية بدءاً من نهاية عام 2010؛ تحركات شعبية احتجاجية ضد أنظمة الحكم والاضلاع السائدة، مما أدى الى الاطاحة بالرئيس المصري "محمد حسني مبارك" في 11 شباط (فبراير) 2011. وقد كان الشعار الأكثر شهرة أثناء هذه التحركات الشعبية هو "الشعب يريد اسقاط النظام".<sup>234</sup>

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مدى حضور القضية الفلسطينية أثناء الثورة المصرية التي وقعت في 25 كانون الثاني (يناير) 2011، والوقوف على أهم الأحداث التي كانت فيها القضية الفلسطينية حاضرة، مثل مظاهرات التضامن مع غزة وأحداث ذكرى النكبة والمظاهرات أمام السفارة الاسرائيلية في مصر، وسيتم تتبّع هذه الأحداث حتى الوصول إلى الانتخابات البرلمانية المصرية التي عقدت في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، وأسفرت نتائجها عن فوز حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين بأغلبية مقاعد مجلس الشعب المصري بتاريخ 21 كانون الثاني (يناير) 2012، بالإضافة إلى التطرق للموقف الاسرائيلي من الثورة المصرية.

### 3-1 القضية الفلسطينية في المظاهرات والحركات الشعبية المصرية:

لا شك أن المتظاهرين في مصر قد كانوا منشغلين في شؤونهم الداخلية، حيث أن القضية الفلسطينية قد غابت إلى حد كبير عن الشعارات التي تم ترديدها في الثورة، وكانت الأولويات الداخلية هي الأساس، ولكن هناك ما يدل على أن الصراع العربي الاسرائيلي قد كان حاضراً في ذهن وشعارات المتظاهرين، وعلى سبيل المثال تم رفع شعارات موجهة للرئيس مبارك: "كلموه بالعبري.. ما يفهمش عربي"، و "يا مبارك يا مبارك.. تل أيبب في انتظارك"، كما استخدم المتظاهرون

<sup>234</sup> المدني وعبد الإله، الربيع العربي.

نجمة داوود في اللوحات التي رفعوها في المظاهرات، ولكن كان اهتمام المتظاهرين المصريين منصباً بالدرجة الأولى على الشؤون الداخلية المصرية، وعلى سبيل المثال؛ عندما قام أحد الشخصيات الإسلامية بانتقاد إسرائيل وهتف ضدها "الشعب يريد إسقاط إسرائيل"، رفض المتظاهرون ذلك التحول في موضوع الهتافات وهتفوا "الشعب يريد إسقاط النظام"،<sup>235</sup> ما يعكس انشغال المتظاهرين بشؤون مصر الداخلية.

### 3-1-1 المظاهرات امام السفارة الاسرائيلية (قصف غزة 2011):

في 8 نيسان (ابريل) 2011، قام مجموعة من المصريين بالتظاهر (قدروا بالمئات) أمام السفارة الاسرائيلية بالجيزة للمطالبة بطرد السفير الاسرائيلي احتجاجاً على قيام اسرائيل بشن غارات جوية على غزة في 7 نيسان (ابريل) 2011، وقد أكد المتظاهرون على "وقوف الشعب المصري بكامل قواه بجانب الاخوة الفلسطينيين حتى ينالوا حريتهم ويعلنوا دولتهم".<sup>236</sup>

وذكرت صحيفة القدس العربي أن نحو 3000 مصري قاموا بالتظاهر أمام السفارة الاسرائيلية في القاهرة رداً على العدوان الاسرائيلي على غزة؛ وقاموا بإنزال العلم الاسرائيلي من على ظهر السفارة الاسرائيلية، وطالبوا بقطع العلاقات مع اسرائيل وطرد السفير الاسرائيلي، حيث كان شعارهم: "مش هنمشي.. هو يمشي"، و"أول مطلب للجماهير.. قفل سفارة وطرد سفير".<sup>237</sup> ونقلت تقارير صحافية أن جماعة الإخوان المسلمين قد شاركت في المظاهرة، وحملوا العلم الفلسطيني بالإضافة إلى رفع لافتات تدعو للتوجه إلى السفارة الاسرائيلية.<sup>238</sup> ورغم ذلك بقي عدد المشاركين بحدود المئات.

احتشد ألوف المصريين في ميدان التحرير في المظاهرات التي كان قد دعا إليها كل من ائتلاف شباب الثورة وجماعة الإخوان المسلمين وقوى سياسية

<sup>235</sup> الشاذلي، مصر والقضية، 18-19.

<sup>236</sup> مظاهرة أمام السفارة الإسرائيلية بالجيزة للمطالبة بطرد السفير، بوابة الأهرام، 8-4-2011،

<http://gate.ahram.org.eg/News/58282.aspx>

<sup>237</sup> مصريون يتظاهرون أمام السفارة الاسرائيلية ويطالبون بطرد السفير احتجاجاً على ضرب غزة، القدس العربي، 10/9-

2011-4.

<sup>238</sup> مظاهرة أمام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، جريدة فلسطين، 8-4-2011.



أخرى بعد صلاة الجمعة في 8 نيسان (أبريل) 2011، وقد كانت تطالب بعزل وزراء وقيادات النظام السابق، بالإضافة الى المطالبة بسرعة محاكمة مبارك، ومن المشاركين في المظاهرات خطيب الجمعة مظهر شاهين، والقيادي في جماعة الإخوان المسلمين صفوت حجازي، ونائب سابق في محكمة النقض محمود الخضيري، وبما ان المصريين كانوا منشغلين بشؤونهم الداخلية وقاموا بالمظاهرة من أجل المطالبة بحقوقهم؛ فقد انطلق مئات المتظاهرين فقط من الميدان الى السفارة الاسرائيلية في منطقة الجيزة للتديد بالعدوان على غزة، والمطالبة بقطع العلاقات مع اسرائيل وطرد السفير الاسرائيلي، بالإضافة الى وقف تصدير الغاز لاسرائيل، وفتح معبر رفح وفك الحصار عن الفلسطينيين.<sup>239</sup>

مما سبق، فإنه يمكن القول بأن حضور القضية الفلسطينية في مظاهرات ما بعد الثورة؛ حتى تلك التي نددت بالعدوان الاسرائيلي على غزة، كان حضوراً محدوداً نسبياً لانشغال المصريين بشؤونهم الداخلية التي كانت تطالب بسرعة محاكمة النظام.

### 3-1-2 فعاليات إحياء ذكرى "النكبة" و"النكسة"

في 13 ايار (مايو) 2011، انطلقت عدة مظاهرات كان قد دعا اليها جميع القوى الوطنية المصرية وهي: الجمعية الوطنية للتغيير وأحزاب الغد والجبهة والعدل والعدالة وائتلاف مصر الحرة والحزب المصري الديموقراطي واتحاد شباب الثورة وائتلاف شباب الثورة وحكومة الظل الممثلة لشباب الثورة، وجماعة الإخوان المسلمين، وكان هدفها الأساسي هو التأكيد على الوحدة الوطنية، ولم الشمل بين المسلمين والأقباط، بالإضافة الى دعم "الانتفاضة الفلسطينية" الثالثة في ذكرى النكبة، وجرت الدعوة لفعاليات تبدأ من خطبة الجمعة، والتظاهر أمام السفارة الاسرائيلية في اليوم التالي، والتوجه الى معبر رفح للتضامن مع الشعب الفلسطيني وفك الحصار،<sup>240</sup> ولكن الاستجابة كانت محدودة كما سيتضح لاحقاً.

<sup>239</sup> شباب مليونية المحاكمة والتطهير يهددون بالذهاب إلى مبارك في شرم الشيخ الأسبوع المقبل، الشرق الأوسط، 9-4-2011.

<sup>240</sup> 3 مليونيات للوحدة الوطنية ودعم الانتفاضة في التحرير وماسبيرو، الهيئة العامة للاستعلامات، 13-5-2011،

كما نظمت جماعة الإخوان المسلمين مؤتمر جماهيري بعد صلاة الجمعة بعنوان: "معاً لدعم صمود الشعب الفلسطيني" وكان قد القى حسين ابراهيم مسؤول المكتب الاداري للاخوان المسلمين في الاسكندرية كلمة في 12 ايار (مايو) 2011، اكد فيها على دعم الإخوان المسلمين الاغاثي والسياسي للقضية الفلسطينية، بالاضافة الى المقاطعة الاقتصادية للشركات الامريكية والاسرائيلية، كما اكدت حركة الإخوان المسلمين على انها سوف تشارك في كل الفعاليات المناصرة للقضية الفلسطينية، ولكنها لن تشارك في فعالية الزحف التي تدعو الى الزحف الى الاراضي الفلسطينية، واعتبر ان الزحف ليس مبرراً لأن الحكومة المصرية قد أعلنت عن فتح معبر رفح والسماح بادخال المواد الاغاثية للفلسطينيين.<sup>241</sup>

وقد صرّح القيادي في الإخوان المسلمين صفوت حجازي؛ وهو أحد الناشطين في الدعوة لانتفاضة فلسطينية ثالثة، لشبكة "رسالة الإسلام"، أن جماعة الإخوان المسلمين لن تشارك بفعالية "يوم الزحف"، حيث قال: "سنخدم قضية القدس أكثر، عندما ننجز مهمة بناء مصر من الداخل، ونعمل على تقوية جبهتنا الداخلية، بما يسمح لنا بالانتقال إلى خارج الحدود ونحن مطمئنون إلى صلابة المجتمع"، كما بيّن أن هذا القرار "تابع من الحس الوطني، وتقدير الأولويات الداخلية والخارجية، واعتماداً على النظرة الواقعية المتأنيّة"، وأضاف "كما يمكن أن ندعم القضية الفلسطينية على نحو جاد وحقيقي، عندما نواصل النضال من أجل إيقاف التطبيع، الذي فرضه علينا النظام البائد".<sup>242</sup>

وبالتالي، فإن الإخوان المسلمين بعد الثورة كانوا حريصون بشكل خاص على عدم التصادم مع القيادة المصرية التي كانت غير معنية بتأجيج العلاقة مع اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؛ كما أن نظرة الإخوان المسلمين لنظام الحكم في عهد المجلس العسكري قد أصبحت أكثر إيجابية؛ حيث كانوا يعتبرون أن

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=46989#.VLw81NKUfzM>

أنظر أيضاً: الشاذلي، مصر والقضية، 20.

<sup>241</sup> غدا.. مؤتمر جماهيري لإخوان إسكندرية دعماً لفلسطين، صحيفة الوفد، 12-5-2011،

<http://www.alwafd.org/44255>

<sup>242</sup> صفوت حجازي: تعليق الزحف إلى غزة حتى إشعار آخر، شبكة رسالة الإسلام، 14-5-2011،

<http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=8620>

القيادة المصرية تقوم بواجبها تجاه القضية الفلسطينية من خلال التسهيلات بفتح معبر رفح وإدخال المواد الإغاثية الى غزة.<sup>243</sup>

بهذا يشير خطاب الإخوان المسلمين، في الأشهر الانتقالية بين تنحي مبارك وبدء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، أنهم اعتبروا أن القضية الفلسطينية هي قضية خارجية، وكان اهتمامهم بالدرجة الأولى منصباً على إصلاح الشؤون المصرية الداخلية، ومن ثمّ الانتقال الى القضايا الأخرى بما فيها القضية الفلسطينية.

وقد ذكرت صحيفة "القدس العربي" أن الجيش المصري أطلق النيران في الهواء لتفريق عشرات المتظاهرين لإحياء يوم النكبة أمام السفارة الاسرائيلية في منطقة الجيزة يوم الجمعة 13 ايار (مايو) 2011، حيث طالب المتظاهرون بطرد السفير الاسرائيلي من مصر، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وهتفوا عدة هتافات منها: "حندخل حندخل السفارة" و "سلمية سلمية"، كما طالب المتظاهرون بإنزال العلم الاسرائيلي من على السفارة قائلين: "نزروه.. احرقوه".<sup>244</sup>

انطلقت مظاهرة الزحف الى فلسطين في يوم الأحد 15 ايار (مايو) 2011 لإحياء ذكرى النكبة من منطقة العريش، ولكن المشاركة فيها لم تتجاوز قرابة 3000 متظاهر ينتمون لعدة قوى وطنية بالاضافة الى فلسطينيين، وطالبوا بفتح معبر رفح، وتحقيق الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ومن الجدير بالذكر أن السلطات المصرية قد منعت المتظاهرين من الوصول الى رفح وسيناء، بالاضافة الى تشديد الحماية للسفارة الاسرائيلية.<sup>245</sup>

لم تشهد الشوارع المصرية تظاهرات في ذكرى النكبة 5 حزيران (يونيو) 2011 كالتى شهدتها في ذكرى النكبة في 15 ايار (مايو) 2011، رغم محدودية تلك أيضاً، مع ان الاسرائيليين كانوا يتوقعون مواجهة تظاهرات شعبية

<sup>243</sup> الشاذلي، مصر والقضية، 21.

<sup>244</sup> الجيش المصري يطلق النار في الهواء لتفريق متظاهرين امام سفارة اسرائيل، صحيفة القدس العربي، 14\15-5-2011.

أنظر أيضاً: الوف المصريين يشاركون في مظاهرات تطالب بعزل وزراء ومحافظين وسرعة محاكمة مبارك واعوانه، القدس العربي، 14\15-5-2011.

<sup>245</sup> مظاهرة مصرية بالعريش في ذكرى النكبة الفلسطينية، القدس العربي، 16-5-2011.

في كل البلدان، وقاموا باستعدادات عسكرية لمواجهة التظاهرات،<sup>246</sup> وخصوصاً بعد أن أثبت الرأي العام أنه أصبح لاعباً أساسياً في صناعة القرار على الساحة الدولية.

لقد بات واضحاً أن القوى الشعبية السياسية والايديولوجية المختلفة قد تبنت إبان وبعد الثورة؛ نهجاً براغماتياً يُغلب المصالح الوطنية والأولويات الداخلية على ما عداها من قضايا "خارجية"؛ بما فيها القضية الفلسطينية.

### 3-1-3 المظاهرات امام السفارة الاسرائيلية ("مليونية" طرد السفير):

قُتِل سبعة اسرائيليين في ثلاث هجمات على الحدود المصرية الاسرائيلية في 18 اب (اغسطس) 2011، وقد ادّعت اسرائيل بأن ناشطين من غزة هم المسؤولون عن هذه الهجمات؛ الأمر الذي ادى بإسرائيل الى شن غارات جوية على غزة، واستشهاد ستة مَن قاموا بالعملية وكان من بينهم قائد لجان المقاومة الشعبية كمال النيرب.<sup>247</sup> كما قُتِل ستة مصريين كان من بينهم أربعة جنود، في الغارات الاسرائيلية على منطقة الحدود بين مصر واسرائيل؛ في منطقة سيناء على يد الجيش الاسرائيلي،<sup>248</sup> فقام المئات من المتظاهرين المصريين في اليوم التالي بالاحتجاج أمام السفارة الاسرائيلية، وطالبوا بطرد السفير الاسرائيلي من القاهرة، وسحب السفير المصري من اسرائيل، وطالبوا القيادة المصرية باتخاذ موقف حاسم للثأر لدماء الشهداء، كما طالبوا بالوحدة العربية والاسلامية من أجل مواجهة العدوان والخطر الاسرائيلية.<sup>249</sup>

في 26 اب (اغسطس) 2011، دعت القوى السياسية والثورية المصرية للقيام بمظاهرة مليونية أمام السفارة الاسرائيلية في القاهرة احتجاجاً على مقتل الجنود والمواطنين المصريين من قبل اسرائيل، والمطالبة بسحب السفير

<sup>246</sup> غانتس: الجيش الإسرائيلي سيستخدم أقصى قوته في أي حرب مقبلة بهدف تقصير أمدها، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1-6-2011)، نقلاً عن صحيفة معاريف، 1-6-2011.

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/1-6-2011.pdf>

<sup>247</sup> مقتل 7 اسرائيليين وجرح العشرات بعملية نوعية في إيلات تل ابيب ترد بقصف لغزة اوقع 6 شهداء.. ومصر تغلق

المعبر، القدس العربي، 19-8-2011.

<sup>248</sup> القاهرة احتجت واغلقت معبر العوجة وسط مطالبات بطرد السفير اثر استشهاد 6 مصريين، القدس العربي، 20-8-2011.

<sup>249</sup> مظاهرة أمام السفارة الإسرائيلية بالقاهرة إدانة لمقتل مصريين بنيران إسرائيل، القدس العربي، 20-8-2011.

الإسرائيلي من مصر، وسحب السفير المصري من إسرائيل،<sup>250</sup> ولكن لم تجد هذه الدعوات إقبالا كبيرا، حيث تجمع المئات أمام السفارة في التظاهرة التي تبنت الدعوة لها مجموعة من المستقلين ونشطاء الشبكات الاجتماعية، وكان لدى المتظاهرين خمسة مطالب وهي: "القصاص من قتلة الجنود والضباط المصريين الذين قتلوا في سيناء، وقطع جميع العلاقات مع إسرائيل بما فيها وقف تصدير الغاز وإعادة النظر في اتفاقية السلام مع إسرائيل "كامب ديفيد"، وإعمار سيناء وإعطائها الأولوية في مشاريع التنمية ونشر الجيش المصري في جميع أرجائها، بالإضافة إلى وقف الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة".<sup>251</sup>

استمرت الفعاليات الشعبية التي تتدد بمقتل المواطنين والجنود المصريين، ففي يوم الجمعة 9 أيلول (سبتمبر) 2011 قام الآف المتظاهرين المصريين بهدم جدار السفارة الإسرائيلية في القاهرة، احتجاجا على مقتل المصريين الذين قتلوا في 18 اب (اغسطس) 2011، وقام المتظاهرون بإنزال العلم الإسرائيلي، وكان يهتف المصريون "ارفع راسك لفوق.. انت مصري".<sup>252</sup>

من الجدير بالذكر؛ أن الجيش المصري لم يتدخل لفض المظاهرة، وفي نفس الوقت أعلن الإخوان المسلمون وباقي الأحزاب المصرية والتنظيمات السلفية عن عدم المشاركة في المظاهرة، حيث صرح محسن راضي العضو البارز في جماعة الإخوان المسلمين للتلفزيون الرسمي أنّ "المصريين قد سئموا من الاحتجاجات".<sup>253</sup> بالرغم من استنكارهم لحادثة مقتل الجنود في حينها، حيث دعا حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين لاتخاذ موقف حازم تجاه إسرائيل بسبب عدوانها وقتلها للجنود والمواطنين المصريين، وأكدوا على حرمة الدم المصري وكرامته، وخصوصاً بعد ثورة 25 يناير وسقوط مبارك.<sup>254</sup>

<sup>250</sup> مظاهرة مليونية اليوم للمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، القدس العربي، 26-8-2011.

<sup>251</sup> إقبال محدود على مليونية "طرد السفير الإسرائيلي"، الأهرام، 26-8-2011،

<http://gate.ahram.org.eg/News/109211.aspx>

<sup>252</sup> مصر: حرق علم سفارة إسرائيل وهدم جدارها والمطالبة بوقف تصدير الغاز والغاء كامب ديفيد، القدس العربي

2011-9-10/11.

<sup>253</sup> المصدر السابق.

<sup>254</sup> حزب الاخوان يطالب برد حازم على مقتل الجنود المصريين، القدس العربي، 2011-8-21/20.

وقد ادى اقتحام السفارة الاسرائيلية الى مغادرة السفير الاسرائيلي حينها يتسحاق ليفانون، وطاقم السفارة الاسرائيلية الى تل ابيب بعد استدعائه من قبل الحكومة الاسرائيلية، ومن الجدير بالذكر ان رئيس المجلس العسكري الأعلى في مصر المشير محمد حسين طنطاوي لم يقبل الرد على المكالمات التي وردت له من قبل رئيس الوزراء الاسرائيل نتتياهو ووزير الدفاع الاسرائيلي ايهود باراك، ولكنه قام بالرد على مكالمة وزير الدفاع الامريكي ليئون فاننا بعد ساعتين من محاولاته للتحدث معه، وقد أعلنت مصر انها ستقوم بمعاقبة كل من حرض وشارك في مظاهرات اقتحام السفارة.<sup>255</sup>

يشير الاستعراض السابق للأحداث والمظاهرات التي قامت في مصر وطالبت بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع اسرائيل، بالإضافة إلى المواقف الرسمية المصرية تجاه اسرائيل إلى أنّ حضور القضية الفلسطينية في الميادين والتضامن معها كان مرتبطاً في غالبية الأحوال بأسباب مصرية داخلية بالدرجة الأولى، وخصوصاً بعد مقتل المصريين على الحدود مع اسرائيل، في الوقت ذاته كان واضحاً أنّ القوى السياسية المنظمة، وفي مقدمتها الجماعات الإسلامية، كانت مترددة أو متحفظة إزاء توسعة التظاهرات الخاصة بالشأن الفلسطيني.

### 3-2 الموقف من اتفاقية السلام مع اسرائيل إبّان الثورة:

بعد اعلان تنحي حسني مبارك في البيان الثالث للقوات المسلحة في 11 شباط (فبراير) 2011، وتسليم إدارة البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية،<sup>256</sup> أعلنت القوات المسلحة المصرية التزامها بكافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية السلام مع اسرائيل.<sup>257</sup>

شهدت العلاقات المصرية الاسرائيلية أزمة دبلوماسية بسبب عملية قتل المصريين الستة سالفة الذكر أثناء عمليات القصف الاسرائيلية. وبسبب الضغط

<sup>255</sup> طنطاوي يرفض الرد على اتصالات نتتياهو وباراك ووزير الدفاع الأمريكي بشأن اقتحام السفارة الاسرائيلية، القدس العربي، 12-9-2011.

<sup>256</sup> البيان رقم 3 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، 11-2-2011، [www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/tmpListDatedArticles.aspx?CatID=1633](http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/tmpListDatedArticles.aspx?CatID=1633)

<sup>257</sup> البيان رقم 4 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، 12-2-2011، <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=44085#.VJwAQsAMA>

الشعبي الذي طالب بقطع العلاقات مع اسرائيل، بالإضافة الى دعوة عدد من السياسيين المصريين ومنهم رئيس جامعة الدول العربية الذي طالب باستدعاء السفير المصري من اسرائيل؛ فقرر مجلس الوزراء المصري في بيان له سحب السفير المصري من اسرائيل باعتبار أن ما قامت به اسرائيل يعتبر انتهاكا لمعاهدة السلام الموقعة بين مصر واسرائيل عام 1979، لكن قامت إسرائيل بإعلان أسفها على مقتل الجنود المصريين فتم التراجع عن القرار وسحب البيان، وقد جاء الاعتذار على لسان الرئيس الاسرائيلي حينها شمعون بيريس، حيث قام بالاتصال بالسفير المصري في تل ابيب حينها ياسر رضا، وأعرب عن أسفه لمقتل المواطنين المصريين.<sup>258</sup>

لكن مصر في المقابل قامت بإرسال رسالة الى اسرائيل تفيد بأن "أي هجوم عسكري يشنه الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة رداً على تلك العمليات يمكن أن يضطر الحكومة المصرية إلى تجميد علاقاتها مع إسرائيل، وأن يسدد ضربة قاضية إلى اتفاق السلام بين الدولتين".<sup>259</sup>

وبالنسبة لردود الفعل الامريكية على تصريحات المصريين التي تطالب بإلغاء اتفاق السلام المصري مع اسرائيل، فقد أثارت قلقاً امريكياً تجاه ما يحصل، وقامت وزيرة الخارجية الامريكية حينها هيلاري كلينتون بإرسال مساعدتها المسؤول عن شؤون الشرق الاوسط جيفري فيلتمان إلى القاهرة لاجراء محادثات مع المسؤولين المصريين، وقد أكدوا حينها على استقرار اتفاق السلام مع اسرائيل، وبرروا سماحهم باجراء المظاهرات بأنه وسيلة للتنفيس لمن يعارض اتفاق السلام مع اسرائيل.<sup>260</sup>

<sup>258</sup> Egypt Diplomat: Cairo Will not Withdraw Ambassador to Israel, Haaretz, 23-8-2011, <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/egypt-diplomat-cairo-will-not-withdraw-ambassador-to-israel-1.380307>

أنظر أيضاً: Dina Zayed and Marwa Awad, Egypt Acts on Border Region as Israel Tensions Linger, Reuters, 22-8-2011,

[www.reuters.com/article/2011/08/22/us-egypt-israel-idUSTRE77J1Y620110822](http://www.reuters.com/article/2011/08/22/us-egypt-israel-idUSTRE77J1Y620110822)

<sup>259</sup> مصر مررت رسالة صارمة إلى إسرائيل فحواها أن أي عملية عسكرية ضد غزة ستلحق ضرراً باتفاق السلام، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011-8-24)، نقلاً عن: صحيفة معاريف، 2011-8-24.

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/24-8-2011.pdf>

أنظر أيضاً: تقرير: مصر هددت إسرائيل بقطع العلاقات في حال اعتدت على غزة، القدس العربي، 2011-8-25، <sup>260</sup> شمعون شيفر، تقديرات في اسرائيل: مصر ستطلب ادخال مزيد من قوات جيشها الى سيناء، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011-8-29)، نقلاً عن: يديعوت احرونوت، 2011-8-28.

لقد التزمت مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل بالرغم من وجود بعض المراحل التي حددت فيها مصر بعد تعرضها لضغط الرأي العام المصري بردود فعل حادة، وكانت تلك المواقف تعود لأسباب داخلية؛ وخصوصاً بعد قتل الجنود المصريين في الوقت الذي كانت تتعرض فيه غزة للعدوان الإسرائيلي.

### 3-3 الموقف المصري من اتفاقية الغاز:

أعربت إسرائيل عن تخوفها من توقف وصول الغاز المصري إليها بسبب حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر، وبالفعل فقد توقف امداد مصر لإسرائيل بالغاز بعد عملية تفجير انبوب نقل الغاز الطبيعي من مصر الى إسرائيل والأردن في 5 شباط (فبراير) 2011، حيث قامت السلطات المصرية بوقف ضخ الغاز فيه.<sup>261</sup>

وافقت إسرائيل على السماح بدخول مئات الجنود المصريين الى منطقة شبه جزيرة سيناء لحماية انابيب الغاز التي يمر فيها الغاز المصري الى إسرائيل، بعد ان كان التعديل على الملحق العسكري في اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر مرفوضاً طوال حكم مبارك، والذي كان ينص على تجريد سيناء من أي حضور عسكري للجيش المصري.<sup>262</sup>

في 27 نيسان (ابريل) 2011؛ تعرض انبوب الغاز الذي ينقل الغاز من مصر الى إسرائيل الى تفجير ثاني، وتفجير ثالث بتاريخ 4 تموز (يوليو) 2011، وقد اعتبرت إسرائيل ان مصر مقصرة في حماية منطقة سيناء منذ سقوط نظام مبارك، الأمر الذي يؤدي الى مشاكل اقتصادية في إسرائيل لأن

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/29-8-2011.pdf>

<sup>261</sup> تفجير بوقف الغاز المصري لإسرائيل الجزيرة نت، 5-2-2011،

<http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/361add29-6f17-407b-8027-31232dff091>

<sup>262</sup> التعاون بين إسرائيل والسلطة العسكرية في مصر أخذ في التعزز، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 16-2-2011)، نقلاً عن: يديعوت احرونوت، 16-2-2011.



الغاز المصري يشغل ما نسبته 45% من الطاقة الانتاجية لشركة الكهرباء الاسرائيلية، ويزود اسرائيل بنسبة 50% من حاجتها للغاز الطبيعي.<sup>263</sup>

شهدت اتفاقيات الغاز التي وقعت بين مصر وإسرائيل انتقادات واسعة من قبل المتظاهرين المصريين في معظم الأحداث أمام السفارة الاسرائيلية سالفه الذكر، كما تم انتقادها في وسائل الاعلام المصرية لأنها تبيع الغاز بسعر أقل من السعر العالمي وذلك يعتبر هدراً للمال العام، حيث يخضع وزير النفط السابق سامح فهمي للمحاكمة من قبل الحكومة المصرية؛ لأنه المسؤول عن هذه الاتفاقات للمحاكمة بتهمة "تضييع أموال تعود للشعب" تقدر بنحو 714 مليون دولار، ومطالبة السلطة الحالية بإعادة دراسة اتفاقات تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بهدف زيادة أرباح الدولة.<sup>264</sup>

مما سبق، نجد أن المطالبات المصرية بوقف تصدير الغاز الى اسرائيل كانت بسبب السعر القليل الذي تدفعه اسرائيل مقابل حصولها على الغاز المصري، ما يعني ان الموقف من اتفاقية الغاز يعود لأسباب تنموية واقتصادية داخلية، بالدرجة الأولى، وليس رفضاً للتطبيع والعلاقات مع اسرائيل.

### 3-4 الموقف المصري من المصالحة الفلسطينية:

قامت مصر بجهد كبير لحل الخلاف الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس، في المرحلة الانتقالية. حيث تم التوصل لاتفاق المصالحة في 27 نيسان (ابريل) 2011، في مصر من خلال استضافتها وفداً يضم كل من فتح وحماس للبحث في القضايا الخاصة بالانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الفلسطينية،<sup>265</sup> وقد تم توقيع اتفاق المصالحة في العاصمة المصرية القاهرة بتاريخ 3 ايار (مايو) 2011، ومن الجدير بالذكر ان اتفاق المصالحة كان

<sup>263</sup> Government Mulls Return to Dirty Fuels after Third Attack on Gas Pipeline, Haaretz, 5-7-2011,

<http://www.haaretz.com/business/government-mulls-return-to-dirty-fuels-after-third-attack-on-gas-pipeline-1.371506>

<sup>264</sup> للمرة الثالثة. تفجير انبوب الغاز المصري الممتد لاسرائيل، القدس العربي، 5-7-2011،

<sup>265</sup> بيان التفاهات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 27-4-2011،

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5143>

برعاية جهاز المخابرات المصرية، حيث تم الاحتفال بتوقيع اتفاق المصالحة في اليوم التالي من توقيعها في مقر جهاز المخابرات المصرية، وبحضور كل من الامين العام لجامعة الدول العربية آنذاك عمرو موسى، ووزير الخارجية المصري حينها نبيل العربي، ورئيس المخابرات المصري حينها مراد موافي،<sup>266</sup> وقد مُنعت وسائل الاعلام الاسرائيلية من حضور مراسم توقيع اتفاق المصالحة، وبالتالي؛ فقد اعتبرت وسائل الاعلام الاسرائيلية تغييرها عن حدث يخصها بالصميم انه "تلميح فظ بأن اسرائيل باتت غير مرغوب فيها في مصر الجديدة"، أو ان تكون حماس قد اشترطت عدم وجود أي طرف اسرائيلي اثناء توقيع المصالحة.<sup>267</sup>

اعتبر الاسرائيليون ان اتفاق المصالحة برعاية مصرية يعني تحسنا في العلاقات المصرية مع حماس بعد سقوط نظام مبارك.<sup>268</sup> فقد بقي اهتمام مصر بإنجاز ملف المصالحة الفلسطينية موجوداً رغم كل انشغالاتها الداخلية، حيث رعت القاهرة اجتماعاً للمصالحة ضم كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، بتاريخ 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011، وقد اسفر الاجتماع عن نتائج تتمثل في اتفاق على إنهاء الاعتقال السياسي وتحديد موعد اجتماع اللجنة القيادية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات، والاتفاق على تعزيز المواجهة الشعبية لمواجهة الاحتلال والاستيطان.<sup>269</sup> وقد لقي هذا الاتفاق انتقاداً من قبل الحكومة الاسرائيلية، حيث قال نتنياهو في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع رئيس الحكومة الرومانية إميل بوك في القدس أنه يأمل بأن "يوقف قادة السلطة

<sup>266</sup> فتح وحماس والفصائل الفلسطينية توقع وثيقة المصالحة في القاهرة، العربية، 3-5-2011،

<http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/03/147630.html>

<sup>267</sup> سمدار بيري، وسائل الإعلام الاسرائيلية باتت غير مرغوب فيها في مصر الجديدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 4-5-2011، نقلاً عن: بديعوت احرونوت، 4-5-2011.

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/4-5-2011.pdf>

<sup>268</sup> دان مرغليت، صفقة تبادل الاسرى: الانجازات والاختافات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 19-10-2011، نقلاً عن: يسرائيل هيوم، 19-10-2011.

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/19-10-2011.pdf>

<sup>269</sup> اجتماع أبو مازن ومشعل في القاهرة يفتح صفحة جديدة.. واتفاق على عقد الانتخابات في موعدها، القدس العربي، 25-2011-11.

الفلسطينية عملية المصالحة مع حماس، وأن يختاروا الابتعاد عن الخطوات الأحادية الجانب".<sup>270</sup>

توقيع هذا الاتفاق كان من بين دلالاته، عمق دور جهاز المخابرات المصرية في رعاية وإتمام ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وبالتالي في رعاية الملف الفلسطيني، بشكل عام وهو دور كان قد أنيط بها منذ سنوات. وعلى صعيد آخر، فإن البعض يرى أن دور المجلس العسكري في إتمام المصالحة الفلسطينية يعود لمصالح مصرية داخلية، بحيث تقوم القيادة المصرية بتحسين العلاقات مع جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يستعدون لدخول المعتزك السياسي، وذلك بحكم أنها الحركة الأم لحركة حماس.<sup>271</sup>

### 3-5 الدور المصري في صفقة تبادل الأسرى:

لعبت مصر في عهد المجلس العسكري دوراً هاماً في إتمام صفقة تبادل الأسرى بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي. وتم بتاريخ 11 تشرين اول (اكتوبر) 2011، التوصل الى اتفاق مع اسرائيل بوساطة مصرية وألمانية بشأن صفقة تبادل 1027 من الأسرى الفلسطينيين مع الجندي جلعاد شاليط المحتجز لدى حركة "حماس" منذ حزيران (يونيو) 2006،<sup>272</sup> وجرى الافراج عن الدفعة الاولى التي كانت تضم 477 فلسطينياً بتاريخ 18 تشرين اول (اكتوبر) 2011، وقد شكر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل؛ الوسيط المصري على جهوده التي بذلها في انجاح صفقة التبادل واعتبرها انها احد نتائج ثورة الخامس والعشرين من يناير، وأشار الى ان الوسيط المصري حقق اضعاف ما كان الوسيط الالمانى حققه للفلسطينيين، ووصف مصر بالوسيط النزيه، وخص الجانب الفلسطيني رئيس جهاز المخابرات المصرية اللواء مراد موافي؛ بالشكر

<sup>270</sup> Abbas, Meshal Talk about 'New Page' but Fail To Forge Unity Government, Haaretz, 25-11-2011,

<http://www.haaretz.com/print-edition/news/abbas-meshal-talk-about-new-page-but-fail-to-forge-unity-government-1.397545>

<sup>271</sup> الشاذلي، مصر والقضية، 33.

<sup>272</sup> حماس واسرائيل تعلنان توقيع الاتفاق على مبادلة أسرى بالجندي شاليط، القدس العربي، 2011-10-12،

<http://81.144.208.20:9090/pdf/2011/10/10-11/All.pdf>

لما قدمه جهاز المخابرات من جهود لانجاز واتمام صفقة التبادل، فقد كان جهاز المخابرات المصرية هو المسؤول عن التفاوض والترتيبات الامنية بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، حيث قام بترتيب الوساطة واعداد خطة تنفيذ الصفقة وكييل جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء رأفت شحاتة.<sup>273</sup>

كان دور مصر في إتمام ملف تبادل الأسرى دليلاً إضافياً على أنها ما زالت تلعب دوراً هاماً الوساطة ما بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، كما يدل على أهمية دور جهاز المخابرات المصرية في صناعة القرار تجاه الملف الفلسطيني.

في سياق متصل، قامت اسرائيل بتاريخ 25 تشرين اول (اكتوبر) 2011 بعقد صفقة تبادل 25 أسيراً مصرياً مقابل الافراج عن مواطن اسرائيلي ايلان غرابيل الذي تحتجزه مصر بتهمة التجسس لصالح اسرائيل.<sup>274</sup> لكن هذه الصفقة لاقت معارضة من داخل مصر، حيث انتقد العديد من القوى والاحزاب المصرية ما نصت عليه بنود الصفقة، ومثال ذلك ما قامت به جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب الكرامة والغد والناصري من مهاجمة للمجلس العسكري الذي أشرف على الصفقة لأنه لم يشترط الافراج عن مئات الفلسطينيين مثل أحمد سعادات قائد الجبهة الشعبية، ومروان البرغوثي القيادي في حركة "فتح"، وبينوا أن حزب الله اللبناني كان أكثر نجاحاً حينما ساهم في الافراج عن مئات الفلسطينيين بالإضافة لبعض اللبنانيين مقابل إعادة جثامين ثلاثة إسرائيليين، وكذلك ما حققته حركة حماس في صفقة شاليط من نجاح يفوق بكثير ما توصل إليه المفاوضات المصري، كما نددت الجماعة الاسلامية بعدم استجابة المجلس العسكري لمطلب ضم اسم عمر عبد الرحمن؛ المعتقل في الولايات المتحدة منذ أكثر من عقدين ضمن قائمة المفرج عنهم.<sup>275</sup>

<sup>273</sup> خاطفوا شاليط يتعهدون بتكرار العملية لتبييض السجون الاحتفالات تعم غزة والصفة احتفاء بالأسرى المفرج عنهم، القدس العربي، 19-10-2011.

<sup>274</sup> Israel Approves Prisoner Swap Deal with Egypt to Free Ilan Grapel, Haaretz, 25-10-2011, <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-approves-prisoner-swap-deal-with-egypt-to-free-ilan-grapel-1.391926>

<sup>275</sup> مصر: تنديد واسع صفقة مقايضة الجاسوس الاسرائيلي بسبب إهمالها عمر عبد الرحمن ومروان البرغوثي واحمد سعادات، القدس العربي، 28-10-2011.

حافظت مصر على دورها كوسيط وراعي للسلام بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، حيث نجحت مصر بتاريخ 30 تشرين اول (اكتوبر) 2011 في الوساطة للتوصل الى اتفاق تهدئة من خلال جهاز المخابرات المصرية في القاهرة والتوصل الى اتفاق لوقف النار بين الفصائل الفلسطينية واسرائيل.<sup>276</sup>

### 3-6 الموقف من قطاع غزة والحصار:

أكد نبيل العربي وزير الخارجية المصري بتاريخ 29 نيسان (ابريل) 2011 على أن مصر ستقوم بفتح معبر رفح بشكل كامل، والعمل على تخفيف الحصار المفروض من قبل اسرائيل على الشعب الفلسطيني، كما أشار إلى أن "مصر لن تقبل ببقاء معبر رفح مغلقاً"، و "لن تتجاهل المعاناة الانسانية لسكان القطاع"، ووصف الحصار وإغلاق معبر رفح بأنه "أمر مشين".<sup>277</sup>

قامت مصر بفتح معبر رفح الواصل بين مصر وغزة في 28 ايار (مايو) 2011، واعتبر فتح معبر رفح من نتائج الجهود المصرية في ملف المصالحة الوطنية وانهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وفي نفس الوقت كانت تقوم مصر بمحاصرة الانفاق وتدميرها.<sup>278</sup>

وقد اعتبرت اسرائيل ان قرار مصر يعتبر قرار احادي الجانب وانتهاكا للاتفاق الذي تم التوصل اليه عام 2005 بين كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، والذي يقضي بتواجد مراقبين من الاتحاد الاوروبي لمراقبة المعبر وعدم السماح بدخول الأسلحة عبر المعبر لضمان أمن اسرائيل، واعتبر الاسرائيليون ان فتح معبر رفح هو اشارة الى تدهور العلاقات المصرية الاسرائيلية، ولكن القيادة المصرية للقوات المسلحة حذرت اسرائيل من

<sup>276</sup> تهدئة بين غزة وإسرائيل بوساطة مصرية، الجزيرة نت، 30-10-2011،

[www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/8f6a58a9-47d4-42bb-8cb8-f0f8dfc3a1b7](http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/8f6a58a9-47d4-42bb-8cb8-f0f8dfc3a1b7)

<sup>277</sup> القاهرة تعلن عزمها فتح معبر رفح بشكل دائم، الشرق الأوسط، 30-4-2011.

<sup>278</sup> السلطات المصرية تقر فتح معبر رفح مع غزة بشكل دائم، صحيفة القدس العربي، 26-5-2011.

التدخل في خطة مصر تجاه فتح معبر رفح بشكل دائم؛ حيث قال رئيس أركان القوات المسلحة المصرية حينها سامي عنان: "إنها مسألة لا تخص إسرائيل".<sup>279</sup>

### 3-7 التقييم الإسرائيلي للثورة:

أكدت اسرائيل منذ بداية الثورة على أهمية بقاء النظام المصري بقيادة مبارك لضمان الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، حيث بعثت اسرائيل برسالة الى الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوروبية تطلب منها تخفيف حدة النقد تجاه الرئيس مبارك وعدم الانجرار وراء الرأي العام، حيث قال مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية: "إن الأميركيين والأوروبيين قد انجروا وراء الرأي العام ولا يفكرون بمصالحهما الحقيقية"، وأضاف أنه "حتى لو كان هناك انتقادات يمكن توجيهها إلى مبارك، فإنه يجب منح الأصدقاء شعوراً بأنهم ليسوا لوحدهم، ولا شك في أن المسؤولين في كل من الأردن والسعودية يرون ردة الفعل الغربية، وكيف يتم التخلي عن مبارك، وهذا مما ستكون له تداعيات قاسية للغاية"، وقد أكد "بنيامين نتنياهو" رئيس الحكومة الاسرائيلية على أهمية مصر كشريك للسلام حيث قال: "ان الهدف الأهم في الوقت الحالي هو الحفاظ على استمرار العلاقات السلمية بين اسرائيل ومصر".<sup>280</sup>

وافقت إسرائيل بتاريخ 31 كانون ثاني (يناير) 2011 ولأول مرة منذ توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية عام 1979، على دخول قوات عسكرية مصرية إلى شبه جزيرة سيناء، بالرغم من أن هذه الخطوة تعتبر خرقاً لاتفاقية السلام الموقعة بين مصر واسرائيل، ولكنها جاءت بعد موافقة اسرائيلية بسبب أن

<sup>279</sup> Egypt Warns Israel: Don't Interfere with Opening of Gaza Border Crossing, Haaretz, 30-4-2011,

[www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/egypt-warns-israel-don-t-interfere-with-opening-of-gaza-border-crossing-1.358969](http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/egypt-warns-israel-don-t-interfere-with-opening-of-gaza-border-crossing-1.358969)

<sup>280</sup> Israel Urges World to Curb Criticism of Egypt's Mubarak, Haaretz, 31-1-2011,

<http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-urges-world-to-curb-criticism-of-egypt-s-mubarak-1.340238>

"هناك مخاوف من أن حماس قد تستخدم الاضطرابات في مصر لتسلل الإرهابيين إلى سيناء لشن هجمات على إسرائيل عبر شبه الجزيرة".<sup>281</sup>

حظي الإلتزام بالاتفاقيات من قبل المجلس العسكري المصري الذي استلم الحكم بعد مبارك، بما فيها اتفاقية السلام مع إسرائيل؛ بالترحيب من قبل إسرائيل، حيث قال رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو إن: "معاهدة السلام القائمة منذ فترة طويلة بين إسرائيل ومصر قد ساهمت إلى حد كبير في استقرار كلا البلدين، وهي حجر الزاوية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله".<sup>282</sup> واعتبر المراسل السياسي لصحيفة ידיعوت احرونوت الاسرائيلية شمعون شيفر؛ في مقال له أن الموقف الرسمي المصري تجاه السلام مع إسرائيل لم يتغير بعد مبارك، بسبب المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة بين مصر وإسرائيل، حيث قال: "إن سابقة السلام مع مصر أثبتت، على الأقل حتى الآن، أن السلام يمكن أن يحافظ على بقائه على الرغم من الثورات، فها هو الرئيس المصري السابق حسني مبارك ذهب، في حين لا يجرؤ ورثته على إلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل لأن المصالح الأمنية والاقتصادية المصرية أقوى كثيراً من كل النداءات المعادية لإسرائيل التي تتردد في ميادين القاهرة".<sup>283</sup>

وفي نفس الوقت كان هناك تخوفا اسرائيليا من استلام الاسلاميين للسلطة في مصر بعد حسني مبارك؛ الأمر الذي سيؤدي الى تغيير جذري في سياسة مصر الخارجية وعلاقتها مع اسرائيل. حيث صرّح رئيس الوزراء الاسرائيلي "نتنياهو" بأنه يخشى من "احتمال أن تصبح مصر جمهورية إسلامية

<sup>281</sup> PM Warns Islamists Could Take Control in Egypt; Israel Approves Sinai Troops, Haaretz, 1-2-2011,

<http://www.haaretz.com/print-edition/news/pm-warns-islamists-could-take-control-in-egypt-israel-approves-sinai-troops-1.340452>

<sup>282</sup> Netanyahu: Egypt-Israel Peace is Cornerstone of Mideast Stability, Haaretz, 12-2-2011,

<http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/netanyahu-egypt-israel-peace-is-cornerstone-of-mideast-stability-1.342947>

<sup>283</sup> شمعون شيفر، خطر سورية لن يزول حتى في حال سقوط سلطة الأسد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011-4-26، نقلاً عن ידיعوت احرونوت، 2011-4-24.

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/26-4-2011.pdf>

معادية لإسرائيل"، لكنه بيّن انه يأمل أن "تتبع مصر خطى تركيا في الحفاظ على العلاقات الرسمية مع إسرائيل، والسفارات، والاتصالات الجوية والتجارية".<sup>284</sup>

### خاتمة:

هنالك عدة عوامل ساهمت في تشكيل وتحديد المواقف لدى الرأي العام المصري، والمواقف السياسية عند صناعة القرار في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي أثناء الثورة المصرية، منها العامل الجيوسياسي والأمن القومي؛ حيث أن كل من فلسطين ومصر واسرائيل تربطها حدود جغرافية وتحديداً مع قطاع غزة، والتي حدّدت من حرية المواقف المصرية تجاه اتفاقية السلام مع اسرائيل سعياً لعدم خسارة الدعم الاقتصادي والمعونات الأمريكية.

التزمت مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل بالرغم من وجود بعض المراحل التي قامت فيها بتهديد اسرائيل بقطع العلاقات ووقف الالتزام بمعاهدة السلام، وكان ذلك لأسباب داخلية وتحديدا بعد مقتل المصريين على الحدود مع اسرائيل، حيث تعرضت القيادة المصرية لضغوطات من الرأي العام ولكن بدرجة محدودة؛ تجسدت في ضعف المشاركة في المظاهرات المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية وطرد السفير الاسرائيلي بالاضافة الى قطع العلاقات الاقتصادية.

استمر اهتمام صناع القرار، والمسؤولين الرسميين، في سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية بعد سقوط مبارك؛ رغم انشغال مصر بشؤونها الداخلية، حيث قام المجلس العسكري الذي استلم الحكم بعد مبارك بمتابعة ملفات، منها ملف المصالحة الفلسطينية بين "فتح" و"حماس"، وملف فك الحصار والتضييق عن غزة من خلال فتح معبر رفح، بالاضافة الى دورها كوسيط في صفقة تبادل الاسرى في صفقة شاليط.

<sup>284</sup> Mubarak's Departure Thwarted Israeli Strike on Iran, Haaretz, 13-2-2011, <http://www.haaretz.com/print-edition/news/mubarak-s-departure-thwarted-israeli-strike-on-iran-1.343012>



لعب جهاز المخابرات المصرية دوراً كبيراً في إنجاز العديد من الملفات الفلسطينية خصوصاً أن القضية الفلسطينية هي قضية أمنية بالنسبة لمصر بسبب العامل الجيوسياسي، وظهر ذلك من خلال مساهمته في إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، بالإضافة إلى صفقة تبادل الأسرى.

وكان موقف مصر من ملف الحصار على غزة مختلفاً بعض الشيء، بحيث قامت مصر بدور كبير في فك الحصار وفتح معبر رفح، كما رفضت التدخل الإسرائيلي باعتبار أن هذه المسألة لا تخص إسرائيل.

ولعل دور المخابرات المصرية هو مؤشر على لعب دور البيروقراطية والأجهزة العسكرية بغض النظر عن تغيير القيادة السياسية، على أن التقييم العام هو أن القضية الفلسطينية لم تكن من ضمن أولويات مصر في عهد المجلس العسكري، ويعود ذلك لانشغال مصر بشؤونها الداخلية، ما يؤكد بالتالي على تراجع دور العامل الأيديولوجي - التاريخي في التأثير على صناعة القرار في سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، وانعكس هذا على الرأي العام، حيث كان عدد المشاركين في المظاهرات المناصرة للقضية الفلسطينية والتي تطالب بوقف العدوان على غزة لا يقارن بعدد المطالبين بالحقوق الداخلية المصرية.

اتضح الأمر ذاته في نظرة جماعة الإخوان المسلمين، وظهر ذلك من خلال إعطائها الأولوية للشؤون المصرية الداخلية، فرفضت المشاركة في بعض الفعاليات المناصرة للقضية الفلسطينية، لاعتبارات مصرية داخلية.

في 28 تشرين ثاني (نوفمبر) 2011، بدأت الانتخابات البرلمانية (انتخابات مجلس الشعب المصري)، وكانت على ثلاث مراحل، واستمرت حتى 19 كانون الثاني (يناير) 2012، وأسفرت نتائجها التي تم إعلانها بتاريخ 21 كانون الثاني (يناير) 2012 عن فوز حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين بما نسبته 47% من مقاعد البرلمان المصري.<sup>285</sup> وهو ما فتح صفحة جديدة، سيجري بحثها في الفصل المقبل.

<sup>285</sup> النتائج النهائية تؤكد فوز الإسلاميين بأغلبية مقاعد البرلمان المصري، موقع بي بي سي العربية، 2012-1-22، [http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120121\\_egypt\\_elex\\_results.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120121_egypt_elex_results.shtml)

## الفصل الرابع: القضية الفلسطينية في عهد الإخوان المسلمين:

### مقدمة:

استعادت جماعة الإخوان المسلمين شرعيتها القانونية بعد أن كان قد تم حلها من قبل القيادة المصرية في عام 1949،<sup>286</sup> فقد تم الموافقة على تأسيس حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين في 6 حزيران (يونيو) 2011 وأصبح يملك الشخصية الاعتبارية وله الحق في المشاركة في العمل السياسي،<sup>287</sup> حيث شارك في انتخابات البرلمان المصرية (مجلس الشعب) 2011-2012، والتي تم الإعلان عن نتائجها في 21 كانون الثاني (يناير) 2012؛ وأسفرت عن فوز حزب الحرية والعدالة وحصوله على 127 مقعداً في مجلس الشعب،<sup>288</sup> كما شارك حزب الحرية والعدالة في الانتخابات الرئاسية المصرية، والتي أسفرت نتائجها في 24 حزيران (يونيو) 2012 عن فوز مرشح الإخوان المسلمين "محمد مرسي" الذي كان يتزعم حزب الحرية والعدالة حينها؛ حيث حصل على ما نسبته 51.7% من الأصوات في جولة الإعادة.<sup>289</sup>

في 30 حزيران (يونيو) 2013، قامت مظاهرات تطالب بعزل الرئيس مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مصرية مبكرة، وقد حدثت مواجهات دموية بين مؤيدي ومعارضى حكم الرئيس مرسي في عدة مناطق مصرية، كما تم اقتحام مقر الإخوان المسلمين في القاهرة وحرق محتوياته بتاريخ 1 تموز (يوليو)

<sup>286</sup> حمزة، أبو جهاد، 158

<sup>287</sup> مصر: الموافقة رسمياً على اجازة "حزب الحرية والعدالة"، بي بي سي العربية، 6-6-2011،

[www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110606\\_egypt\\_muslim\\_brotherhood\\_party.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110606_egypt_muslim_brotherhood_party.shtml)

<sup>288</sup> فوز قائمة الحرية والعدالة بـ127 مقعداً والنور 96 والوفد 36، جريدة اليوم السابع، 21-1-2012،

أنظر أيضاً: اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث، الأهرام، 21-1-2012،

<http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx>

<sup>289</sup> اللجنة العليا للانتخابات تعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر، بي بي سي العربية، 24-6-2012،

[http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/06/120624\\_egypt\\_election\\_result.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/06/120624_egypt_election_result.shtml)

أنظر أيضاً: حزب الحرية والعدالة، الجزيرة، 6-11-2014،

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/6/24/%D8%AD%D8%B2>

[http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/6/24/%D8%AD%D8%B2](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/6/24/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9)

[http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/6/24/%D8%AD%D8%B2](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/6/24/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9)

2013،<sup>290</sup> وفي 3 تموز (يوليو) 2013، أعلن وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة المصرية، عبد الفتاح السيسي، عن انتهاء حكم الرئيس محمد مرسي، وتعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت، بالإضافة إلى تسليم السلطة وإدارة شؤون مصر لرئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.<sup>291</sup>

في هذا الفصل، سيتم دراسة موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية مع البدء باستعراض سريع لأهم مواقف الجماعة من هذه القضية منذ تأسيسها من قبل حسن البنا في آذار (مارس) 1928، بحيث يتم مقارنة مواقفهم تجاه القضية الفلسطينية قبل توليهم زمام الحكم، وأثناء الثورة، وما بعد فوز مرشحي حزبا، حزب الحرية والعدالة، في انتخابات البرلمان (مجلس الشعب)، وفي انتخابات رئاسة الجمهورية.

#### 4-1 موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية قبل استلام الحكم:<sup>292</sup>

اهتمت جماعة الإخوان المسلمين بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية وإسلامية، حيث عارضت وعد بلفور ومشروع تقسيم فلسطين، ومما يشير إلى ذلك ما قاله مؤسس الجماعة حسن البنا: "يُعتبر المسلمون أمة واحدة تجمعها العقيدة ويشارك بعضها بعضا في الآمال والآلام، وأي عدوان يقع على واحدة منها أو على فرد من المسلمين فهو واقع عليهم جميعا". ويشير الإخوان المسلمين إلى العامل الديني لاهتمامهم بفلسطين، حيث قال حسن البنا في رسائله: "إن إنجلترا لا تزال تسيء إلى فلسطين وتحاول أن تنقص من حقوق أهلها، وفلسطين

<sup>290</sup> اقتحام المقر العام للإخوان مجددا بالقاهرة وحرق محتوياته، العربية نت، 1-7-2013، [www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/01/الحريةوالعدالة.html](http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/01/الحريةوالعدالة.html)-مقرات-ل-

<sup>291</sup> نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق "المرحلة الانتقالية"، جريدة الشروق، 3-7-2013،  
<sup>292</sup> يشير الباحث إلى أن غالبية المصادر المتوافرة والتي تم الاعتماد عليها أثناء تناول المراحل الأولى من علاقة الإخوان المسلمين مع القضية الفلسطينية هي إخوانية أو متعاطفة مع الإخوان المسلمين.

وطن لكل مسلم باعتبارها من أرض الإسلام وباعتبارها مهد الأنبياء، وباعتبارها مقر المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله".<sup>293</sup>

وتشير مواقف الإخوان المسلمين إلى أخذ الجانب الجيوسياسي بالاعتبار، بالإشارة إلى خطر المشروع الصهيوني على الأمن القومي لمصر وعلى القضية الفلسطينية، وعلى وحدة العالمين العربي والإسلامي منذ العشرينيات من القرن الماضي، ويظهر ذلك في قول حسن البنا:

نريد أن نؤمن حدودنا الشرقية بحل قضية فلسطين حلاً يحقق وجهة النظر العربية أيضاً، ويحول دون تغلب اليهود على مرافق هذه البلاد، إن مصر والعالم العربي والإسلامي كله يفتدي فلسطين، فأما مصر فلأنها حدها الشرقي المتاخم، وأما بلاد العرب فلأن فلسطين قلبها الخافق وواسطة عقدها، ومركز وحدتها، وهذه الحقيقة يجب أن تضعها الدول المتحدة نصب عينها فصداقة المسلمين والعرب في كفة، ومطامع اليهود في فلسطين في الكفة الأخرى، نحن نطالب بهذا لأنه تأمين لحدودنا ومصالحنا مباشرة لنا، ونطالب به كذلك لأنه حق أمتين عربيتين في الشرق والغرب، هم منا ونحن منهم، ولن يفرق بيننا شيء.<sup>294</sup>

نستنتج مما سبق؛ أن كل من العامل الايديولوجي (الديني والعربي) والعامل الجيوسياسي قد لعبا دوراً في صياغة وتشكيل نظرة الإخوان المسلمين في مصر واهتمامهم بالقضية الفلسطينية، وأن هذا ظهر في مراحل مبكرة نسبياً.

قدّم الإخوان المسلمين مواقف تذهب إلى ان قضية فلسطين لا يتم حلها إلا بالجهاد، وقد أكد حسن البنا ذلك في رسالة أرسلها إلى سفير بريطانيا في القاهرة بتاريخ 5 تشرين ثاني (نوفمبر) 1937، قائلاً: "ان الإخوان سيبدلون ارواحهم في سبيل بقاء كل شبر من فلسطين اسلاميا وعربيا حتى يرث الله الارض ومن عليها"، كما بعث برسالة أخرى في أيار (مايو) 1939 الى رئيس

<sup>293</sup> حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، ط 4 ( بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، 2004)،

.150

<sup>294</sup> المصدر السابق، 263-264.

وزراء مصر حينها محمد محمود قال فيها: "ان لغة القوة والدم والثورة هي اللغة الوحيدة التي يجب التعامل معها مع الانجليز واليهود".<sup>295</sup>

أعلن الإخوان المسلمون رفضهم لمشروع تقسيم فلسطين عام 1937، ووقفوا الى جانب الثورة الفلسطينية عام 1936 والتي استمرت حتى عام 1939، حيث قاموا بإنشاء لجنة مركزية لمساعدة الثورة وقاموا بتوزيع المنشورات التي تدعو إلى مهاجمة اليهود ومقاطعتهم إقتصادياً،<sup>296</sup> كما ساند الإخوان المسلمون الثوار الفلسطينيين من خلال دعمهم بالسلاح الذي حصلوا عليه من مخلفات الحرب العالمية الثانية في الصحراء المصرية وقدموه لقائد جيش الجهاد المقدس في فلسطين عبد القادر الحسيني، كما دعو عام 1938 إلى عقد مؤتمر يجمع الدول العربية كافة؛ لمناقشة القضية الفلسطينية.<sup>297</sup>

استمرت جماعة الإخوان المسلمين في مساندة القضية الفلسطينية في الفترة ما بين عامي 1939-1947، وذلك من خلال تعبئة الرأي العام المصري من خلال الدعوة إلى المظاهرات ضد قرار التقسيم، كما عملت الجماعة على الإعداد والدعوة إلى التطوع للجهاد؛ إضافةً إلى تأسيس فرع للجماعة في فلسطين عام 1945، كما لعبت دوراً في جمع التبرعات المالية لدعم فلسطين من خلال إنشاء لجان شعبية تضم كافة الفئات والهيئات والأحزاب المصرية، إضافةً إلى إرسال بعض القادة العسكريين من أجل تدريب المجاهدين الفلسطينيين عسكرياً.<sup>298</sup>

بلغت مساعدات الإخوان العسكرية ذروتها في آذار (مارس) عام 1948، وتحديداً في أول يوم اعلن فيه اليهود قيام كياناتهم في فلسطين، إلى أن قام اليهود والغرب بتقديم اقتراحات للتهدئة والهدنة عبر الامم المتحدة، حيث وافق الزعماء العرب على هذه الهدنة بينما رفضها الإخوان، وكان ذلك على لسان حسن البنا؛ حيث قال: "لا هدنة الا بعد ان تدخل الجيوش العربية الى تل أبيب

<sup>295</sup> حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1986)، 260.

<sup>296</sup> ابراهيم البيومي غانم، وثائق قضية فلسطين في ملفات الاخوان المسلمين 1928-1948، (القاهرة: مكتبة الشروق

الدولية، 2010)، 44.

<sup>297</sup> حسن الجمل، جهاد الإخوان المسلمين في القناة وفلسطين، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2000)، 14.

<sup>298</sup> حمدان، سياسة مصر، 127.

وتطرد كافة العصابات الصهيونية من المدن الفلسطينية وتعيد المشردين واللاجئين الى ديارهم".<sup>299</sup>

لكن لا يبدو أن الإخوان المسلمين كانوا سيصرون على الحرب لو لم يكن هناك قرار رسمي مصري، حيث وبحسب كتاب "العروش والجيوش" لمحمد حسنين هيكل، فإنه يقول أنه وبالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد ساعدت في الدعوة الى نصرته فلسطين ومساندتها من خلال ارسال بضع عشرات من المتطوعين الى فلسطين، ولكنها لم تصل في اقتراحاتها الى طرح فكرة اشراك مصر في الحرب.<sup>300</sup>

حاول الإخوان المسلمون اغتيال عبد الناصر في عام 1954، الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيير في موقف الإخوان المسلمين في مصر تجاه القضية الفلسطينية، حيث تراجعت القضية الفلسطينية في سلم أولويات الإخوان، وحلّ مكانها الصراع مع السلطة المصرية والانشغال بالشؤون الداخلية بعد أن كانت القضية الفلسطينية بالنسبة للإخوان المسلمين أولوية، الأمر الذي جعل الجماعة ملاذاً للكثير من الفلسطينيين للحصول على الخبرة التنظيمية والعمل العسكري من خلال فرعها في غزة.<sup>301</sup>

أصبح اهتمام الإخوان المسلمين عام 1955 محصوراً بالجانب الدعوي وتطبيق الشريعة الاسلامية في التعليم، وذلك بعد أن أصبح لدى الإخوان مشاعر مختلطة تجاه تطور العمل العسكري؛ حيث كانت تتفادى أي عمل من الممكن ان يؤدي إلى مفارقة علاقاتها مع مجلس قيادة الثورة الجديد في القاهرة؛ الأمر الذي أدى بجماعة الإخوان المسلمين إلى الطلب من فرعها في غزة الامتناع عن القيام بالعمل المسلح تجاه اسرائيل، كما رفض الإخوان المسلمون طلباً من قبل شاب فلسطيني يافع هو خليل الوزير<sup>302</sup> في تموز (يوليو) 1957؛ يطالبهم فيه بتأسيس

<sup>299</sup> إبراهيم البيومي غانم، الفكر السياسي للإمام حسن البنا، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1992)، 80.

أنظر أيضاً: حمدان، سياسة مصر، 127-128.

<sup>300</sup> محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش، (القاهرة: دار الشروق، 2002)، 33.

<sup>301</sup> حمزة، أبو جهاد، 158، 159.

<sup>302</sup> خليل إبراهيم محمود الوزير "أبو جهاد"، كان في العام 1948 طفلاً لجأ مع عائلته إلى قطاع غزة، شارك مع ياسر عرفات بتأسيس حركة فتح وتولى مسؤولية أول مكتب لها في الجزائر، وتولى وهو في دمشق عام 1965 مسؤولية العلاقات مع الخلايا الفدائية داخل فلسطين، وشارك في حرب 1967، وهو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، وعضو المجلس المركز لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح،

تنظيم خاص لا يحمل المظهر الاسلامي، ويكون الهدف من انشائه هو تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وقد أدى الرفض الى انفصال عدد من اعضاء الجماعة الفلسطينية، وتأسيسهم وانضمامهم لحركة "فتح"، وكان من بين هؤلاء الفلسطينيين؛ خليل الوزير وسليم الزعنون وصلاح خلف وكمال عدوان وغالب الوزير وغيرهم.<sup>303</sup>

أوضح الإخوان المسلمون رأيهم تجاه فكرة التنظيم الخاص الذي اقترحه الوزير في عام 1961 من خلال مذكرة قاموا بإعدادها، حيث برر الإخوان المسلمين عدم موافقتهم بأن اعتراضهم على الاسلوب والخطة المقترحة، وليس على هدف التحرير، واعتبروا اقتراحات الوزير مجرد تخيلات غير واقعية، ولن تسهم في الوصول الى تحرير فلسطين، كما اعتبروا بأن القوى الأساسية غير مستعدة للدخول في المعركة، كما اعتبر الإخوان بأن تحرير فلسطين لا يكون إلا من خلال الاستعداد الاسلامي من قبل كل الامة الاسلامية وليس الشعب الفلسطيني وحده، واعتبروا أن "انتصار حركة الإخوان هو الذي سيحرر فلسطين".<sup>304</sup>

لقد رفض الاخوان الكفاح المسلح الفلسطيني ربما لأسباب تنظيمية ومصرية داخلية، ولكنهم غفّوا رفضهم برفض الحل الوطني، وتفضيلهم الحل الأممي الإسلامي، في مثال على توظيف الايديولوجيا لأغراض سياسية.

حصل انقسام في صفوف الإخوان المسلمين بعد عام 1965 بين مؤيد ومعارض لحركة فتح ومساندتها في الكفاح المسلح، حيث أن: "الإخوان في مصر والكويت وبعض قادة إخوان الأردن من الفلسطينيين كانوا يتعاطفون مع حركة "فتح" ويتعاملون معها باعتبارها إخوانية، بينما كانت علاقة إخوان غزة بحركة فتح يسودها التوتر والصراع الحاد"، وقد بقي فرع الإخوان المسلمين في غزة يعارض التعاون مع حركة فتح والكفاح المسلح إلى ما بعد نكسة حزيران (يونيو) 1967،

نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، مفوض شؤون الوطن المحتل المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، اغتالته إسرائيل في تونس عام 1988.

<sup>303</sup> صابغ، الكفاح المسلح، 146، 149

أنظر أيضاً: حمزة، أبو جهاد، 159

<sup>304</sup> سعود المولى، فلسطين بين الاخوان وفتح، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (93)، 2013، 155، 156

حيث أثار العمل الفدائي بقيادة "فتح" إهتمام الإخوان المسلمين في البلدان العربية بشكل أكبر، بينما بقي فرعهم في غزة معارضاً للعمل المسلح والتعاون مع حركة فتح، حيث قام الإخوان الغير فلسطينيين بالدعوة الى ضرورة الوجود العسكري للاخوان وإعادة العمل الفدائي والمقاومة المسلحة وإقامة معسكرات وقواعد في الاردن؛ سميت بمعسكرات الشيوخ، وكانت تحت حماية حركة فتح، ولكن سرعان ما انتهت "تجربة قاعدة الإخوان الفتاوية" عام 1970، بسبب أحداث "أيلول الأسود"،<sup>305</sup> وفقدت المقاومة الفلسطينية حينها جميع قواعداها في الأردن، واستمر الدعم السياسي من قبل الإخوان المسلمين في العالم العربي لحركة فتح، ولكن بقي فرعهم في غزة يعادي حركة فتح.<sup>306</sup>

بالتالي؛ فإن الموقف العام للاخوان المسلمين منذ عام 1948 وحتى عام 1986، قد اقتصر على اقتراح الاطار النظري للجهاد "تأجيل قضية فلسطين ريثما يتم تحقيق مقدمات العودة الذاتية الداخلية للإسلام بأساليب الدعوة الفردية وخلق تيار فكري عام والتربية والتوجيه والإرشاد"، وانتقاد مواقف الأنظمة الحاكمة وتقصيرها تجاه القضية الفلسطينية، دون طرح استراتيجية ثورية مسلحة، في وقت كانت هذه هي الاستراتيجية الأبرز في تلك السنوات، ودعت لتأجيل العمل الثوري لتحرير فلسطين حتى يتم تحقيق مقومات الجهاد من خلال الاصلاحات الداخلية وتوفير بيئة مناسبة للجهاد حتى تتجنب "استخدام ما يوصف بوسائل العنف الثوري" ولا تصطدم مع الأنظمة والقوى الرسمية باعتبارها عائقاً لممارسة الجهاد؛ وذلك من خلال الدعوة الفردية والوعظ والإرشاد، "والتعليق على فعل الفاعلين" دون "الانخراط العملي المباشر" في الكفاح المسلح، ومن ثم التأثير على الرأي العام وتشكيل قوة ضاغطة على الأنظمة الحاكمة وصناع القرار، ويدل ذلك على ايدولوجية الحركة الاسلامية حينها والتي "تخضع لمصالحهم المادية في المقام الأول".<sup>307</sup>

<sup>305</sup> هي الصدمات العسكرية التي قامت بين الحركات السياسية الفلسطينية والجيش الأردني، وانتهت بخروج القوات الفلسطينية من الأردن.

<sup>306</sup> المصدر السابق، 156، 159.

<sup>307</sup> صلاح الدين، الاتجاه الاسلامي، 104-115.



وقد عادت جماعة الإخوان المسلمين الى العمل المسلح من أجل فلسطين من خلال تأسيس حركة حماس في كانون الأول (ديسمبر) 1987، التي أحدثت نقلة نوعية في الوضع الداخلي للإخوان وحسمت "جدلية الدولة والمقاومة" القائمة على فكرة أولوية إقامة الدولة الإسلامية حتى يبدأ مشروع التحرير، بحيث تم الحسم بأن الدولة الإسلامية والمقاومة هما خطان متوازيان يكملان بعضهما البعض، من خلال الفعل الجهادي الذي يخدم العمل التنظيمي والتربوي والتعبوي.<sup>308</sup>

بالنسبة لموقف الإخوان المسلمين من اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل "معاهدة كامب ديفيد" وزيارة السادات للقدس نهاية السبعينيات؛ فقد رفضها الإخوان، وحذروا من التطبيع مع العدو وخصوصاً بعد أن أصبح لدى الإخوان المسلمين بعض الحرية في التعبير؛ وذلك بعد ان سمحت الحكومة المصرية بذلك بعد عام 1973، فقد استغل الإخوان رفضهم لزيارة السادات من أجل استعادة دور الجماعة في التواصل مع الرأي العام المصري والعربي،<sup>309</sup> وكان ذلك الرفض على لسان المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بين عامي 1973-1986 "عمر التلمساني"، إذ قال في 20 تشرين اول (أكتوبر) 1978: "رأينا الذي نقوله وسنقوله إيماناً بحقنا، أنه مما لا يتفق وقواعد القوانين السماوية أن نعترف لغاصب بحقه في اغتصاب أرضنا"، كما رفض التلمساني القرار 242 واعتبره "هضماً كاملاً لحقوق المسلمين بمن فيهم الفلسطينيون (...). إن إسرائيل ستتعلم بالاعتراف الكامل وإقامة العلاقات الطبيعية التي تتسم بحسن الجوار والتمثيل الدبلوماسي وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وكل ما كانت تطلبه".<sup>310</sup>

<sup>308</sup> عدنان أبو عامر، الحركات الإسلامية في فلسطين، في: الحركات الإسلامية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، مجلد 2، 2013)، 2397-2398

<sup>309</sup> عبد الله النفيسي، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2011)،

237

<sup>310</sup> عبده الدسوقي، عمر التلمساني وقضايا الأمة، موسوعة الاخوان المسلمين،

[http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B9%D9%85%D8%B1\\_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A\\_%D9%88%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7\\_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A9](http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B9%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A_%D9%88%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A9)

استتكر التلمساني اغفال موضوع القدس في معاهدة كامب ديفيد حيث

قال:

وأهم ما يجعلنا نقف عند ما تم أن القدس قد أُغفل شأنها، فلم يرد لها ولا لوضعها إشارة من قريب أو بعيد، مما يدعم قول بيجين بأنها عاصمة إسرائيل ما بقي اليهود، ما الذي يمكن أن يفسّر به الناس هذا الموقف من القدس؟ أول قبلة اتجه إليها المسلمون؟ القدس التي أُسريَ إليها برسول الله صلى الله عليه وسلم، وعُرج منها إلى السماء وما فوق السماء، وصلى فيها إماماً بالرسول والأنبياء.<sup>311</sup>

وقد اعتبر بأن العمل المسلح والجهاد هو الحل الوحيد للتخلص من العدو الاسرائيلي، حيث اقترح بأن يتم اعداد الشعب عقائديا وعسكريا كبديل للحل السلمي مع اسرائيل:

إذا سألت عن البديل، فإنني أضع نفسي، وأعتقد أن كل مسلم حر في مصر وغير مصر على استعداد أن يضع نفسه تحت أمر رئيس الدولة اليوم وغداً إذا نادى بكتاب الله، وطالبنا بالتقشف الذي تستلزمه طبيعة الموقف وأعدّنا عقيدياً وخُلُقياً وعسكرياً للموقف الفاصل لا نساوم ولا نطلب ثمناً، لأننا نجد أنفسنا للجهاد في سبيل الله لأن الجهاد في سبيل الله هو الطريق الوحيد لوضع كل معتد علينا في حجه الطبيعي.<sup>312</sup>

يلاحظ من خلال خطاب التلمساني وموقفه الرفض لاتفاقية كامب ديفيد الرفض لقبول الاعتراف بحق اليهود في فلسطين وإسناد ذلك إلى اعتبارات تابعة من العقيدة الاسلامية لأهمية فلسطين ومكانة القدس في الإسلام، ولكن الملاحظ أن التلمساني ربط الجهاد والعمل العسكري كبديل لحل القضية الفلسطينية عن العمل السلمي والدبلوماسي بموافقة وإعلان النظام الرسمي ذلك، ولم يطرح عملاً خارج نطاق الدولة وقراراتها.

<sup>311</sup> المصدر السابق.

<sup>312</sup> المصدر السابق.

فيما يتعلق بموقف الإخوان المسلمين من اتفاقية الكويز التجارية سالفه الذكر، والتي وُقِّعت في زمن الرئيس مبارك بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة في 2004، فقد أعلن الإخوان المسلمون رفضهم لها باعتبارها ترسخ الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، فقد أشار عضو الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين آنذاك صابر عبد الصادق، في 3 كانون الثاني (يناير) 2005 الى أن:

الاتفاقية أقرت ضمناً أن القدس الشريف هي عاصمة الكيان الصهيوني الغاصب!، حيث نصّ البرتوكول في أحد بنوده على تشكيل لجنة مشتركة مصرية صهيونية لتنفيذ الاتفاقية، وتجتمع هذه اللجنة دورياً مرة في القاهرة وأخرى في القدس، وهو ما يعد اعترافاً مصرحاً بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني؛ فالاتفاقية وثيقة رسمية وَعَدَّت القدس عاصمةً للصهاينة كما عُدَّت القاهرة عاصمةً لمصر.<sup>313</sup>

وعودة لموقف الإخوان من اتفاقيات كامب ديفيد بعد نحو 20 عاماً من توقيعها، قال رئيس المكتب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين عصام العريان في تصريح لصحيفة الحياة اللندنية في تشرين الاول (اكتوبر) 2007، عن الموقف من إسرائيل؛ أن الإخوان "لو وصلوا إلى الحكم سيعلنون بإسرائيل ويحترمون المعاهدات، لكن اتفاقية كامب ديفيد ستطراً عليها تغييرات وفقاً لما يناسبنا، ولا يعني هذا أننا نعلن الحرب ولكن سنقوم بمراجعة الاتفاقات والمعاهدات بما يتواءم مع المصلحة المصرية".<sup>314</sup>

لكن العريان وجد انتقاداً من قبل الإخوان المسلمين، حيث بينوا أنهم لا يقبلون بالاعتراف بوجود اسرائيل من حيث المبدأ، وقد رد محمد مهدي عاكف المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين (2004-2010) على تصريحات العريان في تشرين الاول (اكتوبر) 2007 بأنه: "لا يوجد في قاموس الإخوان شيء اسمه إسرائيل (...). هذه المسألة ثابتة من ثوابت الجماعة وليست محل

<sup>313</sup> نائب بالبرلمان: اتفاقية الكويز إقرار مصري بالقدس كعاصمة للإسرائيليين، موقع المسلم، 3-1-2005،

<http://almoslim.net/node/39929>

<sup>314</sup> اعتبر أن الجماعة "تسرعت" في رفض تولي المرأة وغير المسلمين الحكم. مصر: العريان ينتقد برنامج "الإخوان"، الحياة، 2007-10-13.

جدل أو نقاش، وإسرائيل في نظر الجماعة مجرد كيان صهيوني مغتصب لأراضينا العربية والإسلامية المقدسة قام على الجماجم والدماء، وسنعمل على إزالته، مهما طال الزمن"، مما اضطر العريان الى التصريح بأن موقف الجماعة تجاه اسرائيل "لم ولن تعترف بها، لأنه لا يمكن أن نعترف باغتصاب الأراضي بالقوة اتساقاً مع الرأي الشرعي والمواثيق الدولية".<sup>315</sup>

أكد محمد مهدي عاكف المرشد العام للإخوان المسلمين في عدة خطابات على موقف الإخوان الرافض لاتفاقية كامب ديفيد، بالاضافة الى عدم الاعتراف بدولة اسرائيل؛ وقال أن: "أي اتفاقية تُوقَّع بين بلدين لا بد أن يكون لها وقتٌ زمنيٌّ تنتهي بعدها الاتفاقية، وقد آن لهذه الاتفاقية أن تنتهي بعد مرور هذه المدة الطويلة على توقيعها"، مؤكداً أن مبدأ الرفض يأتي من أن الإخوان لا يعترفون أساساً بدولة الكيان الصهيوني حتى يتم توقيع اتفاقيات معها.<sup>316</sup>

في يوم الجمعة 9 نيسان (ابريل) 2010، طالب الدكتور محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين (2010-2013)، بالتخلل من معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، بعد أن فقدت كل شروطها، مؤكداً أنها لا تتوافق مع أحكام الإسلام، ولم تحقق مصلحة الأمة، بل كرّست المفساد والكوارث، وامتلأت بالغموض في نصوصها وأهدافها، وقال: "إن إعادة النظر في هذه المعاهدة لا يعنى بالضرورة إعلان الحرب".<sup>317</sup>

<sup>315</sup> بعد تصريحات العريان حول الموقف من إسرائيل، موسوعة الاخوان المسلمين،

<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D9%85%D9%86%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84>

أنظر أيضاً: مرشد إخوان مصر يرد على العريان: لن نعترف بإسرائيل، العربية، 18-10-2007،

<http://www.alarabiya.net/articles/2007/10/18/40467.html>

<sup>316</sup> عاكف: نرفض "كامب ديفيد" ولا نعترف بالكيان الصهيوني، موسوعة الاخوان المسلمين،

<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B9%D8%A7%D9%83%D9%81:%D9%86%D8%B1%D9%81%D8%B6%22%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%AF%22%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A>

انظر أيضاً: تصريحات الاعتراف بإسرائيل تثير زلزالاً إخوانياً، والعريان يواصل التراجع مع زيادة الضغوط، المصري اليوم، 19-10-2007.

<sup>317</sup> مرشد الإخوان يطالب بـ "التخلل" من معاهدة كامب ديفيد، 9-4-2010،

<http://www.alarabiya.net/articles/2010/04/09/105410.html>

على أن الاختبار الحقيقي لموقف الإخوان المسلمين من العلاقة مع إسرائيل والاتفاقات معها سيكون عندما يصبحون الكتلة النيابية الأكبر، بالإضافة الى موقعهم في الرئاسة.

#### 4-2 الموقف بعد الانتخابات البرلمانية:

شاركت العديد من الأحزاب المصرية في انتخابات مجلس الشعب المصري، وقد تصدر هذه الأحزاب كل من حزب الحرية والعدالة الذي حصل على 127 مقعداً، أي بنسبة 47% من المقاعد البرلمانية، وتلاه حزب النور الذي حصل على 96 مقعداً، وفي المرتبة الثالثة كان حزب الوفد الذي حصل على 36 مقعداً، أما حزب تحالف الكتلة المصرية، فقد حصل على 33 مقعداً، وحزب الوسط الجديد حصل على 10 مقاعد. بالإضافة الى العديد من الاحزاب المصرية الأخرى التي حازت المقاعد المتبقية في مجلس الشعب المصري.<sup>318</sup>

#### 4-2-1 القضية الفلسطينية في البرنامج الانتخابي للأحزاب المصرية:

بمراجعة البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة؛ نجد أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة في البرنامج الانتخابي، حيث ورد ذكرها أثناء الحديث عن مصر في حقبة مبارك وما خلفته من تراجع في دور مصر اقليمياً ودولياً، "حتى أنها أصبحت تمد الصهاينة المحتلين لفلسطين والقدس بالغاز والبتترول، وبأبخس الأثمان - والمصريين في أمس الحاجة إليه، كما أصبحنا نحاصر ونعادي المقاومين الثائرين في فلسطين"، كما ورد ذكرها في البند الخامس عند الحديث عن أولويات نواب الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين الذين كانوا في برلمان 2005-2010؛ "أعطى نواب الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين كل الاهتمام بقضايا الأمن القومي، وقضايا الأمة مثل: القضية الفلسطينية (...). إيماناً منهم بأن أمن مصر القومي لن يتحقق إلا عبر القيام بدورها في المنطقة العربية

<sup>318</sup> اللجنة العليا تعلن النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب بمراحلها الثلاث، الأهرام، 2012-1-21،

<http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx>

والإسلامية تصدياً للمخططات الصهيونية والأمريكية". وفي محور حماية الأمن القومي؛ فقد جرى ذكرها للتأكيد على ضرورة استعادة مصر لدورها الاقليمي في المنطقة العربية وواجبها في الدفاع عن قضايا العرب والمسلمين، لما لها من تأثير على أمن مصر القومي، حيث نص على:

دعم الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي، وتفعيلها للقيام بأهدافها، والعمل على حل القضية الفلسطينية بمنظور عربي إسلامي، ودعم الشعوب في كفاحها من أجل حريتها (...). التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، وواجب الحكومات والشعوب العربية والإسلامية وفي مقدمتها مصر لمد يد العون والمساندة والتأييد للشعب الفلسطيني، وللمقاومة الفلسطينية ضد الصهاينة المغتصبين.<sup>319</sup>

مما سبق، يمكن القول أن كل من العامل الاقتصادي ومصصلحة مصر الداخلية إضافة إلى العامل الجيوسياسي والأمن القومي المصري كانا موجودين، نظرياً على الأقل، ضمن توجهات وأسباب اهتمام الاخوان المسلمين بالقضية الفلسطينية، مع تبني مواقف ناقدة ورافضة للعلاقة مع إسرائيل.

من الجدير بالذكر؛ أن القضية الفلسطينية قد كانت حاضرة أيضاً في البرامج الانتخابية للأحزاب المنافسة أيضاً؛ ومثال ذلك "إئتلاف الثورة مستمرة" الذي حصل على 7 مقاعد في البرلمان، حيث أكد الائتلاف في سياسته الخارجية على:

إعادة النظر في سياسة التطبيع مع إسرائيل وتعديل إتفاقيات كامب ديفيد بما يكفل إستعادة السيطرة المصرية على سيناء بالكامل وحققها في نشر قواتها المسلحة على كل شبر من أرضها (...). مساندة نضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة بكل الوسائل الممكنة بما فيها الكفاح المسلح والتميز بين الكفاح المسلح وأعمال العنف

<sup>319</sup> البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة. متوفر على الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة، على الرابط:

[http://www.fj-p.com/Party\\_Program.aspx](http://www.fj-p.com/Party_Program.aspx)

الموجهة ضد فئات طائفية أو مذهبية أو قومية مغايرة وهو عنف غير مشروع يجب التصدي له".<sup>320</sup>

ولم يرد ذكر فلسطين في برنامج "حزب النور السلفي"، ولكن جرى ذكر الاتفاقيات الاقتصادية وإعادة النظر فيها؛ وتحديدًا اتفاقية الغاز مع إسرائيل لما لها من تأثير على مصلحة مصر الاقتصادية الداخلية في إطار محاربة اهدار المال العام:

استرداد الأموال والثروات الطائلة المنهوبة التي تم تهريبها خارج مصر، واستعادة الأموال المختلسة، خلال فترة نظام الحكم البائد، وذلك من خلال الوسائل القانونية المشروعة (...). وفي هذا الإطار ينبغي أن تتم مراجعة كافة الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدها من لا خلاق لهم من المفسدين كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية بيع الغاز الطبيعي لإسرائيل وغيرها من الدول.<sup>321</sup>

أما بخصوص حزب الوفد، فقد تصدرت القضية الفلسطينية سياسته الخارجية في البرنامج الانتخابي بحكم أنها قضية عربية وإسلامية، حيث بين أن نصرة قضايا:

دول العالم العربي والإسلامي والأفريقي هي الدائرة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية (...). وفي مقدمتها قضيتا فلسطين ومختلف قضايا التحرر - ركيزه أساسية لهذه السياسة (...). بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والتكامل، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة ومراجعة عملية التسوية والاتفاقيات مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقي في ظل العدوان والإجفاف وانتهاك الحق الفلسطيني في دولة ذات سيادة قادرة على البقاء و تصنع مصيرها ومستقبل أبنائها.<sup>322</sup>

<sup>320</sup> البرنامج الانتخابي لقائمة تحالف الثورة مستمرة،

<http://issuu.com/sste.org/eg/docs/name820f64>

<sup>321</sup> حزب النور السلفي، قناة العالم، 7-5-2012،

<http://www.alalam.ir/news/1107674>

<sup>322</sup> البرنامج الانتخابي لحزب الوفد، موقع الوفد، 9-11-2011،

وبالنسبة لحزب تحالف الكتلة المصرية الذي يضم كل من حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المصريين الاحرار، بالاضافة الى حزب التجمع؛ فقد كان الصراع العربي الاسرائيلي حاضراً في برامج أحزابه باستثناء حزب التجمع.<sup>323</sup>

بيّن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي في بند النهوض بدور مصر الاقليمي والدولي بأنه سيبقي على معاهدة السلام في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار مصر، كما أنه سيعيد النظر في تسليم الملف الفلسطيني لجهاز المخابرات باعتباره تهديد للأمن القومي المصري، وتحويله الى عامل من عوامل النهوض الاقتصادي المصري، حيث أن الحزب يؤمن:

بأهمية العمل على استعادة المكانة الاقليمية الدولية لمصر ومساندتها للتحرك والعدالة في المنطقة وعلى رأس ذلك مساندة حق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير، وإنهاء سياسة الانكسار والخضوع (...). وذلك من أجل تحقيق استقلال القرار المصري اقليمياً ودولياً في كافة المجالات واستعادة الريادة المصرية في محيطها العربي والاقليمي ودورها الفاعل على الصعيد العالمي (...). ورفض الاحتلال والعدوان والقهر والديكتاتورية (...). وفيما يتعلق بمصالح البلد السياسية في المنطقة، وعلى رأسها مياه النيل والعلاقات العربية والموقف من القضية الفلسطينية، ينبغي النظر إلى مبادرات الافراد والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكل أشكال الدبلوماسية الشعبية الساعية لإقامة وتدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع البلدان المختلفة باعتبارها روافد للسياسة الخارجية والأمن القومي، بدلاً من النظرة السابقة لها كتهديد، لاحتكار الاجهزة الأمنية لهذه القضية الحيوية (...). الإيمان بأن

<http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%A/119378-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF>

<sup>323</sup> برنامج حزب التجمع، موقع حزب التجمع،

<http://www.altagama.com/index.php/2012-06-30-00-38-17/2012-06-30-00-36-39/472-2012-10-01-15-01-07>



أمن المنطقة متشابك، ومحوره هو النهوض بكتلة الدول العربية، عن طريق تعزيز التعاون بينها على جميع المستويات. وتلعب مواجهة الأطماع الاسرائيلية واحتلالها للأراضي الفلسطينية دورا مهما في هذا التصور، لما تستنزفه من جهود ولما تشكله من نتوء استعماري يعصف بانتظام بحقوق الشعب الفلسطيني ويهدد مختلف الدول المجاورة. وإذ يؤكد الحزب على انه لا يدعو لإلغاء المعاهدة المصرية الاسرائيلية حفاظا على إستتباب السلم على حدود الوطن وامتناعا عن الانزلاق فى مغامرات عسكرية، فإنه يؤكد فى نفس الوقت على ضرورة ممارسة الضغوط على الدولة الاسرائيلية من أجل التوصل إلى سلام عادل فى المنطقة، وإقامة علاقات وثيقة على مستويات عديدة مع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وتدعيم الاقتناع العام بإنهاء الاستثناء الاسرائيلي من قواعد القانون الدولي، وبصفة خاصة ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والتعامل مع الأراضي المحتلة إلى حين تحريرها.<sup>324</sup>

وبخصوص برنامج حزب المصريين الاحرار، فيربط بين احترام اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم من قبل الاسرائيليين، حيث قال أن:

احترام مصر لتعهداتها الدولية وخاصة فيما يتعلق بمعاهدة السلام مع إسرائيل لا يعني قبولها إمكانية التعاون الإقليمي معها إلا عند تحقيق السلام الشامل والعادل، والذي يكمن في وقف عمليات تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وكذلك عمليات تصعيد البناء الاستيطاني، والتطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة حتى خط الرابع من يونيو 1967، والتوصل لحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.<sup>325</sup>

<sup>324</sup> البرنامج الانتخابي لحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، موقع الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي،

[http://www.egysdp.com/docs/party\\_pro.pdf](http://www.egysdp.com/docs/party_pro.pdf)

<sup>325</sup> برنامج حزب المصريين الأحرار، موقع حزب المصريين الأحرار،

<http://www.almasreeenalahrrar.org/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8.html>

كما ورد ذكر فلسطين ضمن سياستهم الخارجية والأمن القومي، باعتبار أن مصر تقع في قلب الوطن العربي، فقد بينوا أن:

سياسة مصر الخارجية هي أحد وسائل تشكيل السياسة العربية بشكل عام، وفي الوقت الذي تحترم مصر جميع تعهداتها الدولية من اتفاقيات سياسية أو ثقافية، أو تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن سياستها العربية تتبع من ارتباطها العضوي بالقضية الفلسطينية، ومن إيمانها بأن تحقيق السلام في المنطقة لا يتأتى إلا بالتسوية العادلة للصراع العربي الإسرائيلي الذي يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس (...). ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس الإلتزام الكامل بالشرعية الدولية والتنفيذ الأمين لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على كافة الجبهات وأن تقوم تلك التسوية على الضمان الكامل غير المنقوص للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس (...). ضرورة أن تقوم مصر بدعم الدولة الفلسطينية المستقلة عند قيامها، دعماً فاعلاً، يساعدها على بناء مؤسساتها وتميئتها وإستمرارية إستقرارها.<sup>326</sup>

وبخصوص حزب الوسط، فقد أتى على ذكر فلسطين في أثناء الحديث عن سياسته الخارجية تجاه الأمن القومي المصري، حيث بيّن أن القضية الفلسطينية ستكون من ضمن أولوياته لما لها من تأثير على الأمن القومي المصري، ما يؤكد تأثير العامل الجيوسياسي على صناعة القرار في سياسة مصر الخارجية، حيث بيّن أن القضية الفلسطينية هي:

قضية محورية في رؤيتنا للأمن القومي المصري لأن حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة معناه استمرار انتهاك القانون الدولي والإنساني على حدود مصر الشرقية، الأمر الذي يمثل تهديداً صريحاً للأمن القومي المصري ويؤكد المؤسسون تأييدهم الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس،

<sup>326</sup> المصدر السابق.

وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم. كما يؤكد المؤسسون على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة، بما فيها القوة المسلحة التي يعتبرها الحزب مقاومة مشروعة نصت عليها المواثيق والمقررات والأعراف الدولية كحق ثابت لأي شعب في مواجهة الاحتلال.<sup>327</sup>

في ضوء ما سبق، نجد أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة في برامج الأحزاب الانتخابية بالرغم من الانشغالات الداخلية المصرية، ما يعني إدراك الأحزاب المصرية بما فيها الإخوان المسلمين لدور مصر الإقليمي والعربي، كما نلاحظ بأن برامج الأحزاب لا تكاد تخلو من ذكر فلسطين أو الصراع العربي الاسرائيلي لما لهذه القضية من تأثير على أمن مصر القومي على أساس أنها قضية مصرية داخلية لاشاركتها مع فلسطين بالحدود الجغرافية الأمر الذي يؤكد أهمية العامل الجيوسياسي في التأثير على السياسة الخارجية المصرية، وفي نفس الوقت، فإنه من الملاحظ بأن هناك تردداً في المواقف من حيث الإبقاء على معاهدة السلام في سبيل الحفاظ على المصالح الداخلية المصرية.

يمكن القول بأن الإخوان المسلمين قد ذكروا القضية الفلسطينية بشكل عام من خلال ربطها بمصالح مصر الاقتصادية وأمنها القومي واستغلالها لاستعادة دور مصر الإقليمي في المنطقة دون التطرق إلى قضايا محددة تتعلق بالشأن الفلسطيني مباشرة، أما بالنسبة للسلفيين؛ فقد لوحظ عدم اكتراثهم بالقضية الفلسطينية، بحيث انصب تركيزهم على المصالح الاقتصادية المصرية، أما بالنسبة إلى الأحزاب الأخرى؛ فقد تحدث بعضها عن نيته إعادة النظر بالاتفاقيات المنعقدة مع اسرائيل ومراجعة عملية السلام، وارتبط ذلك بمصالح مصر الداخلية.

<sup>327</sup> برنامج حزب الوسط، موقع حزب الوسط،

<http://www.alwasatparty.com/program.php>

#### 4-2-2 بعد استلام الاخوان المسلمين للرئاسة:

عوّلت حركة حماس في غزة على فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية والرئاسية في مصر، حيث قام رئيس الوزراء في غزة إسماعيل هنية برفع العلم المصري وتوزيع الحلوى في الشوارع ابتهاجاً بفوز محمد مرسي بالرئاسة، كما حاول رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية زيارة القاهرة في تموز (يوليو) 2012، لتهنئة الرئيس المصري الجديد، بالإضافة الى بحث بعض القضايا والملفات الفلسطينية بما فيها ملف المصالحة الفلسطينية، لكن المواقف والتصريحات الرسمية المصرية لم تقدم لحماس ما توقعته.<sup>328</sup> وتأنى مرسي في اتخاذ قراره لاستقبال هنية ولم يخالف البروتوكول، وأجل مقابلة هنية إلي ما بعد لقاء الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الذي يعتبر خصماً سياسياً لقيادة حماس، خصوصاً في ذلك الوقت، وقد بيّنت مصادر مصرية بأن: "مؤسسة الرئاسة تتعامل بحساسية عالية مع الطلبات الفلسطينية للقاء الرئيس محمد مرسي وتهنئته بالرئاسة"، وأنها تقوم بدراسة الاعداد لزيارة تضم وفدا فلسطينيا مشتركاً يضم كل من هنية ومحمود عباس، باعتبار أن تلك الخطوة ستدعم الجهود المصرية في المصالحة الفلسطينية.<sup>329</sup>

كانت أهم ملفات القضية الفلسطينية في السياسة المصرية بعد استلام الإخوان المسلمين للحكم؛ هي ملف معبر رفح والحصار على غزة، وملف المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، والوساطة مع حركة حماس للتوصل الى اتفاق هدنة مع اسرائيل وإنهاء الحرب على غزة، بالإضافة إلى موقفها من الاتفاقيات مع اسرائيل والحفاظ عليها.

<sup>328</sup> أحمد جميل عزم، جدلية الأممي والوطني: هل تفرض التحولات الإقليمية إعادة تعريف هوية القضية الفلسطينية؟، الأهرام، نقلاً عن: السياسة الدولية، 1-4-2013،

<http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=1284791&eid=8803>

<sup>329</sup> مصر تفضل استقبال وفد مشترك من فتح وحماس، جريدة الحياة، 7-7-2012.

#### 4-2-2-1 معبر رفح وفك الحصار عن غزة:

قامت مصر بإغلاق معبر رفح بعد الهجوم الذي أدى الى مقتل 16 جندياً مصرياً على الحدود في 6 آب (أغسطس) 2012، مما أثار انتقاد وزير الداخلية في غزة فتحي حماد الذي عبّر عن خيبة أمل حماس، حيث طالب الرئيس المصري بأن يتم فتح معبر رفح بشكل كامل، وقال عن توقعاته من القيادة المصرية الجديدة: "نتمنى على الرئيس محمد مرسي رئيس مصر الثورة صاحب القرار الشجاع وكلمة الحق أن يتخذ قراراً بفتح معبر رفح (...) ما ذنب غزة أن يضيق عليها وفي ذات الوقت تفتح معابركم مع الاحتلال، فإن لم تكن فلسطين بين أعينكم فعليكم تعديل البوصلة والمسار"، كما بين أن قطاع غزة قد "عانى كثيراً من سياسة الاغلاق المتكررة في عهد النظام السابق"، وقد أكد حماد في ذات التصريح الصحفي على ارتباط الأمن القومي بين كل من مصر وفلسطين حيث قال: "إن أمن مصر هو أمننا، وما يضرها يضرنا، ونتفهم حقها في تأمين حدودها وفرض سيادتها، ونرجو أن يكون ذلك دون التضيق على غزة وأهلها"، واقترح حلاً لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وفك الحصار يكون بإقامة منطقة تجارة حرة بين غزة ومصر.<sup>330</sup>

مما سبق، كان واضحاً أن العامل الجيوسياسي وعامل الأمن القومي قد لعبا دوراً في تحديد موقف مصر تجاه ملف فك الحصار عن غزة، حيث أن أولوية مصر كانت لحماية وتأمين حدودها.

في 23 آب (أغسطس) 2012، قررت مصر فتح معبر رفح للحالات الانسانية ولمدة ثلاثة ايام أسبوعياً فقط، مما أثار انتقادات واسعة من قبل الفلسطينيين والفصائل الفلسطينية، وخصوصاً حركة حماس التي قال الناطق باسم وزارة داخليتها إسلام شهبان: "نقدر الوضع الأمني في سيناء، وأمن مصر من أمن غزة وفلسطين، لكن نرجو من الأشقاء المصريين أن يقدرُوا أوضاع المواطنين في غزة (...)"، وأضاف أن "الجانب المصري برر عمل معبر

<sup>330</sup> فتحي حماد يطالب الرئيس مرسي بفتح معبر رفح ويستغرب ما ذنب غزة أن يضيق عليها؟، القدس العربي، 14-8-2012.

رفح وفق آلية السفر الجديدة باستمرار العملية الأمنية ومطاردة المجرمين المتهمين باستهداف ثكنة للجنود المصريين في سيناء". في الوقت الذي قال فيه مصدر في حركة حماس لجريدة "الحياة" بأن مرسى كان قد تعهد لرئيس حكومة غزة إسماعيل هنية أثناء اجتماعهم في القاهرة قبل نحو شهر؛ بعدم فرض حصار على القطاع حيث قال: "لن يعود الحصار على غزة في عهدي مطلقاً تحت أي ظرف من الظروف".<sup>331</sup>

دعا هنية إلى فتح معبر رفح بشكل دائم أمام المسافرين الفلسطينيين، وقال: "أمل الشعب الفلسطيني وأنظار أهلنا في غزة معلقة بمصر في عهدنا الجديد".<sup>332</sup> وقد أكدت مصر نيتها رفع الحصار في 8 أيلول (سبتمبر) 2012،<sup>333</sup> ولكن وفي نفس الوقت، شهدت الأنفاق عمليات هدم في عهد مرسى أكثر مما كانت عليه في عهد حسني مبارك، كما أن طريقة الهدم التي كان يتم هدم الأنفاق فيها كانت بطريقة مختلفة بحيث تمنع إمكانية استخدامها فيما بعد، مما أثار حفيظة حكومة حماس في غزة، حيث طالب المتحدث باسمها صلاح البردويل مصر بأن يتم إيجاد بدائل للأنفاق في حال استمرارها بهدمها، كما طالب رئيس الحكومة الفلسطينية في غزة إسماعيل هنية بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر وغزة،<sup>334</sup> حيث طُرحت فكرة إقامة منطقة تجارة حرة بين غزة ومصر لتكون بديلاً عن الأنفاق التي تم إغلاقها بعد مقتل 16 ضابطاً وجندياً مصرياً اثر وقوع عملية الهجوم المسلح على نقطتين للجيش المصري في مدينة رفح المصرية في سيناء، إذ قام الطرفان الفلسطيني والمصري بتبادل الأفكار لإنشاء المنطقة الحرة لتكون بديلاً عن عمليات التهريب من الأنفاق.<sup>335</sup> وقد برّر نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، موقف مصر

<sup>331</sup> وزير داخلية "حماس" ينتقد وزارته وتعذر...، جريدة الحياة، 24-8-2012،

<sup>332</sup> هنية دعا مرسى للتعجيل بإقامة المنطقة التجارية الحرة مع غزة، القدس العربي، 4-9-2012،

<sup>333</sup> أنباء عن نية مرسى رفع حصار غزة خلال أيام، جريدة الحياة، 8-9-2012،

<sup>334</sup> هل يغلق الرئيس مرسى انفاق غزة؟، الجزيرة نت، 22-9-2012،

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/9/22/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%BA%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

<sup>335</sup> حماس تدرس مع السلطات المصرية إقامة منطقة حرة مع غزة، جريدة الوسط اليومية، 11-8-2012،

<http://www.el-wasat.com/portal/News-55673003.html>

تجاه الأنفاق بأن "الرئيس المصري محمد مرسي تحركه مصالح بلاده القومية".<sup>336</sup>

في 26 ايلول (سبتمبر) 2012، علمت جريدة "القدس العربي" من مصدر فلسطيني رسمي في رام الله، بأن مصر قد أبلغت حركة "حماس" بشكل رسمي رفضها لإقامة منطقة تجارة حرة على الحدود مع قطاع غزة، وقال المصدر بأن رئيس الوزراء المصري حينها هشام قنديل أبلغ رئيس الوزراء الفلسطيني المقال في قطاع غزة اسماعيل هنية أثناء زيارته للقاهرة بقرار مصر الراض للمنطقة الحرة المقترحة من حماس ما بين مصر وقطاع غزة، حيث اعتبر ان إيجاد مثل تلك المنطقة ستعمل على تثبيت فكرة ان قطاع غزة كيان فلسطيني مستقل عن باقي الاراضي الفلسطينية.<sup>337</sup>

نفى السلطات المصرية أن تكون قد ردت على حكومة حماس سواء بالسلب أو الإيجاب بشأن طرح إقامة منطقة حرة على الحدود مع غزة، ولكن قال مصدر رسمي أنه لن تتم إقامة منطقة حرة في مدينة رفح المصرية على الحدود مع قطاع غزة، وقال: "مصر لا تتحفظ إطلاقاً على إقامة علاقات تجارية مع السلطة الفلسطينية، لكنها لن تقيم منطقة حرة مع قطاع غزة من شأنها أن تعزز استقلال القطاع وإقامة كيان منفصل على الحدود مع مصر"، وفي نفس الوقت قال: "لم نرد عليهم سلباً أو إيجاباً حيال هذا الأمر"، ويرر ذلك بأن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط باتفاقيات مع اسرائيل، حيث قال: "طالما أن السلطه ملتزمة باتفاق أوسلو، لن يتم إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي"، وقال أن "مصر لا يضيرها هذا الأمر اقتصادياً لأن غزة بقعة صغيرة، لكنها تخشى من مخاطر مثل هذه الخطوة التي تشكل تهديداً فعلياً ومباشراً على القضية الفلسطينية ككل"، وبين ان مصر تهتم بالقضية الفلسطينية ككل، ولا تهتم بالتفاصيل الصغيرة، فقال: "يجب ألا ننظر تحت أقدامنا من أجل فقط تحقيق مكاسب صغيرة وسريعة

<sup>336</sup> أبو مرزوق: مرسي تحركه مصالح بلاده والأنفاق أغلقت بشكل لم يحدث في عهد مبارك، الشرق الأوسط، 17-9-2012.

<sup>337</sup> مصر تبليغ حماس رسمياً رفضها إقامة منطقة تجارة حرة مع قطاع غزة، القدس العربي، 27-9-2012،

قد تعصف بالخطوات التي نسعى الى ترسيخها من أجل إقامة الدولة الفلسطينية التي هي أساس ولُبّ وجوهر القضية".<sup>338</sup>

من خلال التصريحات المصرية السابقة، نلاحظ ارتباط فلسطين بالأمن القومي المصري، ومدى تأثير العامل الجيوسياسي على صناعة القرار المصري، كما يظهر التزام الاخوان المسلمين (المصريين) الحرفي باتفاقيات السلام المبرمة، لا بين المصريين والاسرائيليين وحسب، بل وبين الفلسطينيين والاسرائيليين، وظهر ذلك من خلال ربطهم بين انشاء منطقة التجارة الحرة بين مصر وغزة وعدم توافقها مع اتفاقية اسلو بما فيها اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، في تباين مع مواقف الإخوان المسلمين يوم كانوا في المعارضة، مع التزام بالسياسة الرسمية وقواعدها من حيث عدم تغليب الارتباط الحزبي والسياسي بين الإخوان المسلمين المصريين والفلسطينيين (حماس) على التزامات الدولة المصرية وعلاقتها مع الرئاسة الفلسطينية، حتى وإن لقيت قيادات "حماس" ترحيب أكبر من النظام الجديد، وهو ما يشكل اتساقاً واضحاً مع النظرية الواقعية التي ترى أنّ الايديولوجيا تتراجع أمام اعتبارات القوة والمصلحة في السياسة الخارجية الفعلية للدول.

#### 4-2-2-2 المصالحة الفلسطينية:

استمرت الجهود المصرية في ملف المصالحة الفلسطينية بعد الثورة، حيث وكما تمّ ذكره في الفصل السابق؛ بأنّ المجلس العسكري الذي كان يحكم مصر في المرحلة الانتقالية قام بدور فاعل في اتمام ملف المصالحة من خلال عقد عدة اجتماعات بين حركتي حماس وفتح للتوصل الى اتفاق المصالحة.

قام مرسي بعقد العديد من اللقاءات التي من شأنها أن تدعم المصالحة، مثل اللقاء الثلاثي الذي جمعه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، خالد مشعل بتاريخ 9 كانون الثاني (يناير)

<sup>338</sup> مصدر مصري: مصر لن تقيم منطقة حرة مع غزة من شأنها تعزيز استقلال القطاع واقامة كيان منفصل على حدودنا، الحياة الجديدة، 1-10-2012.



2013،<sup>339</sup> وكان عباس ومشعل قد اجتمعا بمدير المخابرات المصرية حينها رأفت شحاته قبل عقد الاجتماع مع الرئيس مرسي،<sup>340</sup> ما يؤشر على استمرار دور جهاز المخابرات المصرية في سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية في عهد مرسي كما كان عليه في العهود السابقة.

كما التقى الرئيس المصري محمد مرسي بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في مصر بتاريخ 16 ايار (مايو) 2013، وبحثا عدة ملفات بخصوص القضية الفلسطينية، وكان من بينها ملف المصالحة الفلسطينية،<sup>341</sup> وقد عبر عضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية عن أمله بأن يكون اتفاق المصالحة الذي تم توقيعه في القاهرة برعاية جهاز المخابرات المصرية هو الاتفاق الأخير الذي ينهي حالة الانقسام بين فتح وحماس.<sup>342</sup>

وفي ذات السياق؛ قام مرسي باستقبال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بتاريخ 17 حزيران (يونيو) 2013، للبحث في ملف المصالحة الفلسطينية، حيث أكد مرسي على ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية لتعزيز الموقف الفلسطيني في عملية السلام، كما أكد مرسي على ان قضية القدس وما يجري فيها هي من اولويات سياسة مصر الخارجية،<sup>343</sup> وقد صرّح الرئيس الفلسطيني عباس بأن "مصر ملتزمة بالمصالحة وتريد المصالحة"، كما بين أنه "لا أحد ينكر أن حماس جزء لا يتجزأ من حركة الإخوان المسلمين" ومع ذلك فإنه لم يشعر في أي لحظة أن موقف مصر ينحاز لحركة حماس في موضوع المصالحة الفلسطينية، "ولو شعرت بذلك لما كنت أنا هنا في القاهرة".<sup>344</sup>

<sup>339</sup> اختتام اجتماع عباس ومشعل في القاهرة دون انباء عن المصالحة، القدس العربي، 10-1-2013

<sup>340</sup> لقاء ثلاثي بين مرسي وعباس ومشعل في القاهرة، روسيا اليوم، 9-1-2013،

[http://arabic.rt.com/news/604475-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1\\_%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A\\_%D8%A8%D9%8A%D9%86\\_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A\\_%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3\\_%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B9%D9%84\\_%D9%81%D9%8A\\_%D8%A7%D9%84%D9%82/%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9](http://arabic.rt.com/news/604475-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1_%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A_%D8%A8%D9%8A%D9%86_%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A_%D9%88%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3_%D9%88%D9%85%D8%B4%D8%B9%D9%84_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%82/%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9)

<sup>341</sup> الرئيس يبحث مع أبو مازن ملف المصالحة الفلسطينية والأزمة السورية، جريدة الوسط اليومية، 16-5-2013،  
<sup>342</sup> الحية يؤكد على ضرورة دعم اتفاق المصالحة الذي وقع في القاهرة قبل يومين ليكون الأخير، القدس العربي، 16-5-2013.

<sup>343</sup> مرسي يلتقي "خالد مشعل" لبحث تطورات المصالحة الفلسطينية، جريدة الوسط اليومية، 17-6-2013.

<sup>344</sup> أبو مازن: مصر لم تنحاز أبداً لحماس ضد فتح، قناة الشرق المصرية، 16-5-2013،

مما سبق، يمكن القول بأن القضية الفلسطينية قد كانت من ضمن أجندة السياسة الخارجية المصرية أثناء استلام الاخوان المسلمين للحكم، بالرغم من انشغالاتهم بشؤونهم الداخلية، كما يلاحظ أن ملف القضية الفلسطينية قد ظل يتخذ الطابع الأمني بالنسبة لمصر؛ حيث بقي جهاز المخابرات الذي هو ذات الجهاز السابق زمن محمد حسني مبارك، هو الوسيط المباشر والمسؤول عن عدّة ملفات تتعلق بالشأن الفلسطيني، في مؤشر على دور المؤسسات البيروقراطية والأمنية في صناعة القرار حتى عند تغير النظام السياسي أو قيادته. هذا مع وضوح حذر نظام مرسي في تغليب علاقاته الحزبية مع "حماس" على السياسة الرسمية، مع الرئاسة الفلسطينية، وهو ما أشار له الرئيس الفلسطيني ذاته، كما سلف إيضاحه.

#### 4-2-2-3 الحرب الاسرائيلية على غزة 2012:

قامت إسرائيل بشن الحرب على غزة في 14 تشرين ثاني (نوفمبر) عام 2012، وقد كان هناك ردود فعل مصرية على الصعيد الشعبي والرسمي، حيث شهدت الشوارع المصرية مظاهرات حاشدة عبّرت عن سخط وغضب الجماهير المصرية من العدوان على غزة.

فعلى المستوى الشعبي؛ قام آلاف المتظاهرين المصريين بتنظيم مظاهرات يوم الجمعة بتاريخ 16 تشرين ثاني (نوفمبر) 2012 في عدة أماكن في مصر احتجاجاً على الهجمات التي قامت بها إسرائيل ضد غزة، وقد قال الداعية يوسف القرضاوي، القريب من الاخوان المسلمين، والمقيم في دولة قطر، أمام ألوف المصلين في الجامع الأزهر في خطبة الجمعة: "اللهم عليك باليهود الظالمين المتكبرين المتجبرين"، ودعا للفلسطينيين بالنصر.<sup>345</sup>

كما هتف المظاهرون بعد صلاة الجمعة بعدة هتافات مساندة لفلسطين و ضد إسرائيل وتحديداً أثناء مرورهم من جانب المعبد اليهودي في القاهرة؛ مثل:

<http://elsharq.tv/node/132970>

<sup>345</sup> ألوف المصريين يتظاهرون ضد إسرائيل، وشيخ الازهر يطالب العرب بنصرة فلسطين، القدس العربي، 17 و18-11-2012.

"بالروح بالدم نفديك يا فلسطين"، "تسقط تسقط إسرائيل"، "الشعب يريد تدمير تل أبيب"، "المدفع ويا البارود هو الحل مع اليهود"، كما قام عدد من الشبان بوضع شارات على رؤوسهم كتب عليها باللون الأحمر كلمة "استشهادي"، وقام متظاهرون بحرق العلمين الإسرائيلي والأمريكي أمام وزارة الخارجية المصرية في وسط القاهرة، وهاجموا "أول مطلب للجماهير.. غلق سفارة وطرد سفير" في إشارة إلى السفير والسفارة الإسرائيلية، وهاجموا أيضا "ثاني مطلب للجماهير.. فتح المعبر للتحرير"، في إشارة إلى معبر رفح على الحدود مع غزة، حيث يطالب مصريون بفتح الحدود لمن يريدون أن ينضموا لمقاتلي القطاع في حربهم ضد إسرائيل.<sup>346</sup>

هتف ألوف المتظاهرين في مدينة الإسكندرية: "غزة غزة رمز العزة". وتم اشعال النار بالعلم الاسرائيلي في مدينة السويس وطالبوا بإمداد غزة بالسلاح، وقامو برفع لافتات مكتوب عليها: "الجهاد سبيلنا"، وقال "أبو أنس النمى" خطيب أحد المساجد في محافظة سوهاج التي تقع في جنوب مصر، أثناء تواجده في مظاهرة القاهرة أن: "المظاهرات رسالة إلى الشعب المصري أن يفيق من غفلته ضد الظلم والعدوان الاسرائيلي مثلما أفاق على عدوان وظلم النظام السابق"، وطالب مرسي بفتح باب الجهاد. كما قامت مصر بمساندة غزة طبيياً، حيث تم ارسال قافلة طبية.<sup>347</sup>

ذهبت وفود حزبية وأهلية وشبابية الى غزة تضامنا مع الشعب الفلسطيني، بعد أن كان ذلك محظورا في عهد حسني مبارك،<sup>348</sup> حيث قامت مجموعة من السياسيين المصريين بزيارة غزة، وكان على رأسهم رئيس مجلس الشعب المصري السابق ورئيس حزب الحرية والعدالة، محمد سعد الكتاتني، الذي أكد على دعم مصر للقضية الفلسطينية، حيث قال: "جننا إليكم في غزة لنؤكد أننا معكم في مقاومكم وجهادكم، وأن الشعب المصري لن يترككم وحدكم (...)" رسالة للكيان الصهيوني

<sup>346</sup> المصدر السابق.

<sup>347</sup> المصدر السابق.

<sup>348</sup> غزة بين مبارك ومرسي، الجزيرة نت، 20-11-2012،

بأن مصر لم تعد بعد الثورة كنزاً إستراتيجياً لكم، وإنما مصر كانت وستظل كنزاً إستراتيجياً لإخواننا في فلسطين وغزة ولكل مظلوم"، وقد دعا الكتاني العرب والمسلمين لمد يد العون للفلسطينيين، حيث قال: "أين أنتم لقد شاهدنا بأنفسنا وأعينا اليوم ما زادنا إصرارا على أن نقول دائما إن خيار المقاومة هو خيارنا".<sup>349</sup>

عدا هذا الحراك فإنّ الخطاب الإعلامي للرئيس المصري كان لافتاً في قوته، فقد أعلن الرئيس المصري محمد مرسي بأن: "مصر تقف كدرع واقى للأمة العربية والاسلامية (...). ان مصر قادرة على اقتلاع العدوان كما اقتلعت الظلم (...). يا أهل غزة.. أنتم منا ونحن منكم ولن نتخلى عنكم (...). لا أريد اللجوء للإجراءات الاستثنائية، ولكن إن رأيت الوطن في خطر فلن أتردد".<sup>350</sup>

كما قام مرسي بمجموعة من ردود الأفعال على العدوان الاسرائيلي على غزة، حيث قام بسحب السفير المصري لدى إسرائيل، والتوجيه باستدعاء السفير الإسرائيلي في مصر وتسليمه رسالة احتجاج على العدوان الاسرائيلي على غزة، ودعا لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي للتباحث بشأن الاعتداء على أرواح الأبرياء الفلسطينيين، والتوجيه بالدعوة لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لمناقشة تداعيات العدوان.<sup>351</sup> وقد أجرى محمد عمرو وزير الخارجية المصرية حينها، مشاورات مع وزراء خارجية كل من تونس والأردن وبريطانيا، لمناقشة تطورات العدوان الاسرائيلي على غزة، وقد أكد عمرو خلال تلك المشاورات على إدانة مصر للعدوان الإسرائيلي، و"أن مصر ستعمل مع الأطراف الدولية لوقف العدوان الإسرائيلي حفاظاً على الدماء الفلسطينية الطاهرة"، كما بين بأن "العلاقات بين مصر واسرائيل لن تشكل قيда على دعم الشعب الفلسطيني".<sup>352</sup>

<sup>349</sup> وفد مصري يستيق زيارة وزراء إلى غزة، الجزيرة نت، 2012-11-19،

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/19/%D9%88%D9%81%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D9%82-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

<sup>350</sup> ألوف المصريين يتظاهرون ضد إسرائيل، وشيخ الازهر يطالب العرب بنصرة فلسطين، مصدر سبق ذكره.

<sup>351</sup> مصر دعت لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة التطورات الأخيرة بالقطاع، موقع العربية، 2012-11-15،

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/15/249787.html>

<sup>352</sup> وزير الخارجية المصري: تحرك في الامم المتحدة لوقف العدوان في غزة، القدس العربي، 17 و18-11-2012.

في ذات السياق؛ قال المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي إن مرسى قد أجرى اتصالات مع الأطراف الفاعلة إقليمياً ودولياً من أجل إيقاف العدوان على غزة، كما قال مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية سيف الدين عبد الفتاح أنه: "لا يمكن القبول بأن ينتهك أمن غزة لأنه جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري".<sup>353</sup>

وقد أعلن مرسى أن سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية قد تغيرت بعد سقوط مبارك، حيث قال في كلمة له بعد صلاة الجمعة بتاريخ 16 تشرين ثاني (نوفمبر) 2012، تعقيباً على العدوان الإسرائيلي على غزة: "نقول لهؤلاء باسم الشعب المصري كله ان مصر اليوم مختلفة تماماً عن مصر أمس، إن العرب اليوم مختلفون تماماً عن العرب أمس"، كما قال: "أكرر تحذيري، وأكرر مرة أخرى للمعتدين، لن يكون لهم أبداً سلطان على أهل غزة، لن نترك غزة وحدها"، وقد بين أن الرأي العام والموقف الرسمي المصري يقفان في نفس الموقف ضد العدوان على غزة؛ حيث قال: "نقول للمعتدي إن هذه الدماء ستكون لعنة عليكم، وستكون محركاً لكل شعوب المنطقة ضدكم، نؤكد للجميع إن مصر بأهلها وقيادتها تدعو إلى سلام حقيقي وليس سلام لطرف واحد وهذا سلام مرفوض، أوقفوا هذه المهزلة، وإلا فغضبنا لن نستطيعوا أبداً أن تقفوا أمامها، غضبة شعب وقيادة".<sup>354</sup>

في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، أجرى مرسى مباحثات في القاهرة مع كل من أمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس الوزراء التركي، رجب طيب اردوغان، بشأن وقف العدوان على غزة، وقد ثمن أمير قطر حينها الجهود المصرية، ووعد بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني بالتنسيق مع القاهرة، أما بالنسبة لاردوغان، فقد صرح بأن إسرائيل هي المسؤولة عن خرق

<sup>353</sup> فنديل: نسعى لوقف العدوان على غزة، الجزيرة نت، 16-11-2012،

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/16/%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%86%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

<sup>354</sup> فيديو... موقف الرئيس "مرسى" من العدوان الصهيوني على غزة، بوابة الحرية والعدالة، 9-7-2014،

[http://www.fj-p.com/Our\\_news\\_Details.aspx?News\\_ID=41983](http://www.fj-p.com/Our_news_Details.aspx?News_ID=41983)

الهدنة مع الجانب الفلسطيني؛ وأن حماس مستعدة لبحث موضوع الهدنة في حال وجود ضمانات أمريكية تجاه الالتزام الاسرائيلي بوقف النار. وفي ذات السياق، وفي مؤشر على استمرار دور جهاز المخابرات المصري المركزي في الشأن الفلسطيني، اجتمع رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، خالد مشعل، مع مدير المخابرات المصرية حينها رأفت شحاته، وعرض عليه المطالب الفلسطينية لوقف اطلاق النار مع اسرائيل والتي كان من ضمنها فك الحصار عن غزة وفتح المعابر بشكل كامل.<sup>355</sup>

قام الرئيس مرسي بإرسال وفد يضم عدداً من مساعديه ومستشاريه وبعض الوزراء بالاضافة الى رئيس الوزراء المصري حينها، هشام قنديل، إلى غزة، للتأكيد على وقوف مصر بجانب الشعب الفلسطيني والتوسط للوصول الى تهدئة مع اسرائيل من خلال الضغط على "حماس" للتوصل الى اتفاق لوقف النار بين "حماس" واسرائيل بناءً على طلب من الولايات المتحدة، كما طلبت مصر من الولايات المتحدة الضَّغَط على إسرائيل لوقف العُدوان على غزة، وقامت السلطات المصرية بفتح معبر رفح والسماح بعبور المساعدات الغذائية والطبية للقطاع، وفتح مستشفيات مدينة العريش المصرية لعلاج الجرحى الفلسطينيين.<sup>356</sup>

بتاريخ 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، تم الاعلان عن التوصل الى وقف إطلاق النار بين حماس واسرائيل على لسان وزير الخارجية المصري حينها محمد كامل عمرو، والذي بين ان اتفاق وقف النار قد تم التوصل اليه برعاية الرئيس المصري محمد مرسي، واعتبر أن الجهود والوساطة المصرية نابعة من مسؤولية مصر التاريخية تجاه القضية الفلسطينية.<sup>357</sup>

<sup>355</sup> حراك دبلوماسي بالقاهرة بشأن غزة، الجزيرة، 17-11-2012،

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/17/%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

<sup>356</sup> غزة بين مبارك ومرسي، الجزيرة نت، 20-11-2012،

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/20/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A>

<sup>357</sup> اتفاق التهدئة في قطاع غزة يدخل حيز التنفيذ، العربية، 21-11-2012،

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/21/251031.html>

في قطاع غزة انتقد وزير الداخلية في حكومة "حماس"، فتحي حماد الموقف العربي من الحرب على غزة وطالب الدول العربية بدعم المقاومة بدلاً من تخزين الأموال في البنوك الأمريكية والأوروبية، حيث قال في كلمته باحتفال تكريم ضباط الشرطة بتاريخ 5 كانون الأول (ديسمبر) 2012: "هذه رسالة للدول العربية والإسلامية لمد المقاومة الفلسطينية بالمال والسلاح (...). لا نريد دموع العرب على غزة أو حديثهم في الفضائيات بل نريد مدافعكم (...). لا يجوز أن يبقى هذا المال مكسباً في هذه البنوك.. هذا مال الله وليس مالكم"، وأشاد بالدور المصري في دعمه للشعب الفلسطيني والدور الذي قام به للتوصل إلى اتفاق التهدئة، حيث قال: "كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يشكر الرئيس محمد مرسي ويدعو له بالتوفيق (...). كنا يعلم قدر مصر فهي العمود الفقري للأمة العربية".<sup>358</sup>

بالتدقيق في الموقف المصري أثناء حرب غزة 2012، والتي تشكل اختباراً للسياسة المصرية، في عهد الإخوان المسلمين، يمكن القول بأنه رغم الخطاب الإعلامي القوي، والزيارات الرسمية والشعبية، إلا أن مواقف النظام، وحتى على الصعيد الشعبي، ظلت في سياق ذات ردود أفعال النظام المصري في محطات سابقة، سواء أكانت حروب أو انتفاضات. وقد لعب النظام الجديد دور الوسيط للتوصل لهدنة، دون رفض لمبدأ الاتصال مع الاسرائيليين، أو التفاوض، ودون التهديد مثلاً بالوقوف مادياً وعسكرياً مع قطاع غزة في المواجهة العسكرية.

#### 4-2-2-4 اتفاق السلام مع اسرائيل "كامب ديفيد":

جرت الإشارة في الفصل الثاني من هذا البحث، إلى توقيع مصر اتفاقيات سلام مع اسرائيل عام 1979 في عهد الرئيس السادات، وجرى في بداية هذا الفصل سرد تفاصيل رفض الإخوان المسلمين شأنهم شأن فئات كبيرة من الشعب

<sup>358</sup> حماد: حكومة حماس تفكر في إنشاء وزارة دفاع لتطوير القدرات القتالية للمقاومة، جريدة الشروق، 5-12-2012، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05122012&id=ea28dc97-ae93-41d7-a078-429b0dd53b80>

المصري بكافة أطرافه السياسية والاجتماعية والحزبية والثقافية لهذه الاتفاقيات، واعتبار توقيعها بأنه هزيمة لحقت بالأمة العربية وبمصر تحديداً، وجرى توضيح كيف رفضت قيادات الإخوان المسلمين، تصريحاً لأحد قيادات الجماعة (عصام العريان) عندما تحدث قبل الثورة بسنوات قليلة عن احتمال عدم إلغاء الاتفاقيات مع إسرائيل.

تحول خطاب الإخوان المسلمين بعد الثورة وأثناء ترشيحهم للبرلمان؛ من الموقف الرفض تماماً لاتفاقات السلام مع إسرائيل إلى موقف المتردد في إلغائها. حيث أكد الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين محمود حسين، لصحيفة الشرق الأوسط اللندنية في 9 كانون الأول (ديسمبر) 2011 بأن: "كل المعاهدات تعقد لصالح الشعوب ومن حق الشعب والبرلمان الذي يمثله إعادة النظر بأي معاهدة"، وبين أن معاهدة كامب ديفيد على قدر كبير من الأهمية، لكن جماعة الإخوان المسلمين لا تضعها في الوقت الراهن على سلم أولوياتها، وأكد أن: "هناك أولويات أهم بكثير في الوقت الراهن، وعموماً إسرائيل لا تحترم هذه الاتفاقية على أرض الواقع".<sup>359</sup>

وبعد أن أصبحت جماعة الإخوان المسلمين تمثل أكبر كتلة في البرلمان المصري؛ عبّر عصام العريان الذي كان يترأس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب عن موقف الجماعة من كامب ديفيد حيث قال: "هذا التزام دولة، وليس جماعة أو حزب، ولذلك نحترمه".<sup>360</sup>

هددت جماعة الإخوان بتاريخ 15 شباط (فبراير) 2012، بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد، ولكن ذلك كان ردًا على تهديد الولايات المتحدة بوقف المساعدات المادية لمصر، وذلك حينما قال العريان وقد كان حينها نائب رئيس حزب الحرية والعدالة إن: "المعونة كانت أحد التزامات الأطراف التي وقعت اتفاقية السلام، فإذا

<sup>359</sup> أمين عام الجماعة للشرق الأوسط: تحتاج للمراجعة لكنها ليست على رأس أولوياتنا، الشرق الأوسط، 9-12-2011، <http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12064&article=653481&search=%E3%D5%D1&state=true#.VKSeK9KUfzM>

<sup>360</sup> David D. Kirkpatrick, Islamists in Egypt Back Timing of Military Handover, The New York Times, 8-1-2012.



تم الاخلال من طرف فهو يبيح حق مراجعة الاتفاقية من جانب الاطراف الاخرى".<sup>361</sup>

وفي هذا إشارة من الإخوان إلى تأثير العامل المصري الذاتي على سياستها تجاه القضية الفلسطينية والموقف من الاتفاقيات مع إسرائيل، حيث أن إلغاء الاتفاقية من الممكن هنا أن يكون لتحقيق أهداف مصرية داخلية، وليس تعاطفا ودعما للقضية الفلسطينية.

كذلك صرح مرسي أثناء ترشحه للرئاسة بأنه في حال فوزه بالرئاسة المصرية؛ سيلتزم بالمعاهدات الدولية الموقعة بين كل من مصر وإسرائيل، مستدركا في نفس الوقت فإن سياسته لن تكون تابعة لما يمليه عليه الغرب، كما ذكر في نفس الخطاب أن "قضية فلسطين ستكون القضية الأساسية لنا، وهي ستكون كذلك لمن سيكون رئيس مصر، وذلك لتحقيق ما يريده الفلسطينيون، ونحن قادرون على الوقوف أمام العالم لنعلن أن الفلسطينيين لهم حقوق".<sup>362</sup>

بعد أن استلم محمد مرسي الحكم في مصر؛ أعلن احترامه للاتفاقيات والمعاهدات الدولية في أكثر من موقع، وصرح بأنه سيحافظ على اتفاقية السلام، حيث قال: "نحن سنحترم الاتفاقية، هذا أمر حتمي، لكن يجب النظر إلى التفاصيل، وعلى الطرفين احترام هذه الاتفاقية"، ولفت مرسي إلى وجود اتفاقيتين، الأولى بين إسرائيل ومصر، والثانية بين إسرائيل والفلسطينيين، وذكر أن إسرائيل لم تحترم تعهداتها تجاه الفلسطينيين، وبالتالي فإن مصر ليست ملزمة باحترام اتفاقية السلام معها.<sup>363</sup>

وفي نفس السياق؛ كانت إسرائيل متخوفة على مستقبل اتفاقية السلام مع مصر بعد الانتخابات الرئاسية، وقد أرسلت مبعوثا خاصا لرئيس الحكومة الاسرائيلية يتسحاق مولخو، وذلك في عشية مراسم اداء اليمين الدستورية لرئيس الدولة الجديد محمد مرسي، وقد قام المبعوث الاسرائيلي بعقد اجتماع خاص مع

<sup>361</sup> اخوان مصر يهددون بمراجعة كامب ديفيد، جريدة الوطن، 17-2-2012.

<sup>362</sup> مرسي: سأحترم الاتفاقيات الدولية بين مصر وإسرائيل، العربية، 21-4-2012،

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/21/209213.html>

<sup>363</sup> دوري غولد، مستقبل اتفاقية السلام مع مصر في عهد مرسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 29-6-2012، نقلًا عن

يسرائيل هيوم، 29-6-2012،

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/29-6-2012.pdf>

كل من رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة حينها المشير حسين طنطاوي، ورئيس المخابرات العامة مراد موافي، وطلب منهما الحفاظ على العلاقات بين مصر واسرائيل وعلى اتفاقية السلام الموقعة بينهما لأنها تخدم مصالح البلدين، كما بين رفض اسرائيل لأي تعديل على الملحق الأمني، واقترح توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين.<sup>364</sup>

ويظهر احترام مرسى أيضا لاتفاقية السلام مع اسرائيل في خطابه بتاريخ 30 حزيران (يونيو) 2012 في جامعة القاهرة بعد تنصيبه كرئيس لمصر، حيث قال: "إننا نحمل رسالة سلام للعالم ونحمل قبلها ومعها رسالة حق وعدل، كما تعهدنا دوماً نؤكد على احترام التزامات الدولة المصرية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.. إنني أعلن من هنا أن مصر الشعب والأمة والحكومة ومؤسسة الرئاسة تقف مع الشعب الفلسطيني حتى يحصل على كافة حقوقه المشروعة، وسنعمل على إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية ليكون الشعب الفلسطيني صفاً واحداً لاستعادة أرضه وسيادته".<sup>365</sup>

وقد بين مرسى أن الولايات المتحدة قد طالبتة بالحفاظ على اتفاقية السلام مع اسرائيل، ولكن بين ان التزامه فيها سيكون مقابل التزام اسرائيل بإعطاء الفلسطينيين حقهم في اقامة دولتهم حيث قال: "إذا كانت واشنطن تطالب مصر باحترام اتفاقية السلام مع اسرائيل فإن عليها أن تقي بالتزاماتها في كامب ديفيد بإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين"، كما بين أن سياسة مصر الخارجية لن تكون كما كانت عليه في عهد مبارك من تبعية اقتصادية للولايات المتحدة، ولن تخضع لطلباتها مقابل الدعم والمعونات الاقتصادية، فقال: "مصر لن تكون معادية للغرب، كما أنها لن تكون تابعة له مثلما كانت خلال حكم الرئيس السابق حسني مبارك"، وذكر أن "الإدارات الأميركية المتعاقبة اشترت بأموال دافعي الضرائب الأميركيين الشعور بالغضب إن لم يكن الكراهية من جانب شعوب المنطقة،

<sup>364</sup> المبعوث الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية زار مصر سراً عشية مراسم تنصيب مرسى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012-7-2، نقلا عن معاريف، 2012-7-2،

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/2-7-2012.pdf>

<sup>365</sup> النص الكامل لكلمة الرئيس مرسى في قاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة، بوابة الأهرام، 2012-6-30.

<http://gate.ahram.org.eg/News/226294.aspx>

وأيدت الحكومات الديكتاتورية على حساب المعارضة الجماهيرية، وأيدت إسرائيل على حساب الفلسطينيين".<sup>366</sup>

مما سبق، يتضح بأن مرسى قد أبرز القضية الفلسطينية في خطابه، وأشار في أكثر من مناسبة لنوع من اشتراط إعطاء الفلسطينيين حقوقهم مقابل التزام مصر باتفاقية السلام، كما بيّن أن سياسته ستكون مختلفة عن السياسة السابقة من حيث التبعية الاقتصادية وتقديم المصالح الاقتصادية والتنمية الداخلية على المصلحة الفلسطينية. ولكن في الجانب العملي، وربما لاسباب منها قصر عهده، لم يحدث تغيير كبير يذكر على الموقف من السياسات الاسرائيلية.

بعد مقتل 16 جنديا مصريا على الحدود بين اسرائيل ومصر في 6 اب (اغسطس) 2012، قام مرسى بعقد اجتماع مع قيادة القوات المسلحة ورئيس المخابرات العامة، ووزير الداخلية حتى يتم السيطرة على جميع مناطق سيناء، وبين مرسى في خطابه أن "أوامر واضحة صدرت لكل قواتنا المسلحة والشرطة الداخلية للتحرك لمطاردة هؤلاء المجرمين - المتهمين باستهداف ثكنة للجنود المصريين في سيناء - لإلقاء القبض على من قام بهذا الهجوم الغادر على أبنائنا"، وقد نددت حركة حماس حينها بالهجوم، وقامت بإغلاق الأنفاق التي تقع على الحدود بين غزة ومصر.<sup>367</sup>

قام الرئيس مرسى بعزل كل من وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة في مصر المشير محمد حسين طنطاوي، ورئيس أركان القوات المسلحة الفريق سامي عنان، بتاريخ 12 اب (اغسطس) 2012 وقام بتعيينهما كمتشارين للرئيس.<sup>368</sup> ولكن اسرائيل اعتبرت ان هذا القرار لن يؤثر على علاقاتها مع مصر من حيث التنسيق الأمني، واعتبرت ان قرار مرسى بتعيين عبد الفتاح السيسي في مناصبي وزير الدفاع ورئيس المجلس العسكري الأعلى خلفاً لطنطاوي

<sup>366</sup> مرسى: إذا أردت واشنطن أن تلتزم بكامب ديفيد ... فلتلتزم هي بما نص عليه للفلسطينيين، جريدة الراي، 24-9-2012،

<http://www.alraimedia.com/UI/PDF.aspx?i=12138&p=39>

<sup>367</sup> مقتل 16 جنديا مصريا بهجوم في رفح، سي ان ان العربية، 6-8-2012،

[http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle\\_east/8/6/Egypt-Violence](http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/6/Egypt-Violence)

<sup>368</sup> مرسى يحيل المشير طنطاوي والفريق عنان للتقاعد، العربية، 12-8-2012،

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/12/231883.html>

سيعود عليها بالنفع، وعلت ذلك بأن السيسي تربطه علاقات جيدة بكل قادة المؤسسة الأمنية في إسرائيل، وخصوصاً وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، ورئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس غلعاد، كما تربطه علاقات جيدة بالمبعوث الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق مولخو. وأشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن السيسي كان يلتقي بكل من غلعاد ومولخو في أي زيارة يقومان بها لمصر، كما أنه التقى قبل مدة من تعيينه في المنصب الجديد برئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي نمرود شيفر الذي قام بزيارة القاهرة سراً.<sup>369</sup>

وقد أكد مرسي في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26 أيلول (سبتمبر) 2012 على تعهده بالعمل على الاستمرار في تطبيق الاتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل بقوله: "المجتمع الدولي في سباق من الندية والاحترام المتبادل، والذي يشمل عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتطبيق المبادئ والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تؤكد التزامنا بها"، وأضاف الرئيس مرسي: "إنني ومن منطلق الدفاع عن الحق والحرية والكرامة.. والكرامة الإنسانية، ومن منطلق واجبي نحو الأشقاء في فلسطين أضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته التي تحتم تحقيق السلام العادل والشامل، وإنهاء جميع مظاهر إحتلال الأراضي العربية وتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة"، وطالب بضرورة "التحرك وبشكل جاد ومن الآن لوضع حد للاحتلال والاستيطان ولتغيير معالم القدس المحتلة"، كما دعا إلى "سلام يؤسس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ويحقق أمننا واستقرارنا طال انتظاره لجميع شعوب المنطقة".<sup>370</sup>

وقد كان عاطف سالم قد أكد في مراسم تسليم أوراق اعتماده كسفير مصر لدى إسرائيل بتاريخ 17 تشرين أول (أكتوبر) 2012؛ التزام مصر بالحفاظ على كل الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل، وفي مقدمتها اتفاق السلام، ورد عليه

<sup>369</sup> مصادر سياسية رفيعة المستوى: عزل طنطاوي لن يؤثر في استمرار التنسيق الأمني بين إسرائيل ومصر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012-8-13، نقلاً عن: معاريف، 2012-8-13،

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/13-8-2012.pdf>

<sup>370</sup> نص كلمة الرئيس مرسي في الأمم المتحدة، الوفد، 2012-9-26.

الرئيس الاسرائيلي حينها شمعون بيرس قائلاً: "إن إسرائيل تعتبر مصر زعيمة العالم العربي التي تملك القدرة على دفع السلام في منطقة الشرق الأوسط بمرمتها".<sup>371</sup>

يعتقد الباحث ان الاختلاف والتغير في سياسة مصر الخارجية بقيادة الاخوان بعد الثورة المصرية تجاه اتفاقيات السلام المصرية الموقعة مع اسرائيل، مقارنة بمواقفهم قبل ذلك، كان سببه تخوف الاخوان من أن يؤدي موقفهم المعادي لاسرائيل الى خسارة المجتمع الدولي، وخصوصا الدعم المالي من قبل الولايات المتحدة الامريكية بالرغم من تصريحات مرسى التي تم ذكرها سابقا بأنه ليس كغيره من الانظمة السابقة، ولا يصنع سياسته الخارجية مقابل أموال دافعي الضرائب الامريكية، بالاضافة الى تخوف القيادة المصرية من العقوبات التي من الممكن ان يفرضها عليهم المجتمع الدولي، وذلك سيكون له الاثر الكبير في ظل ضعف مصر بعد الثورة. وما يؤكد وجهة النظر هذه؛ ما قالته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون للإسرائيليين بعد زيارتها لمصر في 14 تموز (يوليو) 2012، ولقائها بالرئيس مرسى: "نحن بالتأكيد ندعم استمرار اتفاق السلام لأننا نعتقد أنه جلب فوائد كثيرة لمصر، وسوف نستمر بذلك لمساعدة وتمكين الرئيس على التركيز على الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية"، كما صرّح وزير الخارجية المصري حينها محمد كامل عمر في حديثه إلى جانب كلينتون بأن مرسى قد أكدّ على التزامه بالمعاهدات المصرية، حيث قال: "أعلن محمد مرسى مراراً تكراراً وفي جميع المناسبات بأن مصر تحترم جميع معاهدات السلام، وأن مصر ستبقى طرفاً في المعاهدات ما دام الطرف الآخر يحترمها".<sup>372</sup>

<sup>371</sup> سفيرا مصر والأردن الجديدان يؤكدان التزام بلديهما باتفاقي السلام مع إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 18-10-2012، نقلًا عن: معاريف، 18-10-2012،

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/18-10-2012.pdf>

<sup>372</sup> Clinton Meets Morsi in Cairo, Urges Egypt to Complete Transition to Democratic Rule, Haaretz, 14-7-2012.

#### 4-2-2-5 اتفاقية الكويز:

بعد أن كان الاخوان المسلمين قبل استلامهم للحكم في مصر كما تم ذكره سابقاً؛ يعتبرون أن اتفاقية الكويز التجارية هي ترسيخ للاحتلال واعتزافاً ضمناً بإسرائيل، اعتبرها الإخوان احد المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعهدت مصر بالحفاظ عليها، إلا أنّ وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري حاتم صالح أعلن أن المفاوضات التي تجري بين كل من الجانبين المصري والإسرائيلي لتعديل بنود اتفاقية "الكويز" تسعى لتخفيض نسبة المكون الإسرائيلي من 10% الى 8% في المنتجات المصرية المصدرة إلى السوق الأمريكية، وقد أكد "حاتم صالح" على: "احترام مصر لاتفاقياتها الدولية، إلا أن الحكومة تسعى لتعظيم مردود الكويز على الجانب المصري" ولذلك تعمل مصر على التفاوض لزيادة الأرباح المصرية.<sup>373</sup>

#### 4-2-2-6 اتفاقية الغاز:

تعرضت انابيب الغاز التي تنقل الغاز من مصر الى اسرائيل للعديد من التفجيرات بعد سقوط حكم مبارك كما ذكرنا في الفصل السابق، كما تعرضت اتفاقية الغاز التي تم توقيعها في عام 2005 للكثير من الانتقادات والمطالبات بإلغائها، وفي 22 نيسان (ابريل) 2012، تم الغاء اتفاقية الغاز من قبل الشركات المصرية التي تزود اسرائيل بالغاز، حيث قالت شركة "أمبال أمريكان اسرائيل" وهي شريك في شركة غاز شرق المتوسط التي تدير خط الأنابيب في بيان لها أن الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

<sup>373</sup> مصر تفاوض (إسرائيل) لتعديل اتفاقية الكويز، فلسطين اون لاين، 24-9-2012، <http://felesteen.ps/details/news/79040/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%B2.html>

قامتا باخطارها بقرار الغاء اتفاق الغاز، واعتبرت ان "شركة غاز شرق المتوسط" تعتبر قرار إلغاء الاتفاق غير قانوني وتطالب بالتراجع عنه.<sup>374</sup>

وبالنسبة لردود الفعل الاسرائيلية، فقد قالت صحيفة "يسرائيل هيوم" إن القرار يمثل صدمة كبيرة لإسرائيل، واعتبرت ان الغاء اتفاق الغاز من قبل مصر هو أول ثمار فوز الإخوان وحزب الحرية والعدالة بالانتخابات البرلمانية، مشيرة إلى أن الحزب طالما هدّد بوقف إمداد الغاز إلى إسرائيل، وهو ما نفذه الآن، وأشارت الصحيفة إلى أن هذا القرار يؤكد أن القادم من القاهرة سيكون أسوأ، متوقعة أن تلغي مصر الكثير من أنشطة التعاون مع إسرائيل في المستقبل، وقالت الصحيفة: "إن ما يحدث في مصر يجعلنا نتحسر على أيام حسني مبارك".<sup>375</sup>

ومن الجدير بالذكر أن انقطاع الغاز يعود لخلافات تجارية بين مصر وإسرائيل، حيث بين محمد شعيب؛ رئيس الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي في 22 نيسان (ابريل) 2012، بأن "قرار إلغاء اتفاقية الغاز ليس سياسياً (...) ولا يتعلق بشيء آخر سوى العلاقات التجارية (...) حيث أن اسرائيل لم تدفع ثمن الغاز الذي تحصل عليه منذ أربعة أشهر"، ولكن زعيم المعارضة حينها شاؤول موفاز قال أن وقف إمداد مصر لإسرائيل بالغاز يعتبر "إنتهاك صارخ لمعاهدة السلام".<sup>376</sup>

#### 4-3 الرسائل بين مرسي وبيرس:

انتشرت صورة لرسالة الرئيس المصري مرسي الى الرئيس الاسرائيلي شمعون بيرس والذي كان قد ارسلها بتاريخ 19 تموز (يوليو) 2012، حيث يظهر في الصورة الخطاب وتوقيع وإمضاء يحمل اسم الرئيس محمد مرسي وتوقيع وإمضاء وزير الخارجية المصري حينها محمد كامل عمرو، وأيضاً توقيع رئيس ديوان

<sup>374</sup> شريك: مصر ألغت اتفاق الغاز مع اسرائيل، رويترز، 2012-4-22،

[ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE83L0AC20120422](http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE83L0AC20120422)

<sup>375</sup> بوغاز بسوت، وقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل يؤكد التوقعات المتشائمة بشأن الثورة في مصر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012-4-23، نقلاً عن: إسرائيل هيوم، 2012-4-23،

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/23-4-2012.pdf>

<sup>376</sup> Egypt Cancels Natural Gas Deal with Israel, Haaretz, 22-4-2012.

رئيس الجمهورية، حيث بدأت الرسالة بقول: "صاحب الفخامة السيد شيمون بيرس رئيس دولة إسرائيل، عزيزي وصديقي العظيم، لما لي من شديد الرغبة في إطراد علاقات المحبة التي تربط لحسن الحظ بلدنا"، ثم ختم ب: "صديقكم الوفي محمد مرسي".<sup>377</sup>

وقد لاقت الرسالة جدلاً واسعاً، بين منتقد للرئيس على ارسال هكذا رسالة الى اسرائيل، وبين مشكك بصحة ومصداقية الرسالة، وبين موضح لحقيقتها، فقد قال سفير مصر لدى ليبيا ومساعد وزير الخارجية حينها هانى خلاف للصحافة في 18 تشرين اول (اكتوبر) 2012: "أن خطاب اعتماد سفير مصر لدى إسرائيل روتينى ولا يمكن تحميل مسؤوليته لمرسي"، وقال: "إن الصيغة التي كتب بها الخطاب ليست خاصة بإسرائيل، وإن صيغة كتابة مثل هذه الخطابات موحدة، ولا تتغير بتغير المسؤولين أو الإدارة أو المكان الذي يتم توجيه الخطاب إليه"، وأشار إلى أن الخطاب قد يخرج من الخارجية ثم إلى الديوان العام دون أن يراه رئيس الجمهورية لأنها إجراءات روتينية، وفيما يتعلق بالعبارات الودية في الخطاب؛ فقد أكد أنها "تمت تقليدي وصيغة موحدة لا يتم تغييرها، ولا ينبغي تحميل مثل هذه العبارات معاني أكبر من حجمها، أو أنها تعبر عن تغير في شكل العلاقات بين مصر وإسرائيل".<sup>378</sup>

وقد كان المتحدث باسم رئاسة الجمهورية المصرية ياسر علي، قد نفى بتاريخ 11 اب (اغسطس) 2012، صحة ما تناقلته وسائل إعلام إسرائيلية بشأن إرسال الرئيس المصري محمد مرسي رسالة رسمية إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس، دعاه فيها إلى العمل من اجل السلام في الشرق الأوسط، وقال: "لا صحة لهذه الأنباء فالرئيس محمد مرسي لم يرسل او يتلق أي رسائل".<sup>379</sup>

<sup>377</sup> New Egyptian Ambassador Brings Israel 'Message of Peace', The Time of Israle, 17-10-2012, <http://www.timesofisrael.com/new-egyptian-ambassador-brings-israel-a-message-of-peace/>

أنظر أيضاً: نقلا عن صحيفة إسرائيلية.. "بوابة الأهرام" تنشر صورة خطاب مرسي لبيرس، 2012-10-17، <http://gate.ahram.org.eg/News/262873.aspx>

<sup>378</sup> مساعد وزير الخارجية السابق: خطاب اعتماد سفير مصر لدى إسرائيل روتينى ولا يمكن تحميل مسؤوليته لمرسي، الأهرام، 2012-10-18، <http://gate.ahram.org.eg/News/263052.aspxSee>

<sup>379</sup> مصر: الرئيس مرسي لم يبعث برسالة إلى بيرس، سي ان ان، 2012-8-11،

[http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle\\_east/8/1/mursi.letter.israeli.counterpart](http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/1/mursi.letter.israeli.counterpart)



وقد كانت قد نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم" الاسرائيلية خبرا بتاريخ 2 اب (اغسطس) 2012، قالت فيه: "وقد أعرب مرسي في رسالته، وهي أول رسالة تصدر عن حاكم مصر الجديد، عن رغبته في إعادة تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط و"بذل كل الجهود من أجل إعادتها إلى المسار الصحيح، وتحقيق الأمن والاستقرار لكل شعوب المنطقة، بمن فيهم الشعب الإسرائيلي".<sup>380</sup>

أما بالنسبة للرئيس مرسي، فقد ألمح خلال خطابه بمناسبة عيد الأضحى المبارك، لما نشرته وسائل الإعلام بشأن رسالته إلى الرئيس الإسرائيلي قائلاً: "أنا لم أعهد الالتفات إلى الصغائر والتفاهات"، وقال أيضاً أن "ورقة ملفقة هنا أو هناك.. الرجال بمواقفهم وأفعالهم"، وشدد على أن الشعب المصري يعلم موقفه.<sup>381</sup>

كخلاصة لهذا الفصل يمكن الإشارة إلى أنّ الإخوان المسلمين في مصر تبنا مواقف مختلفة إزاء القضية الفلسطينية، تفاوتت في مدى حدتها ووضوحها، وتفاوتت انشغال الجماعة من مرحلة لأخرى، وعلى سبيل المثال فإنه في مرحلة عشرينيات القرن الفائت وحتى حرب عام 1948، قامت الجماعة بدعم الفلسطينيين عسكرياً ومعنوياً، وقد كان العاملان الايديولوجي والعامل الجيوسياسي هما الأكثر تأثيراً على مسار هذه العلاقة تجاه فلسطين؛ كونها مهد الرسالات السماوية ومقر المسجد الأقصى المبارك، كما أنها تتشارك مع مصر في الحدود، وبذلك فإن أمن مصر مرتبط بأمن فلسطين.

لكن القضية الفلسطينية شهدت غياباً من ضمن سلم أولويات الإخوان منذ الخمسينيات، وذلك بسبب انشغالهم بالشؤون الداخلية المصرية، وبسبب صراعهم مع النظام الحاكم حينها، بالإضافة لاهتمامهم بالجانب الدعوي وإعطاء الأولوية في العمل لتحقيق الدولة الإسلامية من أجل خلق بيئة مناسبة للجهاد، وكان ذلك على حساب الكفاح المسلح ومساندة الفلسطينيين في مقاومتهم

<sup>380</sup> بوعاز بسموت، رسالة الرئيس المصري إلى شمعون بيرس لم تكن للنشر، مركز الدراسات الفلسطينية، 2-8-2012، يسرائيل هيوم، 2-8-2012،

<http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/2-8-2012.pdf>

<sup>381</sup> مرسي: لا نعلن حروباً على أحد لكن الحق الفلسطيني لن يضيع.. ونحن بخندق واحد مع أهلنا ضد أي عدوان، الاهرام، 2012-10-24، <http://gate.ahram.org.eg/News/265354.aspx>

المسلحة، وظلّ موقفهم هذا إلى أواخر الثمانينيات، عندما جرى تأسيس حركة "حماس"، بمبادرة من الإخوان المسلمين في قطاع غزة، والتي تبنت العمل المسلح لتحرير فلسطين، ولكن بحصر ذلك العمل من وداخل فلسطين ذاتها.

رفض الإخوان المسلمين، ومنهم المصريون، عقد اتفاقيات سلام مع إسرائيل باعتباره مناف للعقيدة الإسلامية ولا يجوز عقد الاتفاقيات مع العدو، وقد استغلت الجماعة هذا الموقف من أجل تحقيق مآرب داخلية بهدف إعادة شعبيتها بين الرأي العام.

أبقى الإخوان المسلمون على المعاهدات مع إسرائيل بعد استلامهم للحكم في مصر عام 2012، مع الإشارة إلى وجود مراحل قاموا فيها بالتهديد بإلغائها أو إعادة صياغتها؛ وإن لم يجر شيء عملي في هذا الاتجاه.

عوّلت حركة حماس على استلام الإخوان المسلمين للحكم في مصر، وعبروا عن فرحهم وابتهاجهم لما سيكون للإخوان المسلمين من دور لحل الكثير من ملفات القضية الفلسطينية وخصوصاً ملفي المصالحة وفك الحصار عن غزة، ولكن لعبت العوامل الجيوسياسية والعوامل الاقتصادية والتنمية الداخلية دوراً في تحديد مواقف مصر اثناء حكم الإخوان، فلم يجر تغيير كبير بشأن الموقف من حصار قطاع غزة، بل تصاعد تدمير الأنفاق بين القطاع والأراضي المصرية.

شهدت مرحلة حكم الإخوان المسلمين تقارباً بين الموقف الرسمي والشعبي في مساندة القضية الفلسطينية، ولكن من المهم القول إنه حتى الرأي العام الداخلي المصري ظل يعطي الشأن المصري الداخلي أولوية كبرى.

ظلّ ملف القضية الفلسطينية يتخذ الطابع الأمني، وذلك بحكم تأثير العامل الجيوسياسي على الأمن القومي المصري، حيث بقي المسؤول عن إدارة الملف الفلسطيني ورعايته هو جهاز المخابرات المصرية.

## 5- الخاتمة:

استند الباحث في دراسته إلى النظرية الواقعية التي تقلل دور وتأثير العامل الايديولوجي في رسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، حيث أكدت النظرية الواقعية على أن المصالح القومية للدول هي الأساس في التأثير على علاقاتها مع الدول وصناعة سياستها الخارجية، كما تؤكد النظرية الواقعية على أن جميع الدول تسعى لزيادة قوتها، والحفاظ على أمنها بغض النظر عن الايديولوجيا التي يعتنقها صانع القرار فيها، وتؤكد النظرية أن الايديولوجيا لا تعتبر هدفاً للسياسة الخارجية، بل يلجأ اليها صناع القرار كوسيلة لتحقيق المصالح الوطنية والقومية الداخلية لدولهم باعتبار أن الايديولوجيا وسيلة لكسب الشرعية وكسب تعاطف وتأييد الفئة الأكبر من المجتمع.

وبدراسة السياسة الخارجية المصرية إزاء القضية الفلسطينية، فإن أطروحة النظرية الواقعية تبدو واضحة، وإن بشكل نسبي ومتفاوت، في معظم السياسات الخارجية التي اتبعتها الانظمة التي حكمت مصر منذ العهد الملكي، مروراً بحقبة جمال عبد الناصر ومحمد انور السادات وحسني مبارك، وانتهاءً بعهد محمد مرسي، حيث أظهرت الدراسة أن الحكم الملكي قام باستخدام الايديولوجيا باعتبار ان القضية الفلسطينية هي قضية عقائدية واسلامية سعياً منه لإحياء الخلافة الاسلامية في العالم الإسلامي، مع استهداف الملك تولى منصب الخلافة. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار وجود تباين بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي المصري؛ وكان دور بريطانيا التي كانت تحتل مصر عسكرياً آنذاك أساسياً في إحداث هذا التباين؛ فبريطانيا كانت تعارض التقارب بين مصر والشعب الفلسطيني في الوقت الذي كان فيه الموقف الشعبي يساند القضية الفلسطينية من خلال قيامه بالاضرابات والمظاهرات ضد الممارسات الصهيونية، إضافة الى جمع التبرعات للفلسطينيين. ومن ثم بدأ العامل الأيديولوجي يتفاعل، خصوصاً على المستوى الشعبي، ويؤثر في موقف مصر الرسمي، وحدث ذلك خصوصاً بعد أحداث البراق عام 1929، الأمر الذي أدى إلى اتجاه الموقف

الرسمي لتبني موقف مؤيد للفلسطينيين، ورفض تقسيم فلسطين، وبات الموقف المصري من المسألة الفلسطينية أنها قضية عربية وإسلامية. وتعززت هذه النظرة بعد أن قامت الثورة الفلسطينية عام 1936، والتي أدت الى أن تعلن الحكومة المصرية حينها عن تضامنها مع القضية الفلسطينية، وقيامها بدور بارز في إثارة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، وعرضها على عصبة الأمم، إضافة الى مشاركتها في مؤتمرات تختص بالشأن الفلسطيني، وبالتالي يمكن القول بأن الموقف الرسمي المصري قد تأثر بالعوامل الدينية الايديولوجية، التي ساهمت في جعل فلسطين قضية رأي عام في مصر، كما برزت أهمية القضية في سياق الطموح لتولي القيادة في العالم الإسلامي، ولكن محدودة قدرة النظام المصري على العمل وعلى مناصرة الفلسطينيين كانت جلية، خصوصاً بسبب الحكم البريطاني في مصر الذي تواصل حتى مطلع الخمسينيات.

ظهر بعد حرب عام 1948 عامل التنافس بين كل من مصر والأردن بشكل خاص، للسيطرة على فلسطين، وقد لعب هذا العامل دوراً في التأثير على الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية بعد أن أصبح السعي للمكانة الإقليمية القيادية محركاً أساسياً للمواقف السياسية، وانعكس ذلك في تأييد استقلالية فلسطينية عن الأردن، ولكن لم يصل حد تبني مواقف عسكرية أو سياسية تؤدي لمواجهة مفتوحة مع الجانب الإسرائيلي.

بالنسبة لجمال عبد الناصر، الذي وصل للحكم مطلع الخمسينيات، بعد ثورة يوليو (تموز) 1952، فقد كان اهتمامه منصباً بالدرجة الأولى، خصوصاً في النصف الأول من الخمسينيات، على الشؤون المصرية الداخلية، بالإضافة الى انشغاله بالخلافات الداخلية مع الإخوان المسلمين، وبالتالي فقد رفض دعم العمل الفدائي بحكم ضعف الامكانيات المادية الداخلية المصرية، معطياً الأولوية لتحقيق المصالح التنموية الداخلية. ولكن بعد حصول عبد الناصر على الدعم المادي من قبل الاتحاد السوفييتي؛ وبعد أن حُسمَ الموقف الأميركي والغربي بعدم تقديم دعم اقتصادي لنظامه، فقد تغيرت نظرة عبدالناصر وسياسته الخارجية

بحيث تبنى خطاب القومية العربية، والاهتمام بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية، وسعى لترسيخ مكان مصر في قيادة العالم العربي، فقام بدعم العمل الفدائي المسلح الفلسطيني، من قطاع غزة، ولكن تحت السيطرة المصرية، وهو الأمر الذي أسهم في تعزيز دور الأجهزة الأمنية في إدارة الملف الفلسطيني.

أدت هزيمة العرب في حرب عام 1967، إلى زيادة دعم عبد الناصر للمقاومة الفلسطينية المسلحة التي تمركزت في الأردن، ولكن وفي الوقت ذاته حدث تغيراً في أهدافه السياسية، وانتقل من السعي لاستعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، إلى استهداف تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية السورية والمصرية التي احتلت عام 1967، فيما يبدو أنه تسليم بموازن القوى آنذاك.

بعد تولي السادات لرئاسة مصر عام 1970، بات واضحاً التباين بين الخطاب والسياسة المطبقين على أرض الواقع، حيث تبنى السادات في البداية خطاباً يوحى باستمرار القومية التي كان يتبناها عبد الناصر، ولكن سياسة السادات على أرض الواقع كانت تجسّد طروحات المدرسة الواقعية وأولوية المصلحة القومية والقطرية المصرية، وأصبحت سياسته تدريجياً بعيدة كل البعد عن تأثير الايديولوجيا، وهو ما تجسّد بوضوح في مواقف مصر بعد حرب عام 1973 مع إسرائيل، حيث بدا واضحاً قبول السادات الحلول السلمية مع إسرائيل، لدرجة اتخاذ قرارات منفردة بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد نهاية السبعينيات، وكان هذا مؤشراً على إعلاء المصالح القومية المصرية على المصالح القومية العربية بما فيها القضية الفلسطينية.

وبعد أن اغتيل السادات عام 1981، استلم محمد حسني مبارك رئاسة مصر، حيث كانت سياسته امتداداً لسياسة السادات السلمية في التعامل مع إسرائيل، وسعى للقيام بالوساطة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية من خلال المفاوضات. وقام مبارك بمحاولات لاستعادة دور مصر الاقليمي من خلال تحسين علاقة مصر مع البلدان العربية التي

انقطعت بعد ان قام السادات بتوقيع معاهدة كامب ديفيد مع اسرائيل، وشهدت العلاقات المصرية الاسرائيلية تطوراً في عهد مبارك من خلال توقيع اتفاقيات تجارية مع اسرائيل، وكان السعي للعب دور الوساطة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، بهدف الوصول إلى التهدئة في المنطقة، وباعتبار ذلك سياسة تبقى المكانة القيادية لمصر عربياً، ولكن دون تصادم مع واشنطن أو الاسرائيليين. ومع توتر الأوضاع في قطاع غزة، في التسعينيات، وبدء العمل المسلح الفلسطيني، في القطاع، خصوصاً من قبل الفصائل الاسلامية، تعزز دور المؤسسة الأمنية في إدارة الملف الفلسطيني.

بعد قيام الثورة المصرية عام 2011 كانت الأولويات المصرية الداخلية هي الأبرز، حيث غابت القضية الفلسطينية إلى حد كبير عن الشعارات التي تم ترديدها في الشوراع المصرية. وبعد أن استلم المجلس العسكري الحكم المصري في المرحلة الانتقالية؛ التزمت مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل، وامتنعت عن اتخاذ أي مواقف ضد اسرائيل حفاظاً على المصالح الاقتصادية والتنمية الداخلية خوفاً من انقطاع المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يتمكن منظمو مظاهرات خرجت في الاشهر التالية للثورة تضامناً مع فلسطين وقطاع غزة، من استقطاب القوى السياسية الكبيرة، ولم يتجاوز عدد المشاركين في تلك المظاهرات المئات، أو الآلاف في أحسن تقدير، وذلك لانشغال المصريين بشؤونهم الداخلية. أما المطالبة بوقف تصدير الغاز المصري الى اسرائيل فقد بررت بالدرجة الأولى بسبب السعر القليل الذي تدفعه اسرائيل مقابل الغاز المصري، وباعتبارات مصرية وطنية.

غاب الاخوان المسلمون عن المشاركة في الفعاليات المناصرة للقضية الفلسطينية بسبب انشغالهم بإصلاح الشؤون المصرية الداخلية، كما شهدت تلك المرحلة تقارباً بين المجلس العسكري والاخوان المسلمين الذين كانوا يستعدون لدخول المعترك السياسي حينها، ولعب هذا دوراً في تقليص الإخوان لدورهم في فعاليات التضامن الجماهيرية مع الفلسطينيين.

بعد أن استلم الإخوان المسلمين الحكم المصري عام 2012؛ أصبح اهتمامهم بالقضية الفلسطينية مرتبطاً بحسابات مصلحة مصر الوطنية، واعتبارات العامل الجيوسياسي والأمن القومي المصري، وبموازين القوة والريح والخسارة، بعد أن كان الخطاب الايديولوجي هو الأبرز في مواقف الإخوان المسلمين بشأن القضية الفلسطينية سابقاً. وبالتالي فإن موقف الاخوان المسلمين من معاهدة السلام أصبح يتصف بالتردد خوفاً من خسارة المجتمع الدولي وتحديداً الدعم المالي الذي تحصل عليه مصر من الولايات المتحدة الامريكية، بالرغم من وجود مراحل قامت فيها الجماعة بالتهديد بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل أو إعادة صياغتها، ولكن ذلك كان بالدرجة الأولى لاعتبارات مصرية وطنية.

شاركت مصر أثناء حكم جماعة الاخوان المسلمين في لعب دور الوساطة في عدة ملفات تتعلق بالشأن الفلسطيني كملف المصالحة الفلسطينية، ووقف العدوان الاسرائيلي على غزة وذلك بالتوسط بين الطرف الاسرائيلي والفلسطينيين، فانتقل الإخوان المسلمين بذلك من حركة سياسية في صفوف المعارضة تهاجم الاحتلال الاسرائيلي، إلى قوة تقود النظام السياسي وتقوم بالوساطة بين الخصمين؛ الفلسطيني والإسرائيلي.

باستعراض فصول هذه الرسالة، يتضح أنّ نظام "الدولة- الأمة"، الذي حكم السياسات العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، جعل لمصر حساباتها القومية المصرية الخاصة. وبذلك؛ يمكن القول أن جميع الانظمة التي حكمت مصر كانت تسعى إلى تحقيق المصالح الوطنية الداخلية والقومية لمصر، أو تتأثر بمحدودية وصعوبات الأوضاع المصرية الاقتصادية والعسكرية. فكانت حسابات المصلحة الوطنية، وحسابات الأمن القومي المصري، تفرض تحية نسبية للعامل الايديولوجي في صناعة السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، في كثير من المراحل.

شكّل وصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر، بعد الثورة عام 2011، فرصة لاختبار مقولة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، أنّ الأيديولوجيا تنتحي أمام حسابات الدولة، وحسابات القوة في السياسة الخارجية، فكان طبيعياً، أنّ الإخوان المسلمين في الحكم، مضطرون لمراعاة عوامل صناعة قرار تختلف عن العوامل التي تجعلهم وهم جماعة أو حزب المعارضة يركزون على شعارات اديولوجية، تراعي الرأي العام، وتمثل معتقدات دينية وفكرية، أكثر مما تتوقف عند حسابات أخرى أمنية واقتصادية. ولعل مما عمّق من صعوبة تبني "الإخوان" مواقفهم وهم في المعارضة بعد تولي الحكم، ليس حسابات الأمن والاقتصاد والقوة وحسب، بل ولا اعتبارات عديدة؛ ربما تحتاج الى مزيد من البحث، منها ما يعود لأسباب تتعلق بنظام محمد مرسي الذي لم يقم بتغييرات جذرية في المؤسسات الأمنية والأجهزة البيروقراطية المصرية، ما فسح المجال للتنظيرات التي تحدثت عن "الدولة العميقة" المصرية، أي عن دور المؤسسات البيروقراطية والأمنية في رسم السياسات، بغض النظر عن التغيير في رأس الهرم السياسي.

لو كان المدى الزمني لحكم الإخوان المسلمين في مصر أطول مما كان عليه، لربما كانت الاستنتاجات واختبار العلاقة بين الأيديولوجيا وحسابات المصلحة القومية وأوراق القوة ذات قوة ومصداقية أكبر، ولكن هذا لا يلغي أنّه يمكن الاستنتاج أنّه ومنذ ما قبل فوز "الإخوان" في الانتخابات ومنذ بدأت بوادر خوضهم الانتخابات والتحول إلى جزء من الحكم، بدأ خطابهم يتغير ليصبح "خطاب دولة" وخطاب رسمي.



## المصادر والمراجع

### الكتب:

Burchill, Scott, Andrew Linklater, Richard Devetak, Jack Donnelly, Matthew Paterson, Christian Reus-Smit, and Jacqui True, *Theories of International Relations*, 3rd edition, (London: Palgrave MacMillan).

Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Fifth Edition, (New York: Alfred A. Knopf, 1978).

Vidino, Lorenzo, *The Muslim Brotherhood after the Arab Spring*, (Brussels: Centre for European Studies, 2013).

ابراش، ابراهيم، البعد القومي للقضية الفلسطينية، اطروحة دكتوراة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1987).

الأطرش، محمد، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973 - 1975، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

البشري، طارق، الحركة السياسية في مصر، 1945-1952، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972).

البناء، حسن، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء، (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، 2004).

---. مذكرات الدعوة والداعية، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1986).

اليومي، إبراهيم غانم، الفكر السياسي للإمام حسن البناء، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1992).

الجمال، حسن، جهاد الإخوان المسلمين في القناة وفلسطين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2000.

الحديثي، هاني، تحليل السياسة الخارجية، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1989).

---. عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1985).

- الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986.
- السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).
- الشاذلي، يوسف، مصر والقضية الفلسطينية بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011؛ في جميل هلال (محرراً) الصراع العربي-الاسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والاقليمية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013).
- الشرقاوي، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2007).
- العارف، عارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947-1952، ج1(دار الهدى، د.ت.ن).
- العقاد، صلاح، السادات وكامب ديفيد: الاتفاقات وأصولها التاريخية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984).
- الكفارنة، أحمد عارف، التجربة الديمقراطية الاردنية، (عمان: دار قنديل للنشر، 2008).
- المديني، توفيق، وبلقيز عبد الإله، الربيع العربي.. إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
- المسييري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مجلد 7، بيت العرب للتوثيق العصري والنظم.
- المولى، سعود، فلسطين بين الإخوان وفتح، (بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، ع93، 2013).
- النفيسي، عبد الله، الإخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ، في: عبد الله النفيسي (تحرير وتقديم)، الحركة الاسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2011).
- الهور، منير، وطارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947--1985، (عمان: دار الجليل، 1986).

- أبو خلف، نايف واخرون، دراسات فلسطينية: القضية الفلسطينية ما بين 1973-1991، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2011).
- أبو طالب، حسن، واخرون، الجوانب السياسية لعملية التسوية، ودور مصر الاقليمي، 1990-1995، في عبد العليم محمد محررا، تسوية الصراع العربي الاسرائيلي: دور مصر الاقليمي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1997).
- أبو عامر، عدنان، الحركات الإسلامية في فلسطين، في: عبد الغني عماد (إشراف)، الحركات الإسلامية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 2، 2013).
- أبو غزالة، حاتم صديق، كامب ديفيد: تسوية ام تصفية، (نابلس: الصوت، 1980).
- بريسون، توماس، (ترجمة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر) العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784-1975، (دمشق: دار طلاس، 1985).
- بورتشيل، سكوت، واخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).
- دوفرجه، موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).
- حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).
- حسين، عدنان السيد، عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الاقليمية والدولية، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، 1990).
- حسين، غازي، ياسر عرفات والحل الصهيوني لقضية فلسطين، (دمشق: مطبعة الزرعي، 1999).

- حمدان، محمد سعيد، سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية 1948-1956، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006).
- حمزة، محمد، أبو جهاد: أسرار بداياته وأسباب اغتياله، (القاهرة: المركز المصري العربي، 1989).
- حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964 - 1974 (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1975).
- دروزة، محمد عزة، الحركة العربية الحديثة، (صيدا: المطبعة العصرية، 1951).
- دورتي، جيمس، وآخرون، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985).
- دياب، محمد، الحل الناصري للأزمة الديمقراطية، (بيروت: دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، 1975).
- رضوان، طلعت، الصراع العبري والصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمأزق الحضاري للمرجعية الدينية، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011).
- رمضان، عبد العظيم، تطور الحركة الوطنية في مصر، 1918-1936، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998).
- سعد الدين، إبراهيم، وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).
- سلامة، غسان، وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1985).
- سليمة، عايده، مصر والقضية الفلسطينية، (القاهرة: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1986).
- سميث، كارن، وآخرون، الأخلاق والسياسة الخارجية، (ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005).
- صايغ، أنيس، الفكرة العربية في مصر، (بيروت: 1957).
- صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002).

صبري، موسى، وثائق حرب أكتوبر، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ط1، 1974).

صلاح الدين، خالد، الاتجاه الاسلامي: الموقف العام من القضية الفلسطينية، في: الحركة الاسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2011).

طابع، أحمد فراج، صفحات مطوية عن فلسطين، (القاهرة، مطابع الشعب، دن).  
عبد الرحمن، اسعد، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها، تأسيسها، مساراتها، (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987).

عبد الرحمن، عواطف، مصر وفلسطين، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980).

عبد الناصر، جمال، فلسفة الثورة، (القاهرة: بيت العرب للتوثيق العصري، 1996).

عزام، عبد الله، حماس: الجذور التاريخية و الميثاق، (بيشاور: مركز شهيد عزام الإعلامي، 1989).

غالي، بطرس، وآخرون، المدخل في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1979).

غانم، البيومي ابراهيم، وثائق قضية فلسطين في ملفات الإخوان المسلمين 1928-1948، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2010).

غنيم، عادل، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى قيام الحرب العالمية الثانية، (القاهرة، 1976).

فريد، عبد المجيد، (معداً)، من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، 1967-1970، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، 1979).

فهمي، فاروق، عبد الناصر من الحصار للانقلاب، (مؤسسة امون الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، 1994).

قريع، أحمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اسلو الى خريطة الطريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.

كامل، محمد ابراهيم، السلام الضائع في كامب ديفيد، (القاهرة: حزب التجمع الوطني التقدمي، 1978).

محبوب، علي، وآخرون، مصر بعد العبور، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988).

مقلد، اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

---. العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: جامعة الكويت، 1971).

مورو، محمد، الحركة الإسلامية في مصر، (القاهرة: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1998).

نافعة، حسن، مصر والصراع العربي الإسرائيلي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

هيكل، محمد حسنين، مبارك وزمانه.. من المنصة إلى الميدان، (القاهرة: دار الشروق، 2012).

---. العروش والجيوش، (القاهرة: دار الشروق، 2002).

---. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - عواصف الحرب وعواصف السلام - الكتاب الثاني، (القاهرة: دار الشروق، 1996).

---. خريف الغضب.. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، (القاهرة: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990).

والتز، كينيث، الإنسان والدولة والحرب، ترجمة: عمر سليم التل، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، 2013).

يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

## الدوريات:

Zbigniew Brzezinski and John Mersheimer, Clash of the Titans, *Foreign Policy*, 22 October 2009.

ابو طالب، حسن، المؤتمر الدولي للسلام فى الشرق الأوسط: مواقف الدول العربية المشاركة: مصر-الأردن-سوريا-لبنان، السياسة الدولية، اكتوبر 1987.  
الأزعر، محمد خالد، الملحق الثقافي للسفارة الفلسطينية بالقاهرة، مقابلة على قناة الجديد، 19 يناير 2013.

البشتاوي، عماد، الربيع العربي وفلسطين: الرهان على "مرحلة الشعوب، مجلة سياسات، عدد (19)، 2012.

المصري، هاني، إعادة بناء المنظمة: الضرورة والامكان، جريدة السفير-ملحق فلسطين، العدد (37).

أحمد، يوسف أحمد، السياسة الخارجية المصرية: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، الأهرام، نقلا عن السياسة الدولية 1-7-1982.  
باكير، علي، و اخرون، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات: 6-11-2012.

تراكي، ليزا، قبل الطوفان: تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة تمهيدا للانتفاضة، أفاق فلسطينية (جامعة بيرزيت)، العدد 5 صيف 1990.  
حامد ربيع، الرأي العام الدولي والسلوك السياسي، مجلة السياسة الدولية، 1966، العدد (61).

طابع، محمد سالمان، السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة ومصالح دائمة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 1-1-2012.  
عبد المجيد، وحيد، لبنان وفلسطين والحرب السادسة: الموقف المصرى من الغزو الإسرائيلى للبنان، السياسة الدولية، 1-10-1982.

عبد المجيد، وحيد، مصر وغزة- معضلة علاقات خاصة جداً، مجلة السياسة الدولية، عدد (114)، 2007.

عزم، أحمد جميل، جدلية الأممي والوطني: هل تفرض التحولات الإقليمية إعادة تعريف هوية القضية الفلسطينية؟، الأهرام، نقلاً عن: السياسة الدولية، 1-4-2013.

مقلد، إسماعيل صبري، تقرير اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، عدد (14).

نافعة، حسن، أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات-الجزيرة نت، 13-10-2011.

#### المواقع الالكترونية:

<http://almoslim.net> المسلم

<http://arabic.rt.com> روسيا اليوم

<http://archive.arabic.cnn.com> CNN

<http://elsharq.tv> قناة الشرق المصرية

<http://main.islammessgae.com> شبكة رسالة الاسلام

<http://nakba.ps> نكبة

<http://new.huji.ac.il> الجامعة العربية

<http://paltoday.ps> وكالة فلسطين اليوم

<http://www.alalam.ir> قناة العالم

<http://www.alarabiya.net> قناة العربية

<http://www.almasreyeenalahrrar.org> حزب المصريين الاحرار

<http://www.altagamo.com> حزب التجمع

<http://www.alwafd.org> حزب الوفد

<http://www.alwasatparty.com> حزب الوسط

<http://www.bbc.co.uk> BBC



<http://www.egysdp.com> الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي

<http://www.fj-p.com> بوابة الحرية والعدالة

<http://www.ikhwanwiki.com> موسوعة الإخوان المسلمين

<http://www.palestinapedia.net> الموسوعة الفلسطينية

<http://www.sis.gov.eg> الهيئة العامة المصرية للاستعلامات

<http://www.wafainfo.ps> مركز المعلومات الوطني الفلسطيني

[www.ara.reuters.com](http://www.ara.reuters.com) Reuters

<http://www.aljazeera.net> قناة الجزيرة

<http://www.maannews.net> وكالة معا الاخبارية

#### الوثائق واليوميات:

<http://www.ahramdigital.org.eg> مجلة السياسة الدولية

<http://domino.un.org/unispal.nsf/0/7f0af2bd897689b785256c3300>

[61d253?OpenDocument](http://61d253?OpenDocument) United Nations

<http://www.yaf.ps> مؤسسة ياسر عرفات: وثائق

<http://sadat.bibalex.org/speeches> خطابات السادات، مكتبة الاسكندرية

<http://nasser.bibalex.org/Speeches> خطابات جمال عبد الناصر، مكتبة

الاسكندرية،

<http://www.palestine-studies.org> الدراسات الفلسطينية

**الصحف:**

**صحف عربية:**

جريدة الشروق

جريدة الوسط

جريدة الوطن

جريدة القدس العربي

جريدة الرأي

جريدة السفير

جريدة الحياة

صحيفة العرب

جريدة اليوم السابع

الاهرام

المصري اليوم

جريدة الحياة الجديدة

جريدة الشرق الأوسط

جريدة فلسطين

**صحف أجنبية:**

New York Times

<http://www.ynetnews.com> Yedioth Ahronoth

Haaretz

<https://www.timeofisrael.com> The Time of Israel